المقتطف اليومي

(أخبـــار ـ تقـــارير ـ مقـــالات)

الاثنين ـ ٢٠١٩/٣/٢٥م
١٩/ رجب/ ١٤٤٠هـ

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

النخالة: نحذر إسرائيل من ارتكاب أي عدوان ضد غزة	أمد للإعلام	٣
غزة تفرض نفسها على الانتخابات الإسرائيلية	العربي الجديد	٣
عباس: ترمب وافق على دولتين ونشر قوات {ناتو}... ثم انقلب	الشرق الأوسط	٤

شؤون عربية:

الأكراد يحضون دمشق على الحوار ويطالبون العرب بالنظر إليهم كـ"خط مواجهة" في وجه تركيا	الحياة اللندنية	٦
صحيفة ألمانية: الأسد الفائز الحقيقي من هزيمة داعش في سوريا	الأنباء الألمانية	٨

شؤون إسرائيلية:

إصابة ٧ إسرائيليين جراء سقوط صاروخ أُطلق من غزة على شمالي تل أبيب	الأناضول التركية	٨
نتنياهو يختصر زيارته لواشنطن ويهدد بالرد بعد مشاورات أمنية	عرب ٤٨	٩
الإعلام العبري يكشف عن المسافة التي قطعها صاروخ غزة ومن أي انطلق ومن يقف خلفه	وكالة سما	١٠
تقدير إسرائيلي: تمسك الفلسطينيين بحق العودة يمنع إنهاء الصراع	عربي ٢١	١٠
الانتخابات الإسرائيلية: حزب «العمل» من الريادة... إلى الهامش	الأخبار اللبنانية	١١
وثيقة تاريخية عن خبايا السياسة الإسرائيلية توصيات بتأجيج الفتنة بين الطوائف	القدس العربي	١٣

شؤون دولية:

مترجم: لماذا قرر ديمقراطيون أمريكان مقاطعة مؤتمر أيباك الداعم لإسرائيل؟	ساسة بوست	١٦
بعد سنتين من التحقيقات... مولر «يبرّئ» ترامب!	فرانس برس	١٨

المقالات والدراسات

احتلال عالمي جديد.. هل ينجح ترامب في تصفية القضية الفلسطينية؟	فوزي بن حديد	٢٠
«طعنة القرن» من القدس إلى الجولان... فلبنان؟	عصام نعمان	٢٢
كيف ينعكس الإعلان الأميركي بشأن الجولان على "صفقة القرن"؟	صالح النعامي	٢٥
عام على مسيرات العودة... ضرورة المراجعة والتقييم	أحمد عبد الهادي	٢٧
مسيرات العودة أم كسر الحصار	حيان جابر	٣٠
الضفة الغربية ومسيرات العودة	أسامة يوسف	٣٢
تأملات في الاقتحامات المتكررة لرام الله: جزيرةٌ وسطَ هاويةٍ	هنيدة غانم	٣٥
ما مستقبل القضية الفلسطينية حال فوز كل مرشح من هؤلاء في انتخابات إسرائيل؟	داليا شيندلين	٤٢
انتخابات الكنيست وآفاق التغيير	د. أسعد غانم	٤٧
عن صهيونيّة السوسيولوجيا الإسرائيليّة	أحمد سلامة	٥٣

النخالة: نحذر إسرائيل من ارتكاب أي عدوان ضد غزة

أمد ـ ٢٠١٩/٣/٢٥

حذر الأمين العام لحركة الجهاد في فلسطين "زياد النخالة" الاثنين، من مغبة قيام اسرائيل بشن عدوان على قطاع غزة.

وأفاد النخالة في تصريحٍ مقتضب وصل "أمد للإعلام" نسخةً عنه، أننا نحذر العدو الإسرائيلي، من ارتكاب أي عدوان ضد قطاع غزة ، وعلى قادته أن يعلموا أننا سنرد بقوة على عدوانهم.

إليكم نص التصريح حرفياً..

تصريح صحفي

صرح الأمين العام لحركة الجهاد الاسلامي في فلسطين الأخ زياد النخالة بما يلي..

نحذر العدو الصهيوني من ارتكاب أي عدوان ضد قطاع غزة، وعلى قادته أن يعلموا أننا سنرد بقوة على عدوانهم.

غزة تفرض نفسها على الانتخابات الإسرائيلية

العربي الجديد ـ ٢٠١٩/٣/٢٥

فرضت غزة نفسها مجدداً بقوة، على معركة الانتخابات الإسرائيلية المرتقبة في ٩ إبريل/نيسان المقبل، بشكل يضع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أمام تحديات جادة، مع بقاء أسبوعين على إجرائها.

جاء ذلك مع سقوط صاروخ فلسطيني من قطاع غزة على بلدة إسرائيلية، فجر اليوم الإثنين، شمالي مدينة تل أبيب التي كانت تُعتبر منطقة آمنة نسبياً، مقارنة باستهداف متوقع لمستوطنات إسرائيلية في غلاف غزة.

ويأتي هذا بعد تصعيد على الحدود الشرقية لقطاع غزة، والعودة إلى سياسة الإرباك الليلي عبر إطلاق بالونات مفخخة باتجاه المستوطنات الحدودية، واندلاع مواجهات، ليلة الأحد–الإثنين، في سجن "أنصار" بين الأسرى الفلسطينيين وقوات الاحتلال، والتي أسفرت عن إصابة ١٥ أسيراً فلسطينياً على الأقل.

ومع اندلاع موجة انتقادات شديدة في إسرائيل لسياسة نتنياهو، وتحميله المسؤولية عن التصعيد في غزة، وخضوع إسرائيل "لابتزاز" من حركة "حماس" الفلسطينية لضمان الهدوء خلال المعركة الانتخابية، أعلن نتنياهو الموجود حالياً في واشنطن، أنّه قرّر، بعد مشاورات مع رئيس أركان جيش الاحتلال الجنرال أفيف كوخافي، ورئيس جهاز الأمن الداخلي "الشاباك" نداف أرغمان، قطع زيارته للعاصمة الأميركية، والعودة إلى إسرائيل مباشرة بعد لقائه المقرر بعد ساعات مع الرئيس دونالد ترامب، بهدف الرد على ما وصفه بـ"الهجوم الإجرامي".

وأثار إطلاق الصاروخ، اليوم الإثنين، وإصابته بلدة في وسط إسرائيل، من جديد، ملف الانتقادات لسياسة حكومة الاحتلال تجاه قطاع غزة، وسط دعوات للرد و"اتخاذ سياسة واضحة للقضاء على حماس"، وفق دعوة

خصم نتنياهو الأساسي في المعركة الانتخابية الجنرال بني غانتس الذي يتزعم حزب "كاحول لفان"، ويوجَد هو الآخر، اليوم الإثنين، في واشنطن للمشاركة في مؤتمر اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة "إيباك".

وفضلاً عن غانتس، اتفق خصوم نتنياهو في الأحزاب السياسية الإسرائيلية؛ وزير الأمن السابق أفيغدور ليبرمان، وزعيم حزب "العمل" آفي غباي، على أنّ ما يحدث مع قطاع غزة هو "نتاج عدم وجود سياسة إسرائيلية واضحة تجاه حركة حماس، وعدم اتخاذ قرار بشأن القضاء عليها وإنهاء سلطتها في القطاع".

وفي السياق، أكد مدير مركز أبحاث الأمن القومي، والرئيس السابق لشعبة الاستخبارات في جيش الاحتلال الإسرائيلي عامس يادلين، أنّ "عمليات إطلاق الصواريخ والتصعيد ستتواصل مقابل حركة حماس، وصولاً في نهاية المطاف إلى مواجهة عسكرية، ينبغي الاستعداد لها والتخطيط لها جيداً، مع تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها سواء من الجيش أم من المستوى السياسي".

ويعتقد يادلين أنّ "مواجهة كهذه، إضافة إلى وضع خطط لها، آتية لا محالة، وقد تكون في الربيع المقبل أو الصيف، وليس بالضرورة الآن"، على حد قوله.

عباس: ترمب وافق على دولتين ونشر قوات {ناتو}... ثم انقلب

الشرق الأوسط ـ ٢٠١٩/٣/٢٥

قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس، إن الرئيس الأميركي دونالد ترمب، وافق أثناء لقائهم الرابع والأخير في نيويورك، والذي عُقد في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٧ على نشر قوات من حلف شمال الأطلسي «الناتو» في الدولة الفلسطينية العتيدة.

وأضاف عباس في لقاء مع مجموعة من طلاب جامعة هارفارد الأميركية، في رام الله: «ترمب أبلغني تأييده لحل الدولتين، هذا موثّق في محضر تلك الجلسة، قال لي إنه سيُعلن دعمه لفكرة الدولتين، في غضون أسبوع».

وخاطب عباس الطلاب «نقول لكم بأننا آخر شعب في العالم يقبع تحت الاحتلال، تصوروا هذا الشعب المتعلم العريق ما زال تحت الاحتلال، وأترك الجواب لكم لتجيبوا بأنفسكم».

وأضاف: «الشعب الفلسطيني يريد الحصول على دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود العام ١٩٦٧، مع الاتفاق على القضايا المعلقة التي تناولناها مع الإسرائيليين في اتفاق أوسلو. نريد الوصول إلى حقنا ودولتنا بالطرق السلمية، أي بالمفاوضات، ولن نختار طريقاً آخر للوصول إلى حقنا، إلا من خلال المفاوضات، ونقول دائماً بأننا نمد أيدينا للحكومة الإسرائيلية التي يختارها الشعب الإسرائيلي، من أجل أن نتفاوض على هذه الأسس التي لم نخترعها نحن وإنما وضعتها الشرعية الدولية».

وأردف «نحن الآن أمام ثلاث قضايا أو مشاكل كبرى، أولها مع الإدارة الأميركية، ونحن نعتبر أميركا دولة عظمى وديمقراطية وتؤمن بالحرية والعدالة للجميع، هكذا كنا نفهم، وأردنا أن تكون أميركا هي الحكم بعد أن عقدنا اتفاق أوسلو، ولكن إلى الآن لم يحصل أي شيء، وقد التقيت مع الرئيس دونالد ترمب بعد أن انتخب أربع

مرات، وكنت متفائلا جدا بأن هذا الرجل يمكن أن نجد معه حلا، لكن في المرة الرابعة التي التقينا فيها، في نيويورك، قال أنا مع حل الدولتين، بعد أن سألته: هل أنت مع حل الدولتين أم مع حل الدولة الواحدة؟ وهذا مسجل بمحاضر جلسات بيني وبينه، وقد أكد أنه سيعلن خلال أسبوع أنه مع حل الدولتين، فقلت له على حدود عام ١٩٦٧ مع تبادل أراض. قال لي نعم أنا مع هذا، فقلت له إذا كانت إسرائيل غير مطمئنة على أمنها فأنا أقترح أن تأتي قوات الناتو بقيادة أميركية إلى فلسطين لتحمي أمن إسرائيل وأمننا، والتفت إلى أحد المسؤولين الأميركيين، وقال له كم عندك من الجنود؟ فقال المسؤول ستة آلاف. فقال له غير كاف ولكن جهزهم».

وتابع الرئيس الفلسطيني: «قلت له سيادة الرئيس أنا لا أحب الحرب ولا أؤمن بها، وباعتقادي أننا إذا حصلنا على دولتنا سيمكنني أن أبني مدرسة أحسن من شراء دبابة، وأن أبني مستشفى أحسن من شراء طيارة مقاتلة، وأنا لا أريد السلاح، بل أريد أن أبني البلد. فقال لي كيف يقولون عنك إرهابي؟ أنت رجل سلام. هذه آخر جلسة. بعدها بأسبوعين أعلن نقل السفارة الأميركية من تل أبيب للقدس، واعترف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، وأوقف الأموال عن وكالة الغوث، وألغى المساعدات المقدمة لنا، منها ما كان يقدم للبنية التحتية وغيرها وللجامعات، خاصة جامعة القدس، وأوقفها، ومن ثم أعطى موافقة على مواصلة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وكان جوابنا أننا لا نريد التكلم مع الإدارة الأميركية إذا كانت هذه سياستها واستمرت بهذه الرؤية».

وعلى الرغم من الهجوم على ترمب، استدرك عباس «لكننا مستعدون للمراجعة إذا قلت يا سيادة الرئيس إن السفارة لن تنقل، وإن القدس الشرقية هي عاصمة لدولة فلسطين لأنها أرض محتلة منذ العام ١٩٦٧، فنحن مستعدون للحديث، ونحن أبقينا الباب مفتوحا، وعليكم أن تراجعوا موقفكم، وإلا لا كلام بيننا وبينكم».

ومضى يقول: «لم يحصل أي شيء، والأمور تتدهور، حتى وصلت إلى أن الرئيس ترمب قال إن الجولان أرض إسرائيلية، سيدي الرئيس ترمب أنت لست حاكماً للعالم، هناك شرعيات وقوانين دولية، إن شئت أن تكون حكماً فعليك أن تلتزم بالشرعية الدولية، ولكن أن تضع من عندك قوانين وقرارات فهذا أمر غير مقبول، فكيف تتيح لنفسك هذا، هل يحق لأحد منا أن يقول إن ألاسكا ليست أميركية، بل روسية، أنت لست صاحب القرار، بل الشرعية الدولية هي صاحبة القرار». وأكد عباس مجددا «بالنسبة لنا، نحن لم نعد نقبل أميركا وحدها أن تكون حكما، لأنها حكم غير منصف، إلا أن يكون معها دول الرباعية ودول أوروبا والدول العربية، أو أي دول أخرى، لكن لوحدها لن نقبل».

وخلص الرئيس عباس إلى القول: «نحن لا نضع رأسنا برأس أميركا، نحن دولة تحت الاحتلال، ولكن لنا كرامة ونبحث عن العدالة الدولية، وهذا موقفنا مع أميركا».

الأكراد يحضون دمشق على الحوار ويطالبون العرب بالنظر إليهم كـ "خط مواجهة" في وجه تركيا

الحياة - ٢٠١٩/٣/٢٥

وسط تجاهل النظام السوري إعلان "قوات سورية الديمقراطية" (قسد) انتهاء "خلافة داعش"، لم تصدر أي تعليقات من حليفي النظام روسيا وإيران، تواصل الترحيب الاقليمي والدولي. فيما جددت تركيا رفضها وجود "إرهابيين" على حدودها في إشارة إلى وحدات حماية الشعب المكون الرئيس في "قسد" ذات الغالبية الكردية والمدعومة من التحالف الدولي. وحضّ الأكراد النظام على أن يفتح حواراً من أجل "القطع على تحديات تهدد السيادة السورية من قبل أغلب المتدخلين في سورية وفي شكل خاص من قبل نظام الاحتلال التركي"، وقال مسؤول كردي بارز إن "على دمشق ومختلف العواصم العربية أن تنظر إلى الإدارة الذاتية كصمام أمان وخط مواجهة مُفشِّل للطموحات العدوانية التركية". وحضت الإدارة الذاتية في شمال سورية وشرقها المجمع الدولي مجدداً على التعاون وإستعادة الآلاف من مسلحي "داعش" وعائلاتهم وحذرت من أن "الأطفال الذين تربوا على ذهنية داعش هم مشاريع إرهابيين" في حال لم يتم العمل على "إعادة تأهيلهم".

ورحب الأردن اليوم الأحد بـ "النصر الكبير" الذي تحقق عبر القضاء على آخر جيوب "داعش"، مؤكداً في الوقت نفسه أن خسارة التنظيم سيطرته في سورية والعراق لا تعني انتهاء الإهاب.

وقال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي في بيان إن "هذا النصر المهم وخسارة داعش سيطرته المكانية في سورية والعراق الشقيقين لا يعنيان انتهاء التحدي الإرهابي الذي ما زال يشكل خطراً أمنياً وأيديولوجياً جماعياً، لا بد من استمرار التعاون والتنسيق لهزيمته ولمحاصرة قدرته على بث ظلاميته ولتجفيف مصادر تمويله". وأكد الصفدي "أهمية النصر الكبير الذي حققه التحالف الدولي ضد العصابات الداعشية واسترداد آخر معاقلها في سورية الشقيقة"، وخلص إلى أن "هذا النصر على عصابات داعش جاء إنجازاً مهماً للتحالف الدولي وتكاتف الجهود لتحقيقه والتضحيات الكبيرة التي قدمت".

وفي اتصال مع "الحياة" قال عضو المجلس الرئاسي في "مجلس سورية الديمقراطية" (مسد) سيهانوك ديبو إن "تحديات جمّة تظهر اليوم أمام قسد ومسد. داعش لا يزال موجوداً على رغم انهاء قسد مدعوماً بالتحالف الدولي لِدولة التمكين) التي أعلنها التنظيم الإرهابي داعش في العام ٢٠١٤". وحذر من أن "داعش يطرح الآن فكرة سوداء تزيد خطورة عن سابقاتها بمسمى الولايات الأمنية مستعيضاً بها عن مسمى ولايات الخلافة". موضحاً أن "التنظيم الإرهابي بات يعول على الذئاب المنفردة والخلايا التي تتحين لتنشط مرة أخرى في شرق الفرات".

وكشف ديبو أن "أعداد أسرى داعش وعوائلهم تفوق ٥٠ ألفاً من ٤٨ جنسية عربية وأجنبية"، معتبراً أن هذا العدد الهائل "معضلة كبيرة لا تستطيع الإدارة الذاتية في شمال سورية أن تتحمل مسؤوليتهم وحدها"، لافتاً إلى أن "الخطوة الأسلم هنا تأسيس محكمة دولية في شمال سورية وشرقها بتفاصيل متفق عليها مع الإدارة الذاتية".

واشار ديبو إلى أن "داعش موجود بقوة في عفرين وفي إدلب ويلقى التدريبات في مناطق ما يسمى بدرع الفرات، وموجود في كهوف بادية الشام، وفي ريف البوكمال وريف السويداء، وبقوة في منطقة وادي الموت على تخوم درعا".

وحض ديبو دمشق على "فتح الباب المغلق الذي تعتمده دمشق حيال عملية حوار بنّاء وتفاوض جوهري مع مسد"، وزاد "الأسلم لكلينا أن يبدأ الحوار للقطع على تحديات تهدد السيادة السورية من قبل أغلب المتدخلين في سورية وفي شكل خاص من قبل نظام الاحتلال التركي"، وأكد المسؤول الكردي أنه "يجب على دمشق ومختلف العواصم العربية أن تنظر إلى الإدارة الذاتية كصمام أمان وخط مواجهة مُفشِّل للطموحات العدوانية التركية". وخلص إلى أن "الاعتراف بالإدارة الذاتية إنما يكون بالخطوة الحقيقية لاستعادة سورية وإفشال أي محاولة تقسيم وسلخ وفصل مناطق منها".

وغداة إعلان انتهاء "خلافة" تنظيم "داعش"، قال رئيس مكتب العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية الكردية في سورية عبدالكريم عمر: "لدينا الآلاف من المقاتلين إضافة إلى أطفال ونساء من ٥٤ دولة ما عدا السوريين والعراقيين". مشدداً على أنه "يجب أن يكون هناك تنسيق بيننا وبين المجتمع الدولي لمواجهة هذا الخطر". وحذر عمر من وجود "الآلاف من الأطفال الذين تربّوا على ذهنية داعش. إذا لم تتمّ إعادة تأهيلهم وبالتالي دمجهم في مجتمعاتهم الأصلية فهم جميعهم مشاريع إرهابيين"، لافتاً إلى أن "أي تهديد أو أي حرب جديدة ستكون فرصة لهؤلاء المجرمين (مقاتلي التنظيم) للهروب من المعتقلات". ومعلوم أن نحو ٦٦ ألف شخص خرجوا من جيب التنظيم شرق الفرات منذ مطلع العام، بينهم خمسة آلاف مقاتل من "داعش" على الأقل أرسلوا إلى مراكز اعتقال. وبين الخارجين عدد كبير من أفراد عائلات مقاتلي التنظيم، ضمنهم عدد كبير من الأجانب، الذين تم نقلهم إلى مخيمات أهمها مخيم الهول جنوبي الحسكة.

وسيطرت "قسد" أمس السبت على آخر جيب للتنظيم داخل بلدة الباغوز في شرق سوريا، بعد ستة أشهر من هجوم واسع بدأته في ريف دير الزور الشرقي بدعم من التحالف الدولي بقيادة أميركية. ودارت معارك عنيفة بين الطرفين منذ التاسع من شباط(فبراير)، تخللها قصف مدفعي وغارات للتحالف.

وعلى رغم انتهاء سيطرة "داعش" على الباغوز، فإنه لا يزال يشكل خطراً كبيراً في شرقي الفرات، كما يوجد نحو عشرة آلاف مقاتل حسب تقديرات مختلفة في مناطق متفرقة من سورية ويقومون بتنفيذ هجمات متقطعة في البادية الشامية غرب الفرات وصولا إلى تدمر والسخنة وكذلك بادية الصفا شرقي السويداء.

وفيما لم يصدر أي بيان عن النظام والروس والإيرانيين، شدّدت وزارة الدفاع التركية على أن الجيش التركي هو الجيش الوحيد الذي خاض قتالاً مباشراً ضد تنظيم "داعش" الإرهابي.

وفي بيان نشرته السبت عبر موقعها الإلكتروني، أشارت الوزارة إلى إطلاق الجيش التركي عملية "درع الفرات" في ٢٠١٦ بهدف تحقيق أمن الحدود، ومنع خطر وهجمات تنظيم "داعش" الإرهابية، والمساهمة في عودة السوريين المهجّرين إلى منازلهم. وقالت الوزارة إن العملية أسفرت عن تحييد أكثر من ٣ آلاف عنصر من

التنظيم الراديكالي، وتدمير ٢١ ألف هدف تابع له. وقال وزير الدفاع التركي خلوص أكار إن "وجود الإرهابيين في شرق الفرات يهدد بلادنا وأمننا وحدودنا ويعرضوها للخطر ولا بد أن ينتهي وجودهم في المنطقة ".

صحيفة ألمانية: الأسد الفائز الحقيقي من هزيمة داعش في سوريا

الأنباء الألمانية . ٢٠١٩/٣/٢٥

دللت صحيفة "فرانكفورتر راندشو" أن الفائز الحقيقي من هزيمة تنظيم داعش هو الرئيس السوري بشار الأسد، وذلك بعد إعلان المسلحين المتحالفين مع الولايات المتحدة الانتصار على التنظيم في أعقاب الاستيلاء على آخر معاقل الجماعة المتطرفة في سوريا. وجاء في افتتاحية الصحيفة الصادرة اليوم الإثنين: "انتصار عسكري افتراضي بدون فائز– شيء مثل ذلك يمكن أن يكون ممكناً فقط في الحرب الأهلية السورية. نهاية 'الخلافة الإسلامية' بالطبع هو انتصار للقوات الكردية المدعومة من الولايات المتحدة".

وتابعت الصحيفة: "ومع ذلك، سيدفع المنتصرون ثمناً غالياً. فلن يقتصر الأمر على إيلاء الرعاية لأسراهم من مقاتلي داعش فحسب، بل إلى عائلاتهم أيضاً. والمقاتلون الذين ذهبوا للاختباء سيعيدون تنظيم أنفسهم، مثلما فعلوا في العراق، ويرهبون الأكراد في سوريا. ويجب على الحلفاء الغربيين أن يتوقعوا المزيد من الهجمات، لأنه مع الأسف لا توجد خطة لمرحلة ما بعد الخلافة".

وخلصت الصحيفة إلى أن "مستقبل الناس– نهاية الحرب، أو إعادة إعمار الدولة المدمرة– ليس في المنظور. وسيحتاج الأكراد إلى التحالف مع الرئيس السوري بشار الأسد للتصدي لتهديدات تركيا بشن هجوم ضدهم. وفي ضوء ذلك، فإن الأسد هو الفائز في هذا الفصل من الحرب".

إصابة ٧ إسرائيليين جراء سقوط صاروخ أُطلق من غزة على شمالي تل أبيب

الأناضول . ٢٠١٩/٣/٢٥

أعلن الجيش الإسرائيلي، صباح اليوم الإثنين، أن صاروخا واحدا، أُطلق من قطاع غزة، على منطقة تقع شمال مدينة تل أبيب.

ولم يذكر الجيش مزيدا من التفاصيل، لكن وسائل إعلام إسرائيلية، منها هيئة البث الرسمية، قالت إن الصاروخ أصاب منزلا، وأدى لوقوع ٧ إصابات.

وأضافت هيئة البث:" سقط في القرية الزراعية (مشميرت) بمنطقة هشارون (شمال تل أبيب) فجر اليوم صاروخ أطلقه إرهابيون فلسطينيون من قطاع غزة".

وذكرت الهيئة أن سيدة أُصيبت بجروح متوسطة وستة آخرون بجروح طفيفة .

وأوضحت أن صفارات الإنذار أطلقت في التجمعات السكانية المجاورة منها الطيبة والطيرة.

وقالت إذاعة الجيش الإسرائيلي، نقلا عن خدمة الإسعاف المعروفة باسم "نجمة داود الحمراء" إن الصاروخ أطلق الساعة ٥:٢٥ بالتوقيت المحلي (٣:٢٥ تغ).

ونشر الجيش الإسرائيلي على صفحته في موقع تويتر، مقطع فيديو لدمار أصاب منزلا إسرائيليا.

وقالت هيئة البث، إن رئيس الوزراء، بنيامين نتيناهو، المتواجد حاليا في واشنطن، أُبلغ الحادث، وإنه يجري مشاورات مع قائد الجيش، ورؤساء الأجهزة الأمنية، دون مزيد من التفاصيل.

وفي قطاع غزة، لم تعلن أي جهة فلسطينية مسؤوليتها عن إطلاق أي صواريخ، كما لم يصدر رد فعل فوري عن حركة حماس.

وهذه المرة الثانية، التي يُطلق فيها صاروخ من غزة على منطقة وسط إسرائيل، خلال الشهر الجاري، حيث سبق أن أطلقت جهة غير معروفة صاروخا بتاريخ ١٤ مارس/آذار الجاري، على منطقة تل أبيب، لم يسفر عن وقوع إصابات؛ وردت إسرائيل في حينه، بسلسلة غارات على مواقع تابعة لحركتي حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة.

نتنياهو يختصر زيارته لواشنطن ويهدد بالرد بعد مشاورات أمنية

عرب ٤٨ . ٢٠١٩/٣/٢٥

قرر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في أعقاب سقوط الصاروخ فجر اليوم الإثنين، في "موشاف مشميرت"، تقصير زيارته إلى الولايات المتحدة.

وعلم أنه سيعود إلى البلاد بعد لقائه مع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، دون أن يلقي خطابه المقرر في مؤتمر "إيباك".

وقال نتنياهو إنه أجرى مشاورات مع رئيس أركان الجيش الإسرائيلي ورئيس الشاباك ورئيس المجلس للأمن القومي، مضيفا أنه سيتم الرد "بقوة" على "الهجوم الإجرامي".

وتابع أنه في أعقاب هذه الأحداث الأمنية" قرر تقصير مدة زيارته إلى الولايات المتحدة، وسيعود إلى البلاد بعد لقائه مع الرئيس الأميركي لـ"إدارة العمليات عن كثب".

يشار إلى أن منظومة "القبة الحديدية" لم يتم تفعيلها. وبحسب التقديرات، فإن الصاروخ أطلق من جنوبي قطاع غزة من مسافة تزيد عن ١٠٠ كيلومتر.

وبحسب جهات استخبارية إسرائيلية فإن الفصائل الوحيدة التي تمتلك مثل هذا الصاروخ هي حركتا حماس والجهاد الإسلامي، علما أن أيا منهما لم تعلنا مسؤوليتهما عن إطلاق الصاروخ.

وعلى صلة، أعلن منسق عمليات حكومة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، عن إغلاق معبري قطاع غزة بيت حانون (إيريز) وكرم أبو سالم، إضافة إلى تقليص مساحة صيد الأسماك في القطاع.

إلى ذلك، أشارت التقارير الإسرائيلية إلى وقوع إصابتين متوسطتين و٥ إصابات طفيفة، وتم نقلهم إلى المستشفيات لتلقي العلاج.

الاعلام العبري يكشف عن المسافة التي قطعها صاروخ غزة ومن أي مدينة انطلق ومن يقف خلفه

وكالة سما ـ ٢٠١٩/٣/٢٥

ذكر المراسل العسكري لصحيفة معاريف العبرية تال ليف رام، اليوم الاثنين، أن الصاروخ الذي أطلق من قطاع غزة فجرًا وسقط في مستوطنة موشاف شميريت بمنطقة هشارون ضمن مدينة كفار سابا شمال شرق تل أبيب، قد قطع مسافة ١٢٠ كيلومترًا.

وأوضح استنادًا لتقديرات عسكرية إسرائيلية، أنّ الصاروخ جرى إطلاقه من مدينة رفح جنوب قطاع غزة، وسقط في تلك المنطقة، حيث تقدر المسافة التي قطعها بنحو ١٢٠ كيلومترًا.

فيما ذكر أور هيلر المراسل العسكري لقناة ١٣، أن الصاروخ من طراز J80 الذي تمتلكه حماس ويختصر باسم "الجعبري ٨٠" نسبة لقائد أركان حماس أحمد الجعبري الذي اغتيل عام ٢٠١٢.

وأشار إلى أن الجيش يفحص أسباب عدم تصدي القبة الحديدية للصاروخ، خاصةً وأنه سقط في منطقة سكنية.

وأطلق صحافيون من مختلف وسائل الإعلام العبرية تغريدات تستهزئ بعملية إطلاق الصاروخ في وقت تشهد فيه الأجواء منخفضًا جويًا متسائلين عن التبرير الذي ستطلقه حماس وسيعلن نتنياهو وقيادة الجيش والأمن بأنهم يقتنعون بأنه أطلق بالخطأ أو بسبب البرق.

تقدير إسرائيلي: تمسك الفلسطينيين بحق العودة يمنع إنهاء الصراع

عربي ٢١ ـ ٢٠١٩/٣/٢٥

قال كاتب إسرائيلي إن "خيارات إنهاء الصراع مع الفلسطينيين تنحصر بين أمرين لا ثالث لهما: إما بخطوات أحادية الجانب، أو باتفاق سلام، وطالما أن الفلسطينيين ليس لديهم الجاهزية لوضع حد لهذا الصراع الممتد منذ عقود طويلة من خلال التنازل عن حق العودة، فإن إسرائيل قد تبدو مضطرة للاستمرار في سيطرتها على الضفة الغربية، وانتظار قيام قيادة فلسطينية بديلة".

وأضاف شموئيل حارال في مقاله بصحيفة يديعوت أحرونوت، ترجمته "عربي٢١" أن "مطالبة إسرائيل بإنهاء احتلال الفلسطينيين يضع جملة أسئلة أمام مستقبل الديمقراطية الإسرائيلية من خلال منحها حقوقا للفلسطينيين، ودون إنهاء الاحتلال، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، فإن إسرائيل سوف تقع في دائرة الاتهام بأنها دولة ابارتهايد، أو تصبح دولة لكل مواطنيها ذات أغلبية عربية من النهر إلى البحر".

وأشار إلى أن "هذا الوضع يطرح سؤالين: الأول هل يمكن تطبيق الديمقراطية الإسرائيلية دون إنهاء الاحتلال، والثاني لماذا تبقى إسرائيل عالقة في هذا الأمر، ولماذا لا تتخلص إسرائيل من هذه الأزمة التي تلاحقها، مع العلم أن الفرضية السائدة أن الرغبة الإسرائيلية بإنهاء الاحتلال يشير إلى توجه واسع بالتخلص من السيطرة على الفلسطينيين، بحيث يتمكنون من تحقيق هويتهم القومية من خلال دولة مستقلة خاصة بهم".

وأكد أن "الخيارات الإسرائيلية تكاد تكون محصورة إما بالخطوات الأحادية الجانب، كما حصل في الانسحاب من جنوب لبنان أواسط ٢٠٠٠ أو الانفصال أحادي الجانب من غزة خريف ٢٠٠٥، ولكن في الضفة الغربية لا يبدو أن هناك إمكانية جدية لتنفيذ انسحاب أحادي الجانب منها، لأنه بدلا من سيطرة الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام "الشاباك" عقب الانسحاب من الضفة، ستحل حماس يالسيطرة عليها".

وأوضح أنه "فور سيطرة حماس على الضفة بعد الانسحاب الإسرائيلي سيبدأ إنتاج صواريخ القسام، وتصنيع الوسائل القتالية، يعني تحول الضفة إلى قاعدة متقدمة لإيران وحماس والجهاديين، وفي حال لم يعد الانسحاب أحادي الجانب خيارا إسرائيليا مفضلا لهذه الاعتبارات، فإن البديل هو التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين".

وأشار إلى أنه "كانت هناك فرص جدية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي منذ ٣٥ عاما، بدأت باتفاق لندن في نيسان/ أبريل ١٩٨٧ قبل اندلاع الانتفاضة الأولى، بين وزير الخارجية الأسبق شمعون بيريس والملك الأردني حسين، على أن تعاد الضفة الغربية للسيطرة الهاشمية، لكن رئيس الوزراء إسحق شامير رفض المصادقة على الاتفاق".

وأضاف أن "الفرصة الثانية تمثلت في قمة كامب ديفيد أواخر العام ٢٠٠٠ بين رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك والرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات بوساطة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، لكن إسرائيل اتهمت عرفات بعدم التوقيع على اتفاق ينهي الصراع".

وأشار إلى أن "الفرصة الثالثة تتمثل في جولات المفاوضات التي جرت بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت عام ٢٠٠٨، من خلال عشرات الاجتماعات التي عقداها، ورغم أن أولمرت قدم عروضا غير مسبوقة، لكن عباس رفض التوقيع على الخرائط التي قدمها المفاوضون الإسرائيليون".

وختم بالقول بأن "الفلسطينيين طوال كل أجيالهم لا يريدون إنهاء الصراع مع إسرائيل، فهم يرون أن حل الدولتين لا يعني إنهاء الصراع، لأنهم متمسكون بحق العودة، مما يتطلب من إسرائيل تقليل الاحتكاك بهم إلى الحد الأدنى في الضفة الغربية، إلى أن تقوم في يوم من الأيام قيادة فلسطينية جديدة مستعدة لإنهاء الصراع، وحينها سينتهي الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين".

الانتخابات الإسرائيلية: حزب «العمل» من الريادة... إلى الهامش

الأخبار ـ ٢٠١٩/٣/٢٥

يتفاءل رئيس حزب «العمل» الإسرائيلي، آفي غباي، بالحديث عن إمكان توليه رئاسة الحكومة المقبلة، في إشارة منه إلى إمكان فوزه بالعدد الأكبر من مقاعد الكنيست. تفاؤلُ غباي زائدٌ وربما مفرط، إذ إن «العمل» الذي كان،

يصعب أن يعود كما كان. «العمل» (هاعفودا) تأسس عام ١٩٦٨ نتيجة اندماج حزب «مباي» التاريخي وحزبين عماليين آخرين هما «أحدوت هاعوفدا» و«رافي». لكن من ناحية عملية، «العمل» هو استمرار لـ«مباي»، الحزب العمالي الاشتراكي التاريخي الذي حكم إسرائيل طويلاً، وإن عبر تسميات مختلفة، بعد تأسيسه عام ١٩٣٩. ومع أن «العمل» نفسه تغيرت أسماؤه بعد إعلانه، بما عرف بـ«المعراخ» وصولاً إلى «الاتحاد الصهيوني» أخيراً نتيجة اندماج أو تحالفات، فإنه عاد أخيراً إلى تسميته «العمل»، وهو الاسم الذي يخوض به الانتخابات المقبلة في التاسع من الشهر المقبل.

تراجعت مكانة «العمل» في العقدين الأخيرين، فلم يعد، خلافاً لسنوات ما قبل ٢٠٠٠، صاحب التأثير الأول في قرارات تل أبيب، بل تحوّل إلى ما يشبه حزباً هامشياً. يعود ذلك إلى أسباب، منها ما يرتبط بالمجتمع الإسرائيلي نفسه، وزيادة منسوب تشدده ويمينيته مع فشل عملية التسوية مع الفلسطينيين، وتلمس إمكان فرض الإملاءات، بل إنهاء القضية الفلسطينية عبر مزيد من التطرف، خاصة مع تقلص أهمية فلسطين لدى الأنظمة العربية، وتوجه معظمها إلى التطبيع والتحالف مع الاحتلال.

كذلك، كان لغياب الشخصيات صاحبة الكاريزما القيادية على رأس «العمل»، مثل دافيد بن غوريون وإسحاق رابين، دور في تراجع مكانته، فآخرُ قيادي ذي كاريزما هو رئيس الحكومة السابق إيهود باراك الذي ثبّت للإسرائيليين في عهده أن لا إمكان للتسوية مع الفلسطينيين، الأمر الذي جعل صفة اليسار التي اتّصف بها «العمل» تاريخياً لدى معظم الإسرائيليين مرادفاً للتنازل بلا طائل عن الأرض التي تعدّ من ناحيتهم «حقاً تاريخياً» لهم.

تحوّل اليسار وفقاً لذلك إلى وصمة تبعد القيادات ذات المكانة التي تنهي خدمتها في رئاسة أركان الجيش عن الانضمام إلى «العمل»، خوفاً من الوصمة المنفّرة لمعظم الجمهور. والعاملان مرتبطان بالنتيجة؛ فالشخصيات الرائدة تبتعد عن الحزب، فيما تتقلص مكانته لفقدانه هذه الشخصيات، سواء من جنرالات سابقين أو شخصيات سياسية مخضرمة. والمحصلة تحوّل «العمل» من حكم إسرائيل إلى حزب يسعى إلى الفوز بالمرتبة الثالثة أو الرابعة، وهي نتيجة تعدّ أقصى ما يمكن أن يصل إليه، إن وصل بالفعل، في الانتخابات المقبلة.

لكن «وصمة» اليسارية لـ«العمل» غير دقيقة، وإن كانت تتردد لدى الأحزاب اليمينية لإبعاد الناخبين عنه. ففي الواقع، هذا الحزب، وإن كانت أجندته اشتراكية تاريخياً، فإنه بات حزب يسار الوسط من دون أجندة واضحة حيال معظم القضايا التي كانت تُخاض الانتخابات حولها، وخاصة ما يرتبط بالقضية الفلسطينية، رغم أنها لم تكن في الانتخابات الحالية محل سجالات وبرامج بين أحزاب القوس السياسي في إسرائيل. وإحدى سمات التراجع هي رئيس الحزب الحالي، غباي، الخالي من أي رصيد أمني أو سياسي، بل للمفارقة، جاء من رحم «الليكود» لينتقل بين الأحزاب وصولاً إلى «العمل» ليترأسه بعد انضمامه إليه بأشهر معدودة. هكذا، يخوض «العمل» الانتخابات مستنداً فقط إلى إرثه التاريخي ومحاولة جذب ما أمكن من أصوات اليسار ويسار الوسط. أما الوصول إلى عشرة مقاعد، فيعدّ إنجازاً له، وإن كان مبنياً على إفقاد حزب «ميرتس» اليساري وغيره مقاعد في الكنيست المقبل.

في غضون ذلك، تظهر استطلاعات الرأي نتائج متواضعة لـ«العمل»، بين سبعة وتسعة مقاعد، وفي أحسن حال عشرة، ليصطف في المكانة بنتيجتها، ومن ثم التأثير في القرار الإسرائيلي، إلى جانب الأحزاب الصغيرة، مع أمل وحيد في أن يفوز حزب «أزرق أبيض» بقيادة رئيس أركان الجيش السابق بيني غانتس، ومن ثم تأليف الحكومة المقبلة، إن استطاع ذلك فعلاً، وهو ما يضمن لـ«العمل» أن يكون في الائتلاف الحكومي المقبل، في حكومة وسطية يسارية قد تكون أيضاً مدعومة من أعضاء من الكنيست من فلسطينيي الـ ١٩٤٨. أيضاً، الانتخابات التمهيدية لـ«العمل»، التي تُشكل اللائحة الانتخابية وفقاً لنتائجها، تغيب عن مراتبها العشر الأولى شخصيات عسكرية وسياسية مخضرمة، خاصة بعد طرد وزيرة الخارجية السابقة تسيبي ليفني، وإن كان وزير الأمن السابق عامير بيرتس يحتل مرتبة بين العشرة الأوائل، وهو صاحب صورة المنظار المغلق في حرب ٢٠٠٦ مع حزب الله.

في المحصلة، يبدو أن «العمل» الذي حكم إسرائيل طويلاً لما يقارب ثلاثين عاماً بعد إنشائها، في مسيره نحو الانهيار قياساً بمكانته السابقة في الحياة السياسية الإسرائيلية. فالحزب ينتقل من الريادة إلى التقلص، وربما لاحقاً إلى الانهيار، ما لم تحدث مفاجآت لا تبدو أنها منظورة.

وثيقة تاريخية عن خبايا السياسة الإسرائيلية توصيات بتأجيج الفتنة بين الطوائف

القدس العربي ـ ٢٠١٩/٣/٢٥

رغم المحاولات المتواترة لحجب الوثائق الأرشيفية الخاصة بتعامل دولة الاحتلال مع الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر ينجح بعض المؤرخين، خاصة المؤرخين الإسرائيليين الجدد، بكشف خبايا وكواليس سياساتها العدوانية والكيدية تجاههم.

وتكشف وثيقة تاريخية عن توصيات بزرع الفرقة بين المسلمين والمسيحيين والدروز ومحاولة منعهم من التعلم الجامعي وبلورة طبقة مثقفين وبناء أحزاب سياسية مستقلة. وفي واحدة من هذه الوثائق يكشف المؤرخ آدم راز مساعي إسرائيل في العقد الأول بعد النكبة لحشر فلسطينيي الداخل في الهوامش والحيلولة دون تطورهم وبقائهم حطابين وسقاة.

وتظهر الوثيقة الأرشيفية أيضا أن قادة إسرائيل اعتقدوا أنه لا مكان للأوهام بأن دمج الفلسطينيين المتبقين فيها بعد نكبة ١٩٤٨ (١٤٠ ألف نسمة) من شأنه تحويلهم لمواطنين مخلصين بل ربما يخفف فقط من وطأة عدائهم العلني لها ويحول دون ترجمته ترجمة عملية.

وتأتي الوثيقة بعنوان «توصيات لمعالجة الأقلية العربية في إسرائيل،» وهي صادرة في سبتمبر/ أيلول ١٩٥٩ عن الحزب الحاكم المؤسس لدولة الاحتلال، حزب «مباي» بقيادة دافيد بن غوريون.

ويستنتج الباحث راز من قراءة الوثيقة التاريخية أن إسرائيل تنازلت على محاولة تحويل فلسطينيي الداخل الى جزء من مواطنيها ومنحهم مواطنة متساوية. وتم إعداد هذه الوثيقة عشية اجتماع داخلي خاص لتداول «مباي»

في السياسة الأفضل للتعامل مع الفلسطينيين المتبقين في وطنهم وصاروا رسميا مواطنين في الدولة التي هجرت شعبهم وسلبت وطنهم.

فرق تسد

وتوصي الوثيقة ببذل كل الإمكانيات لتطبيق سياسة «فرق تسد» بين المسلمين والمسيحيين والدروز الفلسطينيين، معتبرة أن هذه «وسيلة مجربة وناجعة» لخلق جدران عازلة بين الطوائف. ويتنبه آدم راز إلى أن هذه التوصية ظلت صالحة ومعتمدة في العقد الثاني من تأسيس إسرائيل، بإشارته لوثيقة أخرى أعدها شموئيل طوليدانو صاحب لقب «مستشار رئيس الحكومة لشؤون العرب». ويتابع راز في تسليط الضوء على سعة وعمق انشغال إسرائيل بالفلسطينيين المقيمين فيها ممن اعتبروا «طابورا خامسا» فيشير إلى أن وثيقة طوليدانو كانت أساس اجتماع «سري جدا» تم في يوليو/ تموز ١٩٦٥ للتباحث في سؤال السياسة المطلوبة لتعامل الدولة اليهودية مع «الأقلية العربية»، وشارك فيه مندوبون عن رؤساء أجهزة المخابرات «الشاباك» و»الموساد» والشرطة ومندوبون عن وزارتي الخارجية والتعليم. وتقضي الوثيقة الأخيرة بعدم مطالبة الأقلية العربية بالولاء بكل ما تعنيه الكلمة لدرجة التماثل مع أهداف الدولة اليهودية خاصة تجميع يهود الشتات وبناء كينونة قومية ودينية لـ «شعب إسرائيل».

وتعلل رؤيتها هذه بالقول إن مثل هذا الطلب ليس واقعيا وغير شرعي ولذا يجري السعي لتسليمهم السلبي بوجود إسرائيل وتحويلهم لمواطنين يحافظون على القانون. وتعكس الوثيقتان مسعى إسرائيل لمنع تسييس فلسطينيي الداخل والحيلولة دون تبلور وتطور قيادة عربية عصرية، وهذا جرى خلال فترة الحكم العسكري وفرض منع التجوال الليلي واعتماد نظام التصاريح الخاصة بالتحرك، التي امتدت من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٦. وفي الاجتماع السري المذكور عام ١٩٦٥ تم التباحث في كيفية منع تطور طبقة مثقفين عرب في إسرائيل بدعوى أن نخبة كهذه تميل لمواقف قيادية راديكالية.

وتقترح الوثيقة «حلولا بطيئة « كالامتناع عن تشجيع فلسطينيي الداخل للدخول الى الجامعات خاصة في مواضيع الحقوق وكلية الآداب مع السماح لهم بتعلم الطب والعلوم الطبيعية. كما توصي وثيقة طوليدانو بمنع تبلور تكتل حزبي لدى فلسطينيي الداخل كي لا تتشكل أطر سياسية مستقلة على أساس قومي. وترى الوثيقة أنه ينبغي توجيه أصوات العرب لدعم الأحزاب الصهيونية التي ينبغي أن « تفتح أبوابها « أمام انضمامهم لها تدريجيا وتحت الاختبار.

بين البارحة واليوم

وتشدد الوثيقة الأولى عام ١٩٥٩ على أن سياسة «فرق تسد» خلال العقد الأول بعد النكبة قد مكنّت إسرائيل من منع تبلور الأقلية العربية لكتلة منسجمة موحدة وأتاحت لقادة الطوائف الانشغال بقضايا الطائفة بدلا من الشؤون العربية العامة.

ويقول الباحث راز إن معاينة الوثيقتين التاريخيتين تثير مشاعر ساخرة حزينة، لافتا أنه في خمسينيات وستينيات القرن الماضي عملت قيادة إسرائيل بعناد من أجل منع تشكيل أحزاب عربية مستقلة وشجعت التصويت لقوائم صهيونية تسميتها وهويتها المظهرية عربية برئاسة وجهاء ومخاتير.

يشار الى أن هذا ما حصل على الأرض حيث تأسست قوائم عربية اصطناعية برئاسة وجهاء عرب بمبادرة مباي»، وكانت قد دارت في فلك « مباي» منذ الانتخابات الأولى للكنيست عام ١٩٤٩ حتى مطلع سبعينيات القرن الماضي عندما تلاشت هذه القوائم وبدأت تظهر أحزاب وحركات عربية مستقلة في الداخل.

وضمن قراءته للماضي والحاضر في ضوء الوثيقتين يقول راز الذي سبق ان كشف عن وثائق حول مخططات تهجير إسرائيلية فعالة وصامتة لفلسطينيي الداخل.

وأصدر كتابا عن خبايا ومرامي مجزرة كفر قاسم عام ١٩٥٦ . وبخلاف موقف المؤسسة الحاكمة وقتذاك فإن الأحزاب العربية اليوم مستقلة، بينما تكاد تخلو الأحزاب الصهيونية من ممثلين عرب. ويوضح أن دمج العرب في الأحزاب الصهيونية خلال العقدين الأول والثاني بعد النكبة كان يهدف لتكريس عدم تعرض المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل للتسييس، وأن إقصاءهم اليوم عن الأحزاب الصهيونية الكبيرة يهدف للحفاظ على الفصل بين الشعبين ويبعد العرب من مراكز صناعة القرار. ويضيف «في بداية الطريق كان العرب ورقة تين، أما اليوم فقد تم تحوليهم لكبش فداء. واليوم أيضا فإن فقدان العرب في قوائم « المركز» مرده الرغبة بالفصل كما يتنافس قادة هذه القوائم على من هو أكثر عداء للعرب».

الحكم العسكري لم ينته

كما يشير الى عدم رغبة حزب العمل» بنشاط للعرب في صفوفه، كما ينعكس في فقدانهم من قائمة مرشحيه للكنيست، فيما تم ترشيح فتاة درزية واحدة في أول ٤٠ مرشحا لحزب « أزرق – أبيض «، في المكان الخامس والعشرين. ويستذكر أن وثيقة «مباي» جاء فيها أنه لا يمكن التفكير بنظام حكم مستقر عندما تكون أغلبية الأقلية العربية موجودة في المعارضة».

ويتابع « تم دحض هذه المقولة لأن العرب في المعارضة منذ ٧٠ عاما دون أي قوة حقيقية رغم أن معظمهم غير راغب بذلك ويرغب ٦٠% منهم بانضمام نوابهم للحكومة، فيما اشترط نصفهم فقط بأن تكون هذه حكومة يسار صهيوني، وفق استطلاع « هآرتس « قبيل الانتخابات السابقة.

وينبه راز الى أن اليمين بقيادة نتنياهو يرى في مشاركة العرب تهديدا انتخابيا سياسيا لحكمه، ويقول إن معارضيه أيضا يتساوقون مع هذه الرؤية ويشرحون للجمهور الواسع لماذا العرب « غير شرعيين « في الشراكة بالحكم، بل يساوون بين التجمع الوطني الديمقراطي وبين حركة كهانا العنصرية.

ويخلص لمواصلة المقارنة بين الأمس واليوم وربما المستقبل بقوله « في مثل هذا الواقع لا حاجة لتشريعات وإجراءات ونظم من أجل الفصل بين الشعبين. الحكم العسكري تم إلغاؤه لكن روحه ما زالت سائدة في أوساط اليمين». لكن رؤية للخلف تظهر أن فلسطينيي الداخل تطوروا كما وكيفا بعد ٧٠ عاما على النكبة كما يتجلى بازدياد عددهم عشرة أضعاف وتطوير مسيرة تعليم لافتة وبناء أحزاب وجمعيات أهلية ومؤسسات لم تكن إسرائيل

ترغب بها رغم كل المعيقات. ولذا يرى قادة سياسيون كثر في أراضي ٤٨ أن الخوف من تنامي قوة فلسطينيي الداخل دفع إسرائيل بعد هبة القدس والأقصى عام ٢٠٠٠ لاحتلال قلعتهم من الداخل وتدمير مكتسباتهم وإفشال مسيرة تبلورهم كأقلية وطن قومية من خلال صرف النظر عن تفشي السلاح وتفشي الجريمة والقتل وغيره، كما تكرر دائما لجنة المتابعة العليا في مواقفها.

مترجم: لماذا قرر ديمقراطيون أمريكان مقاطعة مؤتمر أيباك الداعم لإسرائيل؟

Top 2020 Democrats skipping AIPAC as US 'discourse shifts' on Palestine

Ali Harb

ساسة بوست . ٢٠١٩/٣/٢٥

قال علي حرب في مقال له على موقع «ميدل إيست آي»: إن أبرز المتنافسين على الحصول على دعم الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقررة في ٢٠٢٠، يعتزمون مقاطعة مؤتمر منظمة أيباك –أكبر مجموعة داعمة لإسرائيل في أمريكا– في ما يراه تحولًا في المزاج الديمقراطي تجاه القضية الفلسطينية. وإليكم ترجمة المقال كاملًا:

بينما من المتوقع أن يتدفق الآلاف من المشرعين المؤيدين لإسرائيل وجماعات الضغط والمندوبين إلى مركز مؤتمرات واشنطن، خلال عطلة نهاية الأسبوع؛ لحضور المؤتمر الوطني السنوي لمنظمة أيباك، قد تكون القصة الأكبر هي أولئك الذين لن يحضروا.

فقد أعلن العديد من المرشحين الديمقراطيين للرئاسة أنهم يخططون لمقاطعة مؤتمر جماعة الضغط الموالية لإسرائيل، وهو قرار يعكس الجدل المتزايد داخل الحزب حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ودعم الولايات المتحدة لإسرائيل.

بحلول يوم الجمعة الماضي، قال كل من بيرني ساندرز، وبيتو أورورك، وكامالا هاريس، وإليزابيث وارين –الذين يتقدمون حتى الآن السباق على الترشيح الديمقراطي وفقًا لمعظم استطلاعات الرأي العامة– إنهم لن يحضروا الحدث الذي يستمر ثلاثة أيام، وبدأ يوم الأحد الماضي.

علاوة على ذلك، لا تضم قائمة المتحدثين المؤكدين في المؤتمر ديمقراطيًّا واحدًا من المترشحين للرئاسة، ولا يشمل أولئك الذين ما زال من المتوقع أن يرشحوا أنفسهم، بما في ذلك نائب الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن.

وكانت حركة MoveOn، وهي مجموعة تقدمية مؤثرة، قد دعت المرشحين للرئاسة إلى مقاطعة هذا الحدث.

نقلًا عن دراسة استقصائية داخلية جديدة، قالت المنظمة يوم الأربعاء إن أكثر من ٧٤% من أعضائها وافقوا أو وافقوا بشدة على البيان التالي: «إن أي متنافس يطمح للظفر بدعم الديمقراطيين للرئاسة يجب أن يقاطع مؤتمر أيباك».

التحيز الحزبي داخل منظمة أيباك

قالت إيرام علي، مديرة حملات في MoveOn، إن أيباك تتحالف بشكل متزايد مع الجمهوريين، مشيرة إلى معارضة الجماعة للاتفاق النووي الإيراني، الذي وقعه الرئيس الديمقراطي السابق باراك أوباما.

وقالت إبرام لميدل إيست آي: «من الواضح أن هناك تحولًا يحدث في القاعدة التقدمية، إذ لم يعد بالإمكان إخفاء تحيز أيباك للجمهوريين».

وأضافت أن العديد من الديمقراطيين اليساريين ينأون بأنفسهم عن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وسط تورط حكومته في انتهاكات حقوق الإنسان.

كما أشارت إلى تقرير الأمم المتحدة الأخير الذي يتهم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب محتملة ضد المحتجين الفلسطينيين في غزة. وقالت: «لقد أظهرت أيباك تحيزها للجمهوريين برعايتها الخطاب المعادي للمسلمين والعرب، بينما رفضت إدانة معاداة السامية من الجمهوريين».

في وقت سابق من هذا الأسبوع، اتهم آدم ميلشتاين، أحد المؤيدين الرئيسيين لإسرائيل، والذي كان من المقرر أن يتحدث في المؤتمر، زيفًا، عضوتي الكونجرس المسلمتين رشيدة طليب، وإلهان عمر بعلاقاتهما مع جماعة الإخوان المسلمين وحماس.

ثم ألغى ظهوره في مؤتمر أيباك، قائلًا إنه لا يريد أن يؤثر الجدل الذي تلا تصريحاته في المؤتمر.

تحول في المسار

على الرغم من الرفض الواضح للنشطاء اليساريين لأيباك، فإن العديد من الديمقراطيين البارزين في الكونجرس، بمن فيهم رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي، وزعيم الأقلية في مجلس الشيوخ، تشاك شومر، سيتحدثون في المؤتمر.

قال حاتم أبو دية، أحد مؤسسي شبكة الجالية الفلسطينية الأمريكية، وهي مجموعة مناصرة للفلسطينيين: إنه من الصعب على بعض الديمقراطيين التخلي عن أيباك، ليس فقط بسبب الضغط من اللوبي الموالي لإسرائيل نفسه، ولكن أيضًا بسبب طبيعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وقال أبو دية: «لا تزال الولايات المتحدة هي التي تحدد السياسة الخارجية، وما زالت إسرائيل هي التي تلعب دور الحارس للولايات المتحدة والإمبريالية الأمريكية في العالم العربي».

وأضاف في حديثه مع ميدل إيست آي أن «التحول في الخطاب حول إسرائيل داخل الحزب الديمقراطي يأتي من الأسفل إلى الأعلى، وليس من السياسيين. لقد حدث التغيير بسبب الحركة الجماهيرية، وليس بسبب المرشحين الديمقراطيين الفرديين».

وأرجع أبو دية الفضل أيضًا إلى المشرعين مثل إلهان ورشيدة «اللتين تنتميان فعلًا إلى الحركة الجماهيرية»، لفتح النقاش حول أيباك وإسرائيل.

وقال أبو دية لميدل إيست آي: «يمكن لأعضاء الكونجرس الفرديين إحداث تغيير، خاصة عندما يكونون شبابًا وحيويين، ويتمتعون بشعبية كبيرة، مثل إلهان ورشيدة وبدرجة أقل –على الأقل حول فلسطين– ألكساندريا أوكاسيو كورتيز».

الحزب الديمقراطي وسياسة خارجية تقدمية

أثارت إلهان عمر ضجة الشهر الماضي عندما انتقدت أيباك، مشيرة إلى أن الدعم لإسرائيل مدفوع بالمساهمات المالية التي تقدمها المنظمة للسياسيين. وقد اتُهمت عضوة الكونجرس بمعاداة السامية ووبخها زملاؤها الديمقراطيون في مجلس النواب.

وعلى الرغم من رد الفعل العكسي هذا، ما زال أبو دية متفائلًا بحذر بشأن التغييرات التي قد يجلبها سباق ٢٠٢٠.

قال لميدل إيست آي: «أعتقد أنه سيكون من الخطأ عدم النظر إلى هذه اللحظة في الوقت المناسب، والقول إنه قد تكون هناك فرصة لإثارة قضية فلسطين والحقوق الوطنية الفلسطينية في انتخابات عام ٢٠٢٠». وقال إن الديمقراطيين لم يعودوا متجانسين في دعمهم لإسرائيل؛ بسبب عمل المنظمات المدافعة عن حقوق الفلسطينيين.

ومع ذلك، سيتنافس أكثر من ١٠ من الديمقراطيين على ترشيح حزبهم في الانتخابات التمهيدية لعام ٢٠٢٠، قبل أن يحاول الفائز هزيمة دونالد ترامب في الانتخابات العامة في وقت لاحق من العام نفسه.

في المراحل الأولى من العملية، يتبنى المرشحون تقليديًّا مواقف تلائم قاعدة حزبهم؛ وبعبارة أخرى، فإنهم يغازلون الناس الذين سيصوتون لهم في الانتخابات التمهيدية الديمقراطية الحاسمة.

ومع ذلك، ما زال النشطاء التقدميون ينتقلون بالحزب الديمقراطي إلى اليسار بخطوات واسعة بشأن العديد من القضايا المحلية، إذ إن جميع المرشحين الحاليين يدعمون الآن نظام رعاية صحية شامل، وتشريعات صارمة لحماية البيئة، وتحديد حد أدنى للأجور.

في هذا السياق، قالت إيرام علي من حركة MoveOn إنه يجب على مرشحي ٢٠٢٠ وضع «سياسة خارجية تقدمية قوية قائمة على المبادئ».

وقالت: «نعتقد أن ذلك يأتي عبر دعم حقوق الإنسان، والالتزام بالقانون الدولي، والعمل على تعزيز التعاون العالمي. ونأمل أن توجههم بعض هذه المبادئ في عملية صنع القرارات الخاصة بالبلدان التي تشهد انتهاكات حقوق الإنسان».

بعد سنتين من التحقيقات... مولر «يبرّئ» ترامب!

فرانس برس . ٢٠١٩/٣/٢٥

بعد ساعات من انتظار واشنطن ما سيخلص إليه وزير العدل الأميركي ويليام بار، من تقرير المحقق الخاص المحامي روبرت مولر، في شأن التدخل الروسي المحتمل في الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠١٦ التي فاز فيها «الجمهوري» دونالد ترامب، أعلنت وزارة العدل أن بار أرسل الملخّص إلى أعضاء الكونغرس الأميركي ووسائل الإعلام بعد ظهر أمس، وفيه أهم نتائج التحقيق.

وقال وزير العدل، في رسالة سلّمها إلى الكونغرس وتمّ نشرها، «إن التحقيقات التي قام بها مولر لم تجد ما يثبت أن فريق حملة ترامب أو أي شخص له علاقة بهذه الحملة قد تعاون أو توافق مع روسيا في جهودها للتأثير على انتخابات عام ٢٠١٦». كذلك جاء في هذه الرسالة المكوّنة من أربع صفحات، أن مولر «لم يحسم بشكل نهائي احتمال وجود أو عدم وجود عرقلة لعمل القضاء من قِبَل الرئيس الأميركي الحالي». لكن وزير العدل ذهب إلى أبعد من ذلك، بالقول إن الوثيقة التي انكبّ على دراستها منذ الجمعة الماضي، «لا تشير إلى أي جرم يتيح برأيه القيام بملاحقات على أساس عرقلة عمل القضاء».

وفي أول ردّ فعل له، أعلن ترامب أن تقرير مولر «برّأه بشكل كامل»، مضيفاً أن إجراء التقرير كان «معيباً». ومن على منصّة «تويتر» قال ترامب: «لا تواطؤ، لا عرقلة، تبرئة كاملة وشاملة. فلنُبق أميركا عظيمة!»، مشيراً إلى أن التحقيق «محاولة تدميرية غير شرعية فشلت». وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض، سارة ساندرز، من جهتها، في بيان، إن «النائب العام لم يجد أي تواطؤ أو عرقلة»، معتبرة أن التقرير بمثابة «تبرئة شاملة وكاملة» للرئيس الأميركي. أما اللجنة القضائية في مجلس النواب فأعلنت أنها ستطلب مثول وزير العدل للردّ على «تناقضات تقرير مولر».

احتلال عالمي جديد.. هل ينجح ترامب في تصفية القضية الفلسطينية؟

فوزي بن حديد . الجزيرة نت . ٢٠١٩/٣/٢٤

في الوقت الذي يجتمع فيه الساسة العرب في تونس يوم الحادي والثلاثين من شهر مارس الجاري للتباحث في الشؤون الداخلية للدول العربية والصراع العربي العربي، والعلاقات العربية الأوروبية والغربية عموما، تعيش الدول العربية أزمات داخلية حادّة وصراعا عربيّا عربيّا متفاقما بلغ حدّا لا يطاق، وفي هذا الوقت أيضا وبينما تعيش الدول أسوأ أحوالها وتشتدّ وتتأزم كلما قرّر العرب عقد قمّة خاصة بهم، تُطبخ صفقة عالمية سُمّيت بصفقة القرن، وقد بدا واضحا الاهتمام الأمريكي بهذه الصفقة أن تتم بكل تجلّياتها وجزئيّاتها، من خلال الزيارات المكّوكية التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو شرقا وغربا شمالا وجنوبا والمؤتمرات التي عقدت في كل من وارسو وميونيخ لإثارة زعزعة وعدم استقرار في العالم.

فالرئيس الأمريكي دونالد ترامب اليوم في وضع لا يُحسد عليه، يتلقى الصفعة تلو الصفعة من الكونجرس، آخرها تحقيق مولر الذي سوف يستغله الكونجرس ويجعله حجر عثرة أمام ترشح ترامب لفترة ولاية ثانية بينما يعمل وزير خارجيته بخطى حثيثة للإعلان عن صفقة القرن، التي بدأت منذ زمن وطُبخت على نار هادئة وبدأت تنضج رويدا رويدا، فأول ما قامت به أمريكا بعد أن وجدت تعنّتا من الدول العربية وصرامة في الموقف من إسرائيل وتحويل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بالقدس عاصمة أبدية لإسرائيل اخترعت فكرة الربيع العربي ومساندة الدول الراغبة في التغيير من الداخل وهذا ما حدث لكثير من الدول العربية، بداية من العراق وتونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والآن السودان والجزائر والقائمة قد تشمل دولا أخرى، وإذكاء النزاع الداخلي القبلي والعرقي والأتني والمذهبي والعنصري، وغيرها.

وقد وجدت الدول العربية أو بالأحرى شعوبها الفرصة للانقضاض على حكامها الذين استبد منهم بالحكم وظلم الشعب، والتعبير عن التغيير المنشود، مما أوقع بعضها في صراعات مسلحة مدمرة كالذي حدث في سوريا والعراق واليمن وليبيا، وبعضها مازال يعيش أزمات داخلية حادة وآخر يشهد تظاهرات شعبية جديدة ينشد فيها التغيير السلمي بعد أن رأى بأم عينيه التدمير الذي حدث في بعض البلدان العربية آنفة الذكر، كل ذلك يحدث للدول العربية في فترة وجيزة لا تتعدى عشرين سنة الماضية أي منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م حين أعلن جورج بوش الحرب على الإسلام وادعى ان السبب ظهور الإسلاموفوبيا.

وبينما استطاعت أمريكا ترويض الدول العربية وإشغالها بفتنها الداخلية أو صراعها العربي العربي، بدأ يخفت الصراع العربي الإسرائيلي على الساحة، فعملت إسرائيل على توطيد علاقاتها مع الدول العربية وتمرير أفكارها الجديدة بضغط أمريكي قوي وبزخم إعلامي كبير والإمساك بالعصا لمن يرفض التغيير، وأصبحت القضية الفلسطينية في طي النسيان وفي الرفّ المنسي، وتجرأ الرئيس الأمريكي بعدها على إعلان القدس عاصمة لإسرائيل وإعلان أن إيران وحزب الله وحماس هم العدو الحقيقي الذي يمثل تهديدا للسلم العالمي، وبالتالي لا بد من خنقه اقتصاديا حتى يستسلم، وجاءت جولة بومبيو تحذيرية لكل من الدول التي تتعامل مع إيران وحزب الله

وحماس، وكذلك كانت جولة بن سلمان إلى كل من باكستان والهند والصين، وبالتالي فإن أمريكا تحذر العراق بالدرجة الأولى وأفغانستان بالدرجة الثانية وبعدها كل من الهند وتركيا ولبنان وربما أيضا روسيا والصين الدولتين اللتين يجد فيهما بومبيو صعوبة لإقناعهما بضرورة إنهاء العلاقات التجارية مع إيران لنيل مكاسب أمريكية.

ويبقى أيضا الاتحاد الأوروبي العصي على أمريكا، بعد أن اتفق مع إيران على آلية نقدية لتمرير النفط الإيراني رغم أن ذلك لا يقنع الحكومة الإيرانية إلا أنها قبلته على مضض وليس لديها حل سوى القبول، ومازال العمل على لبنان والسلطة الفلسطينية التي لم تعد قائمة في نظر الأمريكيين ولم يزرها مسؤول أمريكي بعد قرار ترامب غلق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن ولم تعد في نظر ترامب تشكل تهديدا بل يراها ضعيفة جدا ولا تعدو إلا أن تكون كبش فداء وأن مسؤوليها لا تصدر منهم سوى كلمات جوفاء من هنا وهناك لا تؤثر بأي حال من الأحوال في المشهد السياسي.

لكن العين تتركز على حماس وكيفية انهيارها من الداخل أيضا أو القضاء عليها عسكريا إن تطلب الأمر بعد استخبارات عسكرية وتمويل أمريكي واسع وإغضاب الشعب اللبناني على حزب الله من خلال تجفيف منابع التمويل من إيران، وإيجاد فجوة بين الشيعة في إيران والشيعة في لبنان، كل ذلك يضعه ترامب في الحسبان، وما إعلان الجولان أرضا إسرائيلية إلا دليل على استفزاز واضح لإيران وروسيا ومحاولة لتقزيم النظام السوري وإثارة بلبلة في المنطقة.

ورويدا رويدا أعتقد أن المنطقة ستلتهب أكثر في الأيام القادمة عندما تبدأ إيران بالشعور أنها تختنق فعلا وأن شبح الانهيار بدأ يتضح أمامها، وقد يشعر حزب الله بعد إنهاكه في حرب سوريا بالتعب ونقص التمويل وقد يضعف أمام الحصار الأمريكي وتأليب اللبنانيين عليه في الداخل، ففي هذه الحالة إما أن تُعلن صفقة القرن بعد نضجها تماما إذا استطاع الأمريكيون إخضاع العرب للقبول بها رغم ما أبداه الملك الأردني من شهامة أنه لا يقبل أي تغيير قد يطرأ على القدس الشريف ويراهن في ذلك على شعبه الذي يؤيده، وإما أن تُؤجل إذا بقيت بعض الملفات مفتوحة أو طرأت أحداث جديدة في المنطقة تغيّر المشهد، وإما أن تُلغى تماما إذا تمسك العرب بهُوية القدس العربية الإسلامية، وثارت الشعوب الإسلامية والعربية في كل مكان من العالم تندد بصفقة القرن المزعومة وتقاضي حكام أمريكا وإسرائيل ومن شايعهم وتصنع التغيير من جديد وتقضي على الحلم الأمريكي الصهيوني إلى الأبد.

«طعنة القرن» من القدس إلى الجولان... فلبنان؟

عصام نعمان ـ القدس العربي ـ ٢٠١٩/٣/٢٥

لا، ليست «صفقة القرن» ما يريدها دونالد ترامب، بل هي طعنة القرن المدوّية. بها استهدف الطاعن المهووس روحَ الأمة وجسدها في القدس الشريف بنقل سفارته إليها وتكريسها «عاصمة أبدية» للكيان الصهيوني. ثم استهدف بطعنته سوريا، قلبَ العروبة النابض بلغة جمال عبد الناصر، بإعلانه الاعتراف بسيادة «إسرائيل» على الجولان المحتل، بدعوى دعمها لمواجهة إيران. وها هو وزير خارجيته مايك بومبيو يزور لبنان ليهدد المسؤولين والمواطنين بالكفّ عن مراعاة حزب الله، وإلاّ فإن العقوبات وكوابح الحصار المفروض على إيران ستنعكس عليه، موحياً بأن ذلك يعجّل في انهياره المالي والاقتصادي، ويتيح قضم المزيد من أرضه في جنوبه ومن منطقته البحرية الاقتصادية الخالصة، حيث مكامن النفط والغاز.

طعنات ترامب باسم الولايات المتحدة (والأصح «الويلات» المتحدة) لن تقتصر آثارها الكارثية المحتملة على القدس والجولان ولبنان، بل قد تشمل ما هو أخطر: ماذا لو لاحظ ساكن البيت الأبيض المسكون بأوهام وأساطير توراتية، عشيةَ محاولة تجديد رئاسته لولاية ثانية في مدى سنتين أو أقل، أن نجاحه يتطلّب نيله جميع أصوات اليهود الأمريكيين في الانتخابات، فهل تراه يتورّع عن إعلان الاعتراف بسيادة «إسرائيل» على ما تبقّى من الضفة الغربية المحتلة؟

لا حدود للمطامع الصهيونية في أراضي العرب من الفرات إلى النيل، ولا حدود لدعم «الويلات» المتحدة لمطامع «إسرائيل» الفاجرة، فما العمل؟

آن أوان استيقاظ العرب من سبات طال زمانه. إن آوان وعي واقع علاقات القوى الإقليمية وارتباطاتها، وعلاقات القوى الكبرى وموازينها، وانعكاس ذلك كله على بلاد العرب، مشرقاً ومغرباً، اذا كان يصعب على معظم الحاكمين في بلادنا إدراك خطورة التحديات الماثلة ومفاعيلها المدمرة، فلا أقل من أن تدرك ذلك القوى الحيّة، النهضوية والمقاوِمة، فتبادر إلى تحمّل مسؤولياتها القومية والقطرية بلا إبطاء. في هذا المنظور، تتبدّى الحقائق والوقائع الآتية :

أولاً، ستتواصل الصراعات وتتأجج في فلسطين المحتلة وسوريا ولبنان والعراق واليمن بفعل تمادي إدارة ترامب، ومن ورائها «إسرائيل»، في حربيها الناعمة والخشنة على كل القوى والأطراف التي تعتبرها حليفة لإيران أو مساندة لها في مواجهة الهجوم الصهيوأمريكي عليها.

ثانياً، يهدف الهجوم الصهيوأمريكي المتواصل والمتعدد الجبهات والأغراض على إيران وحلفائها العرب إلى أن يحقق في السياق: (أ) توطيد استيلاء الصهاينة على كامل فلسطين التاريخية، و(ب) إستيلاء الكيان الصهيوني على موارد لبنان المائية والكثير من مكامن النفط والغاز في منطقته البحرية الاقتصادية الخالصة، وكذلك محاولة القضاء على المقاومة التي يقودها حزب الله، و(جـ) تقسيم سوريا إلى مجموعة كياناتٍ ذات أسس طائفية واثنية وقَبَلية، بدءاً من محافظتي الحسكة والرقة في الشمال الشرقي وصولاً إلى محافظة إدلب في الشمال الغربي

ومحافظة السويداء في الجنوب الشرقي، بعدما جرى قضم الجولان عقب حرب ١٩٦٧، و(د) وضع اليد وبالتالي استثمار مكامن النفط والغاز في شمال سوريا وشرقها وباديتها، كما في إقليمها البحري.

ثالثاً، وجود مخطط لتقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات: واحد للكرد في الشمال، وآخر لأهل السنّة في الوسط، وثالث للشيعة في الجنوب، بالتواطؤ مع تركيا المتخوّفة من قيام كيان كردي انفصالي في جنوبها الشرقي، متواصل مع كيانٍ مشابه في شمال كلٍّ من العراق وسوريا، ما يستدعي إطفاء مخاوفها بإشراكها في استثمار الثروات النفطية والغازية لِكلا الدولتين.

رابعاً، تدعم أمريكا الأطراف اليمنية المتحالفة مع السعودية للسيطرة على اليمن، ومن ثم المباشرة في فصل شماله عن جنوبه في إطار ترتيبات تكفل السيطرة على عدن ومضيق باب المندب، لتأمين منفذ بحري، عسكري وتجاري، لِـ»إسرائيل» إلى جنوب شرق آسيا، ولأوروبا لتأمين خطوط تجارتها مع دول آسيا جميعاً.

خامساً، تطبيع العلاقات بين الدول العربية عامةً ودول الخليج خاصةً مع «إسرائيل» من اجل إقامة حلف عربي– إسرائيلي لتطويق ايران عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وللمشاركة تالياً في مخطط إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية.

في ضوء الحقائق والوقائع والتطورات سالفة الذكر، تستبين الحاجة إلى اتحاد الاطراف الاقليمية المتضررة من الهجوم الصهيوأمريكي المتواصل، وضرورة اتفاقها على خطة استراتيجية متكاملة لاحتوائه، ومن ثم لدحره على الأسس والتدابير الآتية:

(أ) تأمين التعاون والتنسيق في ما بينها وصولاً إلى التحالف لمواجهة الهجوم الصهيوأمريكي ومفاعيله السياسية والاقتصادية والميدانية.

(ب) مواجهة التحالف الصهيوأمريكي على جبهتين: عسكرية واقتصادية. المواجهة العسكرية تكون بالتعاون الوثيق مع إيران وروسيا على أصعدة التسليح والتدريب، والاستخبارات، والتكنولوجيا السيبرانية والاستطلاع. المواجهة الاقتصادية تكون بالتعاون مع روسيا والصين لإحباط الحرب التجارية التي تشنّها الولايات المتحدة على مستوى العالم برمته، والعمل على تأسيس مصارف ومؤسسات عالمية للتمويل الإنمائي بغية الاستعاضة عن المصارف الامريكية والمؤسسات الأممية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة.

(ج) وضع وتنفيذ مخطط للتكامل السياسي والاقتصادي والعسكري بين سوريا والعراق لمواجهة التحديات الإقليمية، وفي مقدمها الكيان الصهيوني ومفاعيل التحالف الصهيوأمريكي.

(د) تأمين فتح واستخدام ممر بري أو أكثر بين العراق وسوريا وصولاً إلى لبنان، وممر آخر بين سوريا والأردن، وتجهيز مقاومة شعبية لمواجهة «إسرائيل» والولايات المتحدة إذا ما حاولتا عرقلة ذلك.

(هـ) اعتبار القوات الأجنبية المتموضّعة دونما ترخيص في العراق وسوريا ولبنان والاردن قوات احتلال، وان إجلاءها شرط وضمانة لاستعادة هذه الدول وحدتها وسيادتها على أقاليمها، كما على مواردها الطبيعية من مياه ونفط وغاز.

(و) تنظيم حوار عربي- تركي بوساطة كلٍّ من روسيا وإيران بغية تسوية الخلافات العالقة والتمهيد لتعاون سياسي واقتصادي من شأنه المساعدة على إخراج تركيا من حلف شمال الأطلسي وترسيخ علاقاتها مع جاراتها العربية والإسلامية.

(ز) إحياء جامعة الدول العربية وتعزيزها كمنظومة تعاون سياسي واقتصادي وعسكري في وجه الكيان الصهيوني، وتفعيل منظمة التعاون الإسلامي في وجه الدول والتنظيمات التي تمارس الإرهاب والعنصرية، أو ترعاهما وتغذي تيار الإسلاموفوبيا المتنامي في اوروبا وأمريكا.

الكرة باتت في ملعب القوى الوطنية الحيّة في الدول العربية والإسلامية، وقد آن أوان قيامها بدق أجراس الإيقاظ من السبات الطويل والتحريض على النهوض والعمل بلا إبطاء وقبل فوات الأوان.

كيف ينعكس الإعلان الأميركي بشأن الجولان على "صفقة القرن"؟

صالح النعامي . العربي الجديد . ٢٠١٩/٣/٢٥

ينتظر أن ينعكس إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن نيته الاعتراف بـ"سيادة إسرائيل" على الجولان السوري المحتل على أنماط تعاطي كل من إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية والمجتمع الدولي مع خطة الإملاءات الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية المعروفة إعلاميا بـ"صفقة القرن".

فبالنسبة للكثير من الأوساط الإسرائيلية، دلل القرار الأميركي بشأن الجولان، على أن التماهي مع مواقف اليمين الإسرائيلي يعد الإطار المرجعي الذي يوجه سياسات ترامب إزاء المنطقة. ولعل أوضح مثال على تكريس هذا الانطباع حقيقة أن قرار ترامب قد أجج شهية نخب اليمين الحاكم، التي باتت تحدد السقف السياسي لـ "صفقة القرن".

وفي نظر بتسلالس سمورتيتش، نائب رئيس البرلمان الإسرائيلي والقيادي في حزب "البيت اليهودي" المشارك في الائتلاف الحاكم، فإن القرار الذي يتوجب على ترامب اتخاذه بعد الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان المحتل والقدس المحتلة يتمثل في الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على كل الضفة الغربية المحتلة.

ومن الواضح أن الموقف الذي عبر عنه سمورتيتش، الذي من المتوقع أن يتولى منصبا وزاريا مهما في الحكومة الإسرائيلية التي ستشكل بعد الانتخابات، في حال فاز نتنياهو، يهدف إلى رسم خطوط إسرائيلية حمراء يتوجب على "صفقة القرن" مراعاتها وعدم تجاوزها.

ومن الواضح أيضاً أن قرار ترامب أفضى إلى حدوث مزيد من التطرف على المواقف الإسرائيلية إزاء صيغ حل الصراع مع الفلسطينيين. فقد كان أقصى ما يطالب به اليمين الديني المتطرف قبل إعلان ترامب بشأن الجولان هو الاعتراف الأميركي بضم إسرائيل مناطق "ج"، التي تشكل حوالي ٦٠% من مساحة الضفة الغربية، في حين أن القرار الأخير دفع قيادات اليمين للمطالبة بموقف أميركي مؤيد لضم كل الضفة الغربية.

ويبدو أن ما عزز ثقة نخب اليمين الحاكم في تل أبيب بنفسها وزاد من سقف توقعاتها مما يمكن أن يعرضه ترامب في "صفقة القرن" حقيقة أنها باتت تعي تماما أن الانتصار في الانتخابات الرئاسية في ٢٠٢٠ يعد أهم الاعتبارات التي تملي على الرئيس الأميركي سلوكه إزاء إسرائيل والصراع بينها وكل من الفلسطينيين والعرب.

ونظرا لأن فرص ترامب بالفوز بمنصب الرئاسة مجددا تتوقف على مدى قدرته على الحفاظ على قاعدته الانتخابية التي يمثل المسيحيون الإنجيليون، الذين يعدون الجمهور الأكثر دفاعا عن إسرائيل وأطروحات اليمين المتطرف فيها نواتها الصلبة، فإن الانطباع العام في تل أبيب أن ترامب سيصمم الخطة لتكون مقبولة عند اليمين.

وإن كان ما تضمنه كتاب "كوشنر وشركاؤه: الجشع، الطموح، والفساد. قصة استثنائية عن جاريد كوشنر وإيفانكا ترامب"، لمؤلفته فيكي وورد، الذي صدر أخيراً، في كل ما يتعلق ببنود "صفقة القرن" صحيحا، فإن قوى اليمين

في إسرائيل ستضغط على البيت الأبيض للتراجع عن البند الذي يسمح بتشكيل "كيان فلسطيني" على مساحة ما من الضفة الغربية، على اعتبار أن هذه القوى معنية باحتكار السيطرة على كل الضفة الغربية.

من ناحية أخرى، فإن قرار ترامب بشأن الجولان المحتل يعزز موقف كل من السلطة والقوى الفلسطينية الرافض لـ"صفقة القرن"، على اعتبار أن هذا القرار أوضح مرامي سياسات ترامب إزاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

من هنا، فإن الرهان الأميركي على إمكانية حدوث تراجع على الموقف الفلسطيني بشأن التعاطي مع "صفقة القرن" بعد الانتخابات الإسرائيلية في غير مكانه، لا سيما أن القيادات الفلسطينية باتت تعي أن القرار بشأن الجولان المحتل، مثل دليلا إضافيا على أن ترامب يحاول إملاء ما فشلت حكومات اليمين التي تعاقبت على إدارة دفة الأمور في تل أبيب في تحقيقه.

وعلى صعيد المواقف الإقليمية، فإن قدرة ترامب على تجنيد نظم حكم عربية لمساعدته على إملاء "صفقة القرن" على الفلسطينيين ستكون متدنية جدا بعد قرار الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان.

ومن الواضح أن نظم الحكم العربية ستجد صعوبة كبيرة في تبرير التعاون مع ترامب وفريقه في تمرير "صفقة القرن" بعد القرار بشأن الجولان أمام الرأي العام لديها. مع العلم أنه يتضح من كتاب فيكي وورد ومن سيل التسريبات حول الصفقة التي زخرت بها وسائل الإعلام الأميركية والإسرائيلية، أن إدارة ترامب تراهن بشكل كبير على نظامي الحكم في كل من السعودية ومصر في تمرير هذه الصفقة.

في الوقت ذاته، فإن رد الفعل الأوروبي والروسي الرافض لنية ترامب الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان المحتل سيقلص فرص تعاون المجتمع الدولي مع "صفقة القرن"، على اعتبار أن كل الصيغ التي تم تسريبها بشأن هذه الصفقة تشير إلى أن الفلسطينيين مطالبون بالتنازل عن مساحات كبيرة من الضفة الغربية لكي يتم ضمها لإسرائيل.

عام على مسيرات العودة... ضرورة المراجعة والتقييم

أحمد عبد الهادي . العربي الجديد (ملحق فلسطين) . ٢٠١٩/٣/٢٣

أكملت مسيرات العودة عامها الأول، ونجحت في أن تضع القضية الفلسطينية على خارطة العالم، رغم كل المتغيرات العربية والإقليمية والدولية الحاصلة، وأعادت فلسطين إلى قلب الحدث، وقدمت صورة نضالية فلسطينية وطنية جميلة، رغم حالة الانقسام. أي أنها تجاوزت الانقسام وتجاوزت عملية التآكل التي أحيكت للقضية الفلسطينية، وأعادت الوعي الشعبي الجماهيري للحضور، وأثبتت أن حصار الشعب والتضييق عليه وارتفاع تكلفة انحيازه للمقاومة، لا يعني الانسحاب أو ضيق مساحات الحاضنة الشعبية، وأن حرباً واثنتين وثلاثاً لا تعني الاستسلام والقبول بالأمر الواقع. لقد جددت مسيرات العودة الروح النضالية الفلسطينية، بعدما أصبح السلام بنتائجه الصفرية هو الخيار الاستراتيجي الوحيد.

أفضت مسيرات العودة إلى حالة من الوعي، وبرهنت على أن الشعب الفلسطيني قادر على النهوض واستنهاض الهمم والمقدرات وتجاوز كل أشكال الخلافات، وأن مقاومة الاحتلال هي موضع إجماع بين الكل الفلسطيني، وأن نهج أوسلو بعد ربع قرن لم يعد قادراً على الاستمرار في عملية الترويض، وربطت عندما انطلقت بين كل المكونات الفلسطينية واستحضرتها أينما كانت، وغلّبت الهوية الوطنية الفلسطينية على كل الحسابات الفصائلية الضيقة، عندما تبنت رفع العلم الفلسطيني فقط، وقد كان يؤخذ على بعض الحالات الفلسطينية كتأبين الشهداء أو مباركة عملية فدائية، تغييبها للعلم الفلسطيني على حساب رفع أعلام الفصائل. تجاوزت مسيرات العودة هذا المأخذ.

وقدمت الوحدة والهوية الوطنية على كافة مكونات القضية الفلسطينية، وربطت الأرض بالإنسان، عندما اختارت يوم الأرض ٣٠ مارس/آذار موعدا لانطلاقتها. وبالتالي، ربطت ما بين حق العودة والأرض، لتعيد إلى الصرع جوهره، ولتؤكد أن قضية اللاجئين وعودتهم لا تنفصل عن الأرض وعن القدس، وأن هذه الثوابت حاضرة ولا تقبل التسويف والتدليس والتيه في أروقة ما يسمى بالتسوية السلمية، وأن هذه الحقوق غير قابلة للتفاوض أو المساومة أو التأجيل، ولا يمكن أن تكون طيّ النسيان، وأنها قضية وحق تتوارثه الأجيال جيلا عن جيل. لقد فاجأت مسيرات العودة كل المراقبين والمراهنين، وفرضت واقعا مختلفا لم يكن محط استشراف، خاصة بعدما غيرت المعادلات وفرضت وقائع جديدة على الأرض وبددت وهم الردع الإسرائيلي.

أحدثت مسيرات العودة جدلا واسعا في الأوساط الإسرائيلية وتحولت إلى مأزق سياسي وأمني، وأفقدت إسرائيل رواية الضحية "الهولوكست"، عندما ردت على المسيرات السلمية بالقصف وإطلاق الرصاص الحي والاستخدام المفرط للقوة، وتسابق قناصتها في استهداف المدنيين العزّل من الأطفال والنساء والمسعفين والصحافيين. حتى باتت مسيرات العودة وأهدافها وتقييمها حاضرة في الرواية الإسرائيلية، ولم يعد ممكنا تجاهلها. وتحولت حدود قطاع غزة التي كانت هادئة نسبيا منذ انتهاء حرب عام ٢٠١٤ إلى مصدر احتكاك وإرباك واستنزاف للجيش

الإسرائيلي الذي فوجئ بهذا الحشد الشعبي غير المركزي والممتد على طوال حدود غزة، في أكثر من منطقة، ووصل عدده إلى ما يقرب من ٢٥٠ ألف متظاهر سلمي.

وقال الخبير الإسرائيلي في شؤون الإعلام والأمن، يوني بن مناحيم، في مقابلة مطولة له على القناة العاشرة الإسرائيلية بعد شهر فقط من بدء مسيرات العودة، إن هناك سبعة أهداف يسعى الفلسطينيون إلى تحقيقها من خلال مسيرات العودة على الحدود في قطاع غزة. ويلخص بن مناحيم الأهداف السبعة لمسيرات العودة كالتالي:

أولاً: أعادت القضية الفلسطينية وحق العودة إلى أجندة السياسة الإقليمية والدولية.

ثانياً: تسببت في إحراج إسرائيل في الساحة الدولية، لأن الفلسطينيين نجحوا في تصوير جيشها يطلق النار ليقتل ويصيب ١٤٠٠ فلسطيني في يوم واحد، وبشكل فعلي قتلت قوات الاحتلال في أسبوع واحد ٢٢ مواطنا وجرحت نحو ١٥٠٠، في جرائم وصفت بأنها استخدام مفرط للقوة.

ثالثاً: أعادت طرح موضوع حصار غزة والأزمة الإنسانية فيها من جديد على صدارة الاهتمام العالمي، بعد صمت مستمر لعقد من الزمان.

رابعاً: وضعت المزيد من العقبات أمام صفقة القرن للرئيس الأميركي دونالد ترامب التي تستهدف حق العودة.

خامساً: حولت حدود قطاع غزة الشرقية والجنوبية والشمالية إلى مراكز احتكاك جديدة بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي.

سادساً: أعادت الطابع الشعبي للصراع الذي يخوضه الفلسطينيون.

سابعاً: نجح الفلسطينيون في قطاع غزة في إيصال رسالتهم إلى مجلس الأمن والجامعة العربية، ونقلوا القضية الفلسطينية من الواقع الإقليمي إلى الواقع الدولي.

إن حجم ما حققته مسيرات العودة من أهداف، سواء في الرؤية الإسرائيلية أو في القراءة الفلسطينية، لا يعني الارتكان، فالمسيرات في وصفها الموضوعي هي فعل إنساني قد يخطئ وقد يصيب وقد يمسه التعب أو التراجع أو حتى الإخفاق، خاصة أن مسيرات العودة قد باتت موضع تربص وترويض والتفاف واستهداف، ويراد لها الانحراف والانصراف إلى أهداف ثانوية يومية حياتية.

وإن ذكرنا لما حققته من أهداف وتراكمات وإنجازات فيما سبق، لا يعني تغييبنا لضرورة المراجعة والتقييم، أين أخطأت وأين أصابت؛ لا للتقليل منها، ولكن لإجراء قراءة موضوعية تضمن وتكفل استمرارها لأعوام قادمة، خاصة أن الجدل بدأ يتسلل إلى الجدوى من مسيرات العودة، وبدأ حضورها يتضاءل وتكلفتها البشرية ترتفع، ما قد يفضي إلى تحوّلها من رافعة نضالية إلى عبء، ومن رفع تكلفة الاحتلال إلى رفع تكلفة الاستمرارية. ففي بعض أيام الجمعة، تراجع الحضور واقتصر الخطاب فيها والكلمات على الهيئة العليا للمسيرات وقادة الفصائل فقط.

إن المراجعة والتقييم لا تعني التراجع عن مسيرات العودة بقدر ما تستهدف وضع اليد على مكامن القصور وتصويبها، فمسيرات العودة شكل من أشكال المقاومة، والتي تعني المفاعلة المستمرة. ولكي تستمر مسيرات العودة يجب مراجعة الأخطاء وتصويب الأداء، وحسن التوظيف، واسترداد الحضور، والمراجعة الموضوعية الشجاعة.

ونستحضر ونختصر ما يمكن وصفه بالتوصيات كمدخل للتقييم والمراجعة:

أولا: يجب ألا تبدو مسيرات العودة كهبّة شعبية موسمية، أو كردة فعل كهبّة مقاومة جدار الفصل العنصري وهبّة البوابات الإلكترونية وهبّة مواجهة تهجير أهالي الخان الأحمر وغيرها.

ثانيا: يجب ألا تبدو كنضال فرعي مقتصر على ومنحصر في قطاع غزة فقط. يجب العمل على إشراك واشتراك الضفة الغربية وفق بيئتها ومشاركة فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الخارج. إذ يشكل اقتصارها على قطاع غزة دون باقي أماكن التواجد الفلسطيني أحد أهم التحديات، وقد يؤدي انحصارها في غزة إلى ربطها بأهداف ومطالب فرعية وتحوّلها عن مسارها الأساسي، إذ باتت فعالياتها أحيانا مرتبطة باستجابة الاحتلال لشروط التهدئة ورفع الحصار، ما يعني إمكانية الالتفاف عليها، خاصة إذا تغلبت المطالب الفرعية كرفع الحصار والأزمة الإنسانية على الهدف الرئيسي وهو حق العودة.

ثالثا: تشكيل هيئة جديدة من الشباب في كل أماكن التواجد الفلسطيني، وعدم اقتصار وجود قيادتها على قطاع غزة، وابتعاد الفصائل وقادتها عن تقديم أي خطاب يتعلق بمسيرات العودة وفعالياتها، وهو ما قد يفضي إلى تخفيف ضغط الوسطاء الحاصل على الفصائل من أجل إنهاء أو تجميد بعض أدوات مسيرات العودة. يجب أن تبدو مسيرات العودة كفعل شعبي شبابي مستقل عن الفصائل. ويمكن للفصائل أن تدعمها وتساندها، لكن ألا تكون في العمق منها وتبدو كما أنها هي الرأس المفكر والمدبر لمسيرات العودة. وقد وقعت الفصائل في شرك توصيف الفعاليات بمسميات عسكرية، فتجد وحدة قص السلك ووحدة الكاوشوك ووحدة الطائرات الورقية ووحدة الإرباك الليلي. وعلى الرغم من أن الفعل هنا هو فعل شبابي شعبي نضالي، إلا أن تسميته بالوحدات يصور الأمر وكأنها وحدات عسكرية، على غرار وحدات الجيوش النظامية، كوحدة المظليين مثلا. هذه تسميات يجب تغييبها، حتى لا تصور الرواية الإسرائيلية أنها أمام فعل عسكري.

رابعا: الابتعاد وتجنّب ربط مسيرات العودة بالأوضاع الإنسانية والاقتصادية في قطاع غزة. مسيرات العودة حالة نضالية تراكمية تهدف إلى انتزاع الحقوق الفلسطينية، وعلى رأسها حق العودة. ولا تهدف إلى تحسين ظروف الحياة تحت الاحتلال، ببناء ممر بحري أو مطار في سيناء أو زيادة ساعات وصل الكهرباء. والأهم تجنّب الربط بين فعاليات مسيرات العودة والابتزاز، أي تمرير أنه إذا لم تستجب إسرائيل فإننا سنُفعّل الأدوات الخشنة.. هذا خطاب يقلل مسيرات العودة. وبالتالي، يجب الإبقاء على العنوان العام والعريض، وهو حق العودة الذي يجمع الفلسطينيين أينما وُجدوا، خاصة في ظل المخططات الرامية إلى تصفية القضية – صفقة القرن– وفي القلب منها حق العودة.

خامسا: إعادة مسيرات العودة إلى الساحة الدولية، وتوظيف كل القدرات والإمكانيات المتاحة، لتصبح مسيرات العودة حاضرة على المستوى الدولي، سياسيا وإعلاميا واجتماعيا، وإيصال الصورة الحقيقية ومواجهة الرواية الإسرائيلية. وعدم الاقتصار على التغطية الإعلامية العربية والمحلية فقط. إن المراجعة وإعادة التقييم يجب أن تكون دورية لا موسمية، لضمان استمرارية مسيرات العودة وتحقيق أهدافها.

مسيرات العودة أم كسر الحصار

حيّان جابر . العربي الجديد (ملحق فلسطين) . ٢٠١٩/٣/٢٣

في يوم الجمعة الأخير من هذا الشهر، والذي يليه في اليوم التالي إحياء ذكرى يوم الأرض، تكون مسيرات العودة قد أتمت عامها الأول، الذي شهد العديد من التغيرات والتكتيكات، التي مكنتها من الاستمرار بزخم جماهيري كبير على الرغم من طول فترة الفعالية، ومن وحشية وإجرامية الاحتلال، وهو ما يحسب لقادة الحراك الشعبي ومنظميه، دون أن نغفل مجموعة من السلبيات التي تحتاج إلى معالجة وتطوير كي يتمكن الحراك من تحقيق أهدافه الوطنية في المستقبل المنظور. كما لابد من الاشارة إلى دلالات الحراك العظيمة وخصوصاً تلك التي تعكس تمسك الفلسطينيين بحقوقهم، واستعدادهم المتواصل للمضي في نضال طويل المدى من أجل نيلها، وعزيمتهم الجبارة على تجاوز المحن والصعاب حتى في أحلك الظروف الوطنية والإقليمية والدولية، مؤكدين مجدداً أن لا حل ممكناً اليوم وغداً إن لم يتضمن استعادتنا لجميع حقوقنا المستلبة، مهما كانت ظروفنا المعيشية والسياسية والاقتصادية سيئة.

لذا وفي ضوء الإصرار الفلسطيني على مواصلة درب النضال الشاق والطويل، وعلى وقع نجاح الغزيين في استمرار هذه المسيرات الأسبوعية على مدار عام كامل، لابد لنا من تسليط الضوء على أفق ودلالات الحراك قريبة وبعيدة المدى، ومنها التدقيق في اسم الحراك أي "مسيرات العودة وكسر الحصار"، لأنها تسمية إشكالية تعكس خللاً تنظيمياً قد يودي بالفاعلية إلى نهايات لا نتمناها، إذ لا تعبر التسمية عن حقيقة الواقع السياسي، كما لا تتحلى بواقعية وشفافية نضالية، مع مجمل الحشود المنخرطة بالفاعلية وحملات الدعم الإعلامية والنضالية المساندة لها. فوفق الضخ الإعلامي المرافق للفاعليات تم حشد الجموع في ذكرى يوم الأرض من العام الفائت، تعبيراً عن تمسك الفلسطينيين بعودتهم إلى قراهم ومدنهم وبلداتهم التي هجروا منها منذ النكبة، في حين غاب أو غُيب الشطر الآخر للعنوان على الرغم من أهميته وضرورته أي "كسر الحصار"، وكأن العودة هي الهدف المركزي والآني للحراك، وكسر الحصار بمثابة هدف ثانوي أو تلقائي لتحقيق العودة. وهو ما يسبب حالة من الإرباك في الوسط الفلسطيني، لأن إنهاء هذه التظاهرة دون تحقيق هدفها الأول أو مقاربته بالحد الأدنى يعني فشلها سياسياً، وتراجعاً كبيراً في ثقة الشارع بالقيادة السياسية المتولية شؤون الحراك، كما سوف يصعد من مشاعر الإحباط واليأس الشعبية التي قد تؤثر على شكل النضال المدني الفلسطيني مستقبلاً.

فمن بديهيات النشاط السياسي والمدني تحديد أهداف أو هدف آني مستعجل قابل للتحقيق في الأفق المنظور ويلامس معاناة وهموم الشعب اليومية، وأهداف أخرى أكثر تعقيداً وشمولية، والتي يتطلب الظفر بها نضالاً أطول وأكثر تنظيماً وعدداً، فالأول يعطي تحقيقه الحافز والثقة لمجمل الفئات الشعبية فيحرضها على توحيد صفوفها وتنظيمها في الساحات النضالية القادمة، كي تزداد عدداً وقوة وعزيمة على انتزاع حقوقها المستلبة، في حين يمنح الثاني بعداً مستقبلياً للنضال وإمكانيات رفع سقف المطالب والأهداف وفقاً للظروف الذاتية والموضوعية في حينه، ويفتح باباً نحو استمرار النضال بذات الشكل أو بأشكال جديدة من أجل تحقيق الهدف

الذي كان بمثابة حلم في البداية. أي أن الأهداف بعيدة المدى تعزز مفهوم النضال التراكمي والمستمر طويل المدى، في حين يلامس الهدف الملح هموم المواطن اليومية ويبني عليه من أجل تطوير النضال لاحقاً. وهو ما يبدو أن سلطة غزة وربما منظمي وقادة مسيرات العودة قد تناسوه، فمن الواضح أن الحصار الجائر المفروض على الفلسطينيين عموماً والغزيين خصوصاً يخنقهم ويقوض إمكانيات الحياة لديهم، لأن الاحتلال وداعميه يسعون من تشديد الحصار على الفلسطينيين إلى تكبيل إمكانيات النضال الشعبي، والحؤول دون سعي الفلسطينيين لاستعادة حقوقهم المستلبة، وعلى رأسها حق العودة، لذلك فمن الواضح أن الحصار يهدف إلى إلغاء الحقوق الفلسطينية ومنها حق العودة، وبالتالي فإنه أحد أهم أشكال الصدام المباشر مع الاحتلال اليوم، وعليه فإن كسر الحصار ضرورة وطنية من أجل تمكين الفلسطينيين من أسباب الحياة وإمكانيات النضال الدائم والمستمر حتى استعادة جميع الحقوق.

إذا يمثل الحصار الصدام الأول مع الاحتلال، في حين يعبر حق العودة عن أفق النضال المستقبلي، وهو ما أهملته وخلطته قيادة الحراك والسلطة السياسية المسيطرة على غزة، جاعلين من الهدف الاستراتيجي بعيد المدى واجهة الحدث الأبرز والمحفز الرئيسي لهذه الفاعليات وهو حق العودة، بينما تم تهميش الهدف الآني والملح أي كسر الحصار، وكأنه منسي أو أن تحقيقه مجرد تحصيل حاصل ليس إلا. في حين تثبت جميع حيثيات التفاوض السياسية والحوارات الدولية مع حركة حماس صعوبة – استحالة– تحقيق حق العودة قريباً، وأن سقف مسيرات العودة الممكن سياسياً يتجسد في كسر حصار قطاع غزة جزئياً أو كلياً بأحسن الأحوال، الأمر الذي قد ينعكس سلبياً على الجموع البشرية المشاركة في هذه الفاعلية، كما قد يهز ثقة مجمل الفلسطينيين بهذا الشكل من النضال وبالقيادة السياسية المشرفة عليه أو المتحكمة والمسيطرة على مكانه، كما يساهم التركيز على تبعات الحصار الغزي بمعزل عن حصار الفلسطينيين عموماً داخل وخارج فلسطين في تجسيد التبعثر الفلسطيني، بدلاً من جعل "مسيرات العودة" فاعلية تطور وتكامل العمل الوطني داخل وخارج فلسطين.

طبعاً لم يفت الأوان من أجل تدارك هذه الخطأ أو الإرباك الحاصل بالحد الأدنى، إذ تعتبر سنوية مسيرات العودة الأولى مناسبة ملائمة من أجل إصلاح خطابها ومسارها النضالي والإعلامي والسياسي، عبر التأكيد على أن العودة كانت وستبقى الهدف الأول لجميع الفاعليات النضالية، ومن دونها لن نستعيد أياً من حقوقنا، ولكن من أجل عودتنا إلى قرانا وبلداتنا ومدننا المحتلة لابد من كسر جميع أشكال الحصار المفروضة على الفلسطينيين أينما كانوا، على اعتبارها خطوة ملحة في استراتيجية النضال من أجل تحقيق عودة جميع الفلسطينيين، وتحرير الأراضي المحتلة، سواء كان الحصار سياسياً؛ اجتماعياً؛ ثقافياً؛ أم اقتصادياً، في غزة والقدس والضفة، وفي سائر الدول العربية والعالمية التي تكبل نضال الفلسطينيين وتحتجزه، وتحاول أن تفرض علينا الخضوع إلى إرادة ومشيئة القوى الدولية وعلى رأسها الاحتلال والولايات المتحدة الأميركية.

الضفة الغربية ومسيرات العودة

أسامة يوسف . العربي الجديد (ملحق فلسطين) . ٢٠١٩/٣/٢٣

لطالما شكل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة، وأراضي عام ١٩٤٨، والشتات حالة وطنية واحدة، ووحدة شعورية متناغمة يجمعها تطلعات وآمال بإنجاز التحرير وهدف تقرير المصير، خصوصا المناطق التي خضعت للاحتلال عام ١٩٦٧، فما يحدث في الضفة يبلغ صداه في قطاع غزة، وما يعانيه قطاع غزة يجد ارتداداته في الضفة والقدس المحتلتين، هكذا كان في انتفاضة الحجارة الأولى عام ١٩٨٧ عندما تفجرت في غزة ثم انتقل لهيبها خلال أيام الى الضفة الغربية والقدس، وهكذا انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ عندما انطلقت شراراتها من المسجد الأقصى في قلب القدس لتشتعل الضفة وغزة، غير أن السنوات الأخيرة شهدت كسراً لهذه القاعدة خاصة الضفة الغربية التي بدت وكأنها جزيرة منعزلة بدءا من حرب غزة الأولى عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ومروراً بالثانية والثالثة، وانتهاءً بمسيرات العودة وكسر الحصار، ورغم إصرار السلطة الفلسطينية وتأكيدها على تمسكها بخيار المقاومة الشعبية ونهج النضال السلمي، إلا أن تعاطيها إعلامياً وميدانياً مع مسيرات العودة خلال عام كامل من حراكها يتناقض تماماً مع هذا الخيار الاستراتيجي، ومن جانب آخر فإن ردة الفعل الشعبية لم تكن بالمستوى المتوقع لا شكلاً ولا مضموناً حتى في يوم الملحمة العظيمة والتي سقط فيها اكثر من ٦٥ شهيدا وثلاثة آلاف جريح على حدود غزة الشرقية في ذكرى إعلان دولة الكيان واحتفالات نقل السفارة الأميركية الى مدينة القدس، فلم تلتحم الجماهير في الضفة الغربية مع الثائرين في غزة رغم ضخامة الحدث، ولم تخرج تظاهرات سلمية بأعداد معتبرة لا على خطوط التماس مع المستوطنات أو الجدار ولا في قلب المدن.

يمكن إرجاع هذه السلبية الملحوظة في تعاطي الضفة الغربية مع مسيرات العودة لأسباب تتعلق بالسلطة الفلسطينية كجهة مسيطرة على الأوضاع في الضفة، والاحتلال الإسرائيلي، وأخرى تتعلق بالحالة الشعبية والمزاج الجماهيري العام الذي يعول عليه أكثر في التفاعل مع متغيرات أحداث كبرى كمسيرات العودة.

أولاً: السلطة الفلسطينية

كان من الواضح منذ الأسابيع الأولى لانطلاق مسيرات العودة نظرة السلطة الفاترة في الظاهر، والمتحاملة وتحركها ميدانياً لمحاصرة أي شكل تضامني في الباطن، والاجتهاد في الحيلولة دون امتداد الفعل الجماهيري الى الضفة الغربية، وكان للسلطة الفلسطينية أسبابها؛ إذ تخشى السلطة الفلسطينية في حال خروج الجماهير بكثافة في الضفة الغربية للاحتجاج سلمياً إلى تطورها وتحولها تدريجياً إلى انتفاضة مسلحة على غرار انتفاضة الأقصى بحيث تقضي على ما تبقى من منجزات السلطة ومؤسساتها ذات الصبغة السيادية في ظل وجود حكومة يمين الأشد تطرفاً في تاريخ الدولة العبرية وتنظر بريبة إلى السلطة رغم كل ما تقدمه وما زالت.

وإذا لم تتحول إلى مسلحة وبقيت في إطار السلمية فإن السلطة وبخبرة السنوات الماضية في تعامل الإسرائيليين معها فإنها تخشى الضغوط والابتزاز الإسرائيلي وربما ابتزاز دول أخرى بإيعاز من إسرائيل، في وقت ترى فيه السلطة أن المرحلة وتحدياتها تقتضي تقليص المخاطر ما أمكن.

ومن زاوية أخرى فإن قيادة السلطة اعتبرت أن حركة حماس هي من تقف خلف مسيرات العودة، ولجأت إليها كمخرج من الضائقة الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية التي وقعت بها، وتكتيك ميداني للضغط على إسرائيل ومن ثم مصر والسلطة لتخفيف حالة الحصار، والمناورة لامتصاص غضبة الشارع والحيلولة دون انفجار الوضع الداخلي في وجه الحركة، في وقت كانت فيه السلطة تتحرك مع أطراف أخرى بجد لإطباق حالة الحصار وسد أي ثغرة ممكنة، لأن نجاح حماس في ذلك يقوض كل مساعي السلطة وعقوباتها في تقويض الحركة والدفع بانهيار حكمها والتي بدأتها منذ مارس/ آذار ٢٠١٧.

على هذه الأرضية تحركت السلطة على الصعد الميدانية والإعلامية والاستخباراتية لمواجهة أي تحرك يفضي إلى تعميم تجربة مسيرات العودة من غزة إلى الضفة الغربية، حتى امتدت جهود أجهزة أمن السلطة وأدواتها الإعلامية إلى غزة من خلال إصدار أوامر إلى عناصر فتح بعدم المشاركة في المسيرات وبث الإشاعات والترويج إعلامياً بادعاء توظيف حماس للجماهير لمصالح خاصة بها، وتسليط الضوء على التبعات الإنسانية وعدد الضحايا الكبير في مقابل غياب أي إنجازات حسب زعمهم.

ثانياً: المزاج الشعبي العام في الضفة

التجاوب السلبي مع مسيرات العودة في الضفة الغربية لم يقتصر على السلطة الفلسطينية فقط، بل له سبب آخر ربما أهم يتعلق بالحالة المزاجية والنفسية العامة، رغم نماذج المقاومة البطولية الفردية أو من بعض المجموعات المتناثرة زماناً ومكاناً التي تشهدها الضفة الغربية بين الفينة والأخرى، فقد أوجد نموذج السلام الاقتصادي الذي تم تدشينه في الضفة الغربية بعد صيف عام ٢٠٠٧، وحجم الأموال المباشرة والغير مباشرة التي تدفقت على الضفة الغربية طبقة متضخمة من الأثرياء ورجال الأعمال وكبار موظفي القطاع المدني والأمني التابع للسلطة الفلسطينية تقاطعت مصالحهم مع استمرار واقع الضفة الغربية على ما هو عليه، وتغيير واقع الضفة بانتفاضة سلمية أو مسلحة أو تحرك إسرائيلي لأي سبب كان يشكل خطراً على مصالحهم وعلى ما أسسوا له طوال السنوات الماضية.

ومن الملاحظ أيضاً تغير في الثقافة الوطنية العامة في الضفة الغربية خلال العقد الأخير، وتحول في منسوب الروح الثورية وقيم التضحية والفداء التي تميزت فيها الضفة خلال الانتفاضتين، لصالح النفعية وتفضيل المصالح الشخصية والانشغال أكثر في قضايا عامة بمعزل عن القضايا الوطنية رغم كل التحديات والمخاطر التي تواجه القضية الفلسطينية، والسعي الإسرائيلي بدعم أميركي لحسم قضايا الصراع الجوهرية؛ القدس واللاجئين والحدود، هذه النفعية لم تكن وليدة السنوات القليلة الماضية، بل هي مخرج متوقع لسياسات حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل التي بلورت أسس السلام الاقتصادي بدعم أميركي أوروبي منذ عقد من الزمان، عنوانها تسهيلات اقتصادية وافساح المجال أمام المؤسسات الدولية والدول المانحة لضخ أموال كبيرة لميزانية

السلطة، ومشاريع إسكان وبنية تحتية كبديل عن الحل السياسي الذي تلاشى مع انهيار حل الدولتين، وعملت إسرائيل بشكل ممنهج لإيجاد وفرة من المال لأكبر عدد ممكن من سكان الضفة تؤدي إلى نوع من الرفاهية والرخاء ترسخ منافع ومصالح فردية يُخشى فقدانها، لذلك لجأ ما يسمى بـ" منسق أنشطة الحكومة في الأراضي الفلسطينية " لتقديم تسهيلات للتجار ورجال الأعمال، وتسهيل الحركة التجارية على المعابر، والسماح بمرونة عالية لحركة الأفراد على معبر الكرامة للسفر للخارج، ومنح عشرات الآلاف تصاريح عمل داخل مدن الكيان وفي مستوطنات الضفة الغربية.

ثالثاً: الضغط الأمني الإسرائيلي

رغم جهود السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية التي تنسق مع نظيرتها الإسرائيلية في كبح أي تحرك جماهيري واسع، إلا أن الأجهزة الأمنية التابعة للاحتلال لها منظومتها الاستخبارية الخاصة بها، التي تتابع عن كثب كل التطورات الميدانية في الضفة، ولجأت إلى أسلوب الضغط المتواصل عبر الملاحقات والاعتقالات اليومية، وتغييب كل نشاط ميداني أو إعلامي وكل بادرة لحركة جماهيرية واسعة.

تأملات في الاقتحامات المتكررة لرام الله: جزيرةٌ وسطَ هاويةٍ

هنيدة غانم . مجلة الدراسات الفلسطينية . العدد (١١٨) . ربيع/ ٢٠١٩

تكثفت في الفترة الأخيرة الاقتحامات الإسرائيلية لمدينة رام الله . عاصمة السلطة الوطنية الفلسطينية . وإن كانت لم تتوقف منذ اجتياح المدينة في عملية "السور الواقي" في سنة ٢٠٠٢، في عهد حكومة أريئيل شارون. وقد تصاعد تكثيفها أخيراً، وانتقل من حيّز الليل الذي يشي بمحدودية العملية كالقيام باعتقال أو تدمير منزل، إلى ضوء النهار، معلناً أن كل مَن هم في المكان باتوا هدفاً مشروعاً لعسكر الاحتلال.

تحيل الغرائبية بحسب سيغموند فرويد إلى حالة ملتبسة تنتج من تداخل غير المألوف بالمألوف، الأمر الذي يخلق واقعاً يترك وقعاً غريباً. الغرائبية. إذاً، هي شعور داخلي يباغتنا بأن هناك شيئاً مخيفاً، لكنه مألوف في الوقت نفسه؛ شيء يحمل ازدواجية متناقضة كحضور المخيف في الأمان، والمثير للاشمئزاز في الجميل، والهجران في بيت العائلة الحميمي. إنه حضور الشيء ونقيضه كحضور الحي في الميت، والميت في الحي. بهذا المعنى، كان اقتحام أحياء رام الله المتكرر في كانون الثاني/يناير من طرف قوات الاحتلال الإسرائيلية في وضح النهار، ووسط زحمة المدينة الاعتيادية والنابضة بالحياة بمثابة تسلل لـ "المفاجئ" والمهدد والعنيف إلى قلب المشهد الحميمي، وهدم متعمد لجدران الوهم الشفافة التي أحاطت بالمدينة التي تمترست في داخلها كي لا تراه.

لنبدأ بتوضيح مهم قبل الاسترسال كي لا يساء فهم المقصود: جيش الاحتلال الإسرائيلي يدخل رام الله بشكل اعتيادي، وحين يخرج يتمترس في مواقعه المحصنة على بواباتها التي وضعها عند الجهات كلها؛ بوابات يوصدها ويفتحها وفق مزاجه. البوابات التي تسمى حواجز في اللغة الأمنية "النظيفة"، تقع على بعد عدة مئات من الأمتار من بنايات المدينة، وليس غريباً أن تكون النكتة المتداولة في رام الله أن السيارات لا يوجد فيها غيار ثالث لأن مَن سيستخدمها سيرتطم بجندي.

إذاً، لم يكن اجتياح أحياء رام الله مشهداً استثنائياً ولا حدثاً مفارقاً قط، لكنه مع ذلك كان مربكاً لأنه جزء من معمارية "الأبارتهايد اللزج" في الضفة وغزة. الأبارتهايد اللزج على عكس الأبارتهايد الكلاسيكي في جنوب أفريقيا، يسلّم نفسه للناظر عبر تمظهراته على الأرض، وتجلياته المادية وممارساته المباشرة، وفي الوقت نفسه، سعيه المثابر للامتناع من إعلان نفسه حُكماً مؤسساً على العرق وقوانين العرق، بل إنه بدلاً من ذلك يسوق منظومته بلغة أمنية وسياسية نظيفة. ويتجلى الأبارتهايد فعلياً في شبكة الطرق المفصولة عرقياً بين اليهود والعرب، وفي اللافتات التي تحذّر الإسرائيليين من الدخول إلى المناطق الفلسطينية، وفي البوابات المنصوبة على مداخل المدن والقرى، وفي الأراضي المصادرة من سكان البلد لأغراض الدولة، وفي المستعمرات التي تسيطر على الأراضي الفلسطينية وتستغل مواردها، وفي وجود منظومتَي حكم للتعامل مع الفلسطينيين والمستعمرين. لكن تعبيرات وتمظهرات الأبارتهايد هذه، وعلى الرغم من فجاجتها ووضوحها، محاطة بشبكة خطابية تعمل بجد ومثابرة لا لتخفي تمظهرات الأبارتهايد المادية، فهي أسطع من أن تُخفى، وإنما كي تصور الفصل باعتباره حاجة أمنية إلى حفظ سلام المواطنين اليهود وملاحقة "الإرهاب الفلسطيني" سواء الكامن الذي يهدد بالانبعاث، أو المتفجر في حالة المواجهات.

بين التمظهر الفج للأبارتهايد وخطاب الأمن الذي يحجبه، يتم إعادة تغليف حواجز الفصل وجدار الفصل والطرق المفصولة والقانون المزدوج بلغة نظيفة تثابر على نزع أي إشارة أو دلالة عنصرية، وتعمل على إلباسها لبوس الأمن

والحاجة إلى حماية حياة المهددين من المواطنين الذين لم يعد يُشار إليهم بصفة مستوطنين (منعاً للتمييز ضدهم)، ومن أجل ضمان حقهم في الحياة. ضمن هذه الصيرورة تحول الأمن إلى ناظم عنصري متخفٍّ يمرَّر من خلاله أي ممارسة بلغة نظيفة. فالفصل لا يتم لأسباب عرقية، مثلما حدث في جنوب أفريقيا مثلاً، بل لأسباب أمنية محضة؛ غير أن هذه الأسباب لا تنتظم إلاّ وفق ناظم وحيد: يهودي أو عربي، فاليهودي لديه الحق كله في الأمان، بينما العربي هو مصدر التهديد، أمّا الأمن، فذات بلا سياق، وجوهر أنطولوجي مجرد، اذ لا يوجد احتلال ولا استعمار ولا حقوق وطنية مسلوبة من وجهة نظر إسرائيلية، فهذه الحقوق مجرد أقنعة للعنف الفلسطيني البدئي الذي لا حل له إلاّ في حصره خلف البوابات والجدار.

ولأن الأمن هو قناع الأبارتهايد الذي يرتديه المستعمِر ويسوِّق ممارساته من خلاله، فإنه يهدف إلى إخضاع إدارة الحيّز والسكان والوقت وفق مبادىء تسعى للنجاعة لا للمشهدية، وللفصل لا للاحتكاك والاختلاط؛ فالقمع المباشر ليس هو الهدف، بل الإدارة البيروقراطية العقلانية التي يمثلها المنسق وموظف الإدارة المدنية والجنود الذين يحرسون الطرق خارج المدن والبوابات التي على أطرافها. غير أن هذا الفصل لا يعمل في اتجاه واحد، بل في اتجاهين تولدا من رغبات متضاربة، إلاّ إنهما انتظما على هديه، وتقاطعا في لحظة شكلت حاملته الارتكازية: اتجاه إسرائيلي محمول على الأمن، لكنه يسعى لتحقيق مشروع استيطاني مع تركيز الفلسطينيين في مجمعات (محميات)، وفلسطيني محمول على فكرة تصوير المحميات كجزر شبه محررة، يجب العمل على تطويرها والاستثمار فيها وتطبيعها إلى حدها الأقصى بين أسوار البوابات، مع السعي لفصل المدينة عن بوابتها رمزياً، والابتعاد عن الاحتكاك مع حرس البوابات. هكذا تورط الفلسطيني بشكل غير مقصود بتقاسم إدارة الفصل باعتباره موقتاً وآنياً، واجترح حيزاً متخيلاً طبيعياً من المدن وركز بصره عليها.

على مستوى الماكرو العام تشكلت طبقة رقيقة للحيز المشطور، بل المشظى: فهو، فلسطينياً، مُدار بمنطق الطبيعي في بحر الاستثناء الموقت، وهو إسرائيلياً، محكوم بمنطق الاستثناء الأمني الموقت إلى حين إنهاء حسم الحل وشكله لمصلحة المستعمرة. وعلى الأرض ارتفع الحيّزان: الفلسطيني الذي يدار ذاتياً حتى استكمال التحرر المرجأ، والإسرائيلي المُدار أمنياً حتى ترسيخ المستعمرة وتحويلها من الاستثناء إلى القاعدة.

المدن التي يحمل مفتاحها الجندي الإسرائيلي هي جزر لحكم ذاتي، يديرها داخلياً جهاز بيروقراطي فلسطيني منظم يعمل منذ أوسلو كإدارة وطنية موقتة إلى حين تحقيق الحل النهائي المرجأ. إلاّ إن المحتل، وإن انسحب من الانشغال بإدارة حياة الفلسطينيين اليومية المباشرة المرتبطة بالصحة والتعليم والنظافة والأمن الداخلي، فإنه نظم سيطرته أمنياً من خلال شبكة الحواجز والبوابات وآليات المراقبة والمعاقبة. وبما أنه يعمل بمنطق الأمن الناجع، فقد اكتفى بالوجود المحدود على البوابات، مسلّماً بعض الحواجز للشركات الأمنية الخاصة، ومحكماً قبضته على المساحات الواسعة الممتدة بين المدن ليعيد هندستها بما يخدم تسهيل الاستيطان، والاهتمام بحفظ سلامة المستوطنين وأمنهم، ومدّ الطرقات الخاصة بهم، وإغلاق الشوارع أمام الفلسطينيين الذين يجري حبسهم حرفياً في قراهم ومدنهم إن أساؤوا التصرف، وذلك عبر إغلاق البوابات.

ولأن النجاعة هي المنطق الموجّه للأمن الذي يعني باختصار ضمان أمن المستوطنين الذين يحملون مشروعاً سياسياً يهدف إلى السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض المحتلة، فإن نظام الأبارتهايد ومنطق الفصل تعدّيا نظم الحيّز، وصارا مبدأ ناظماً لكل شيء بما في ذلك الوقت: فالليل هو مساحة الزمن المخصصة للاحتلال للقيام بمهماته المتنوعة من اعتقال واغتيال وتفقّد وهدم، أمّا النهار فمساحة الزمن المخصصة للفلسطيني لعمله وانشغالاته وقروضه ومطاعمه.

ومنطق الفصل يقتضي ألاّ يلتقيا: الفجر برزخ فاصل بينهما، مع بزوغه تكون العساكر قد طوت ظلها وانسحبت نحو قواعدها المحصنة على أطراف المدينة، وتصحو المدينة على يوم عمل جديد.

الليل هو حجاب فاصل بين وهم الجزر الحرة وحقيقة الاحتلال الواقف على تخوم التجمعات الفلسطينية وبينها. في ليالي سنة ٢٠١٨، نُفذ تحت جنح العتمة نحو ٦٤٣٤ اقتحاماً في مدن وقرى الضفة، اعتُقل خلالها ٥٥٣٨ شخصاً، ودوهم ٣٣٦١ منزلاً. وفي رام الله وحدها جرى خلال سنة ٢٠١٨ تنفيذ ٨٣٦ عملية اقتحام اعتُقل فيها ٨٥٤ شخصاً، واحتُجز ١٥٦ شخصاً، كما تمت مداهمة ٤٤٧ منزلاً.[١] أغلبية هذه الاقتحامات والاعتقالات نُفذت في ساعات الليل المتأخرة، غير أن الناس في المدينة اعتادوا أن يغسلوا وجوهم في الصباح، ويرموا بأخبار الاقتحامات إلى ساحة وعيهم الخلفية، ويتجاهلوها حتى صغرت وتقلصت إلى حجم خبر عادي لا يثير فضولاً إلاّ في حالات قليلة. لقد صارت الاقتحامات الليلية تخص الليل، وتذوب في طبقاته العميقة المظلمة، وتتلاشى مع ضوء الصباح. ومع بدء النهار ينصرف كل إلى عمله وانشغالاته، وينغمس في تفصيلات يومه.

وإذا كان الليل يعمل بمنطق الحجب والستر والتخفي، فإن النهار يعمل وفق منطق الكشف والتصريح والعلانية. ولذلك فإن الاقتحام بانتقاله من حيز العتمة إلى حيز الضوء كان مربكاً وغرائبياً، لأنه أولاً، أخلّ بتقاسم الوقت وأربكه؛ ثانياً، خلط الحدود بين تخوم المدينة وقلبها؛ ثالثاً، خلخل وهم الجزر الموازية خارقاً حدودها الشفافة.

على عكس الاقتحامات المتتالية للمدينة، والتي كانت تجري في الليل أغلب الأحيان، شهدت رام الله في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩ سلسلة اجتياحات متتالية شبه يومية في وضح النهار، طالت كل يوم حياً من أحياء المدينة، واستمرت كل مرة عدة ساعات تلاها انسحاب للجيش وهدوء في ساعات الليل.

تقاسُم الوقت وتقاسُم الحيّز ارتبكا، فالعتمة لم تعد للعسكر، ولا النهار للمدينة. انتقل الجندي من الحاجز إلى المكاتب يفتشها والحوانيت يفكك كاميراتها؛ وقف وسط الشوارع في وضح النهار وأطلق سلاحه؛ الأبارتهايد تجمد بشكل سوريالي داخل المدينة حين انهار بشكل ساخر جدار الفصل بين الليل والنهار، وبين تخوم المدينة وقلبها، واشتبك الجندي مع ابن المدينة، لكن الجدار انهار إلى الداخل في مشهد بالغ الدلالة.

يقال إن رام الله وهم يسطع ويعمي البصر عن رؤية الحال، والوهم ليس بالضرورة سطحاً بلا عمق أو مجرد صورة لقشرة، بل له معماره الخاص أيضاً، المبني على رغبة الإنسان الأساسية في الطمأنينة. وحين تقيم فقاعتك في وهم في ظل الاحتلال، فأنت تجد طريقتك الخاصة للالتفاف على ثقل الحياة اليومية وحالة الطوارىء اللذين تحولا مع الأجيال إلى موروثنا المستمر.

الوهم الفلسطيني ليس وعياً كاذباً بمفهوم ماركسي، ولهذا فإنه غير قابل للكشف. الوهم منتَج واعٍ مصنوع عن سبق إصرار وترصّد لاجتراح زمكان موازٍ للحياة يمكن الانصراف فيه إلى الحب والكره والعمل والملل، وتجنب اللقاء مع عنف الاحتلال اليومي. هو جدار شفاف بين عنف باطون الحاجز والبوابات المغلقة الممتدة على أطراف المدينة، وبين ظلال البيت والشارع والمدرسة والمكتب والمقهى؛ بين الاعتيادي والاستثناء حتى لو كان الاعتيادي جزيرةً وسطَ هاويةٍ.

تقاسُم الوقت أعطى المدينة حقها في ستر مهانتها الليلية، ذلك بأن العيون المغمضة تغلق باب وعيها عمّا لا تريد، كمشهد الشرطة المحلية وهي تنسحب من مناطق الاقتحام نحو مقارها، وصمت المباني الحكومية الكامل، في مقابل مشهد الجيبات الإسرائيلية وهي تجوب الشوارع بلا أي رادع.

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، في ساعات ما بعد الظهر، تتوارد الأنباء بأن قوات الجيش الإسرائيلي اقتحمت أحياء المصايف في المدينة: ارتباك وتخوف يخرج من صفحات التواصل الاجتماعي لسكان الحي، ونكات وروح فكاهة

يبّثها آخرون؛ الأخبار تتتالى عن توغل الجيش في الحي والشوارع الرئيسية القريبة، ثم إعلان وبثّ مباشر عن اقتحام الجيش لمقر وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية ("وفا")[٢] في رام الله؛ الصحافيون العاملون أُدخلوا إلى غرفة، بينما الجيش كما يبدو، كان يفكك بعض الكاميرات، وحول المقر اندلعت مواجهات بين الشبان والجيش الذي انسحب لاحقاً قرابة العاشرة مساء.

في الحقيقة كان الاعتقاد أن هذا حدث استثنائي، وأن لا مجال للتفكير في أنه سيتكرر، فرام الله في النهاية، مدينة ذات مكانة خاصة سياسياً، إذ إنها تضم مباني الوزارات والمؤسسات الحكومية والدولية كافة.

لكن الاقتحام تكرر في اليوم التالي في المنطقة نفسها، وتركّز في اليوم الذي تلاه، في محيط وزارة المالية، وبالقرب من مقرّ جهاز الاستخبارات.[٣]

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، اقتحمت قوات كبيرة من جيش الاحتلال مخيم الأمعري، فارضة حصاراً عليه، وتمركز هذا الجيش داخل المخيم، وفي أحياء رام الله والبيرة المتاخمة له. بدأ الاقتحام في ساعات الليل المتأخرة وامتد إلى الصباح؛ المواقع الإخبارية أفادت بأن الهدف هو هدم بيت أم ناصر أبو حميد، وهي أم لشهيد وأربعة سجناء محكومين مؤبد، وسبق أن هُدم بيتها مرتين في سنتَي ١٩٩٤ و٢٠٠٣.

تحدثت الأنباء عن أن قناصة الاحتلال اعتلوا أسطح عدد من المنازل في المخيم، وأن مئات الجنود انتشروا في أزقته، وسط إطلاق نار كثيف. كما نقلت الأنباء عن شهود عيان أن الجنود احتجزوا نحو ٥٠٠ شخص من أطفال ونساء ومسنّين في ملعب البيرة، ثم نقلوا جزءاً منهم إلى مباني المدرسة، ولاحقاً جرى نقل ما يقارب ١٠٠ سيدة وطفل إلى مقر جمعية الهلال الأحمر.[٤]

صوت انفجارات وحالة توتر سادا المدينة، وكان على السكان المرتبكين أن يحسموا أمرهم: هل يرسلون أولادهم إلى المدارس؟ هل يذهبون إلى العمل؟ كيف يمكن؟ مر بعض الوقت من دون أن يتخذ أحد قراره حتى جاء قرار إلغاء المدارس، يبدو أن الواقع أقوى من محاولة تجاهله.

قرابة العاشرة صباحاً هزّ صوت انفجار ضخم المدينة كلها؛ إنها محاولة أولى فاشلة لهدم بيت أم ناصر، وخبر هامشي في أحد المواقع عن امرأة يأتيها المخاض في المدرسة التي حُشر فيها النساء والأطفال، وأنها وضعت مولودها تحت حصار بنادق جنود يهوشوع بن نون!!! على صدى بيت يُهدم وصرخة وليد جديد كبرت المدينة يوماً! وما فشل في التفجير الأول أعيد ثانية، صوت انفجار آخر هز المدينة، البيت تهدم! أنهى العسكر مهمتهم وانسحبوا، المخيم لملم نهاره، المدينة عادت ترتب يومها، وفي المدينة سقط ثقل ملأ فضاء المكان!

توقفت الاقتحامات بعد ذلك لبعض الوقت، فظنّ أهل المدينة أنهم سيعودون إلى تقاسم الوقت والمكان مع الاحتلال مثلما كان: للجيش الليل، ولأهل المدينة النهار. لكن الاقتحامات عادت وتجددت في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وكانت مدينة البيرة مسرحاً لها هذه المرة. ففي الفجر، وعقب إطلاق الرصاص على سيارة مستوطن بالقرب من حاجز المحكمة "بيت إيل"،[٥] عاد التوتر والارتباك يخيمان على الأجواء ويستوطنان أجساد السكان.

يقع المركز البحثي الذي أعمل فيه في حي المصيون؛ قلت لن يصلنا الجند. في العاشر من كانون الثاني/يناير وصلت إلى عملي كعادتي مبكرة، قلت هذا حي محصن، ولن يجرؤ الجنود على الدخول إلى حي الوزارات حيث مقر الحكومة والمجلس التشريعي. طبعاً أخطأت.

في تلك الأثناء، وصلت زميلتي إلى العمل متأخرة نصف ساعة. كانت ترتجف وتضحك في محاولة منها كما يبدو لاستيعاب صدمتها، قالت: "الجيش موجود في الشارع القريب، وعجقة السير خانقة. لقد ظننتهم شرطة فلسطينية، فقد

أشاروا إليّ بيدهم وبأدب كي أخفف من سرعتي، وحين اقتربت منهم رأيت علم إسرائيل، ففهمت أنهم جيش إسرائيلي... صدمني المشهد، يا إلهي، الأمر لا يكاد يصدَّق."

الساعة الثامنة والنصف صباحاً هي ساعة الذروة في حي المصيون، إذ يتوافد الموظفون إلى العمل في مكاتب الوزارات ورئاسة الحكومة والمكاتب الصحافية الأجنبية، فضلاً عن أن الحي يضم أهم الفنادق في رام الله. الجيش تمركز على بعد بضع مئات من الأمتار من المنطقة التي يطلَق عليها اسم "المربع الأمني الفلسطيني"، والأخبار المتتالية تفيد بأن الجيش يقوم باقتحام بعض المحال ومعاينة الكاميرات، ويبدو أنه أيضاً يسجل أرقامها ليستخدم تقنية المراقبة عن بعد لاحقاً. كل بضعة دقائق كنا نطل من الشباك لنرى هل وصلت قوات الجيش إلى شارعنا أم لا. بعض أصوات القنابل الصوتية يتناهى إلى آذاننا، ونحن كمَن خجلنا من إبداء قلق غير مضبوط انكببنا على العمل، نمارس عملنا باعتيادية كاذبة. أجسادنا متأهبة وآذاننا معلقة على الخارج تلتقط الأصوات، وتتصيد أصوات القنابل والرصاص. خرجنا من مكاتبنا في الرابعة؛ الجيش زاد في توغله وتمترس تماماً في الشارع المحاذي لمقر رئاسة الحكومة، على مقربة من المجلس التشريعي؛ الشارع تحول إلى ساحة مواجهة حقيقية، وقد استمرت المواجهات حتى الساعة الحادية عشرة تقريباً قبل منتصف الليل.

مر يومان هادئان ونحن ننتظر الاقتحام المقبل الذي لم يخذلنا فجاء في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. هذه المرة وصلت قوات الاحتلال حتى دوّار المنارة في قلب رام الله؛ وصلت إلى الدوّار في ساعات المساء الأولى وهو لا يزال يعجّ بالحياة؛ اندلعت المواجهات بين الشبان وقوات الاحتلال التي أطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المعدني المغلف بالمطاط. أصوات إطلاق الغاز والرصاص توزعت على البيوت كافة. قوات الاحتلال وسّعت اقتحامها إلى أحياء أُخرى في رام الله شملت حي عين منجد ورام الله التحتا، وتمترست بالقرب من مبنى البلدية، وحولت شارع المقاهي في المدينة إلى ما يشبه ساحة حرب.

تحولت المدينة إلى ساحة ارتباك اختلط نهارها بليلها ووهمها بحقيقتها؛ الجنود المدججون بالسلاح صاروا يدخلون المدينة بشكل متواتر ومن دون موعد واضح، وسط النهار، حين تكون الموظفات والموظفون في مكاتبهم، والأطفال في مدارسهم. يقتحم العسكر المدينة ويبثّ الفوضى، وفي المساء، والمدينة تعج بالحركة، يتموضع في شوارعها الأساسية، مطلقاً نيران أسلحته لصدّ الشباب الذين تجمعوا في مواجهته. وإذا كان "أثر الفراشة لا يزول"، فإن أثر الرصاصة يخدش الروح والصمت ويستقر في قاع المكان؛ مدينة بأكملها وقفت على عتبة الانتفاضة الأولى؛ إحساس غريب لفّها، كأنها رام الله في سنة ١٩٨٧. الزمن بدا كأنه ضل اتجاهه وعاد إلى الماضي من جديد، لكن المباني الحكومية السيادية كانت تقف وسط المشهد ترش الماء على الوجوه: نحن في سنة ٢٠١٩.

سبعون عاماً من النكبة والمعاناة والنضال وما زال الفلسطيني مكشوف الظهر بلا أي حماية، متروكاً لمواجهة مصيره وحيداً.

مشهدان على هامش الاقتحامات

١ . حياة عادية

في ليلة العاشر من كانون الثاني/يناير، وأصوات المواجهات تهز المدينة والجيش يتمركز في الحي القريب من بيتنا، اتصل زوجي ليخبرني أن قريبنا أبو العبد في حالة صعبة، ويبدو أنه في حالة النزع الأخير. خرجت مسرعة من البيت لأكون مع العائلة التي يلاصق بيتها بيتنا. وأنا أنزل الدرج كانت أصوات قنابل الصوت والغاز والرصاص كثيفة، والتوتر يسود المدينة بأكملها. وقفت ثواني على عتبة البيت؛ أصابتني لحظة رعب حقيقية. أبو العبد خرج من قريته أبو شوشة

حين كان في الخامسة من عمره،، لكن أطياف قريته لازمته في حياته كلها. قُذف طفلاً إلى الخيمة، وعاش لاجئاً يغمس يومه بألم فقدان البيت، وينتظر العودة إلى قريته التي سوّاها الاحتلال بالأرض. لم يحدث أن التقيت به من دون أن يذكر بلدته، ومن دون أن يستذكر أهلها وما حل بهم، وقبل عامين ذهبنا معه لزيارة أطلال القرية: هنا بيت فلان، وهنا التينة، وهناك المغارة، وهذا بيتنا؛ عدّد أسماء التلال المترامية والبئر، وتعرّف إلى بقايا المقبرة.

الآن، وهو يعيش نزع حياته الأخير، وقف على باب النهاية يودع العالم، وترافقه دموع أحبته وأصوات القنابل والرصاص. كان المشهد تكثيفاً لزبدة التجربة الفلسطينية منذ النكبة حتى اليوم: طفولة في بيت جرفه الاحتلال، وموت على صدى سمفونية الرصاص.

٢ . عن تحويل المعاناة إلى خزي

قبل أن تبدأ سلسلة الاقتحامات لرام الله والبيرة بعدة أسابيع، جمعني لقاء عمل بدبلوماسي أجنبي من الصف الثاني لإحدى السفارات الأوروبية في فلسطين. تحدثنا عن الوضع الفلسطيني وفرص إنهاء الاحتلال. قال لي بصراحة مشوبة بالخجل، إن الناس في بلده ملّوا من الشكوى الفلسطينية، ولا يريدون أن يسمعوا أكثر عن معاناتهم، ووصف لي ردة فعل وزيرة من بلده زارت سلوان، وذلك بعد أن تم اصطحابها للاطلاع عن قرب على معاناة عشرات العائلات المهددة بالطرد من بيوتها من جانب السلطات الإسرائيلية. وكانت المحكمة الإسرائيلية قد حكمت لمصلحة جمعية إلعاد الاستيطانية التي تنوي هدم البيوت وإقامة حديقة مكانها تسمى حديقة داود، حيث "يُعتقد" أن داود ملك مملكة يهودا أقام هناك في غابر الزمان. الدبلوماسي نظر إليّ بثقة وبرودة وقال: "بكل صراحة، لم تتعاطف الوزيرة مع العائلات. أشاحت بوجهها بامتعاض وقالت هذا يكفي، نحن لا نريد مزيداً من قصص المعاناة والشكاوى." وأوضح الدبلوماسي كي لا يترك مجالاً لأي لبس: "لقد ملوا الإصغاء لكم ولبكائياتكم، عليكم أن تجدوا طرقاً جديدة لمخاطبة العالم."

مثل ماذا؟ سألت.

لا أعرف، أجاب.

استذكرتُ بسرعة بيني وبين نفسي، الآليات التي استخدمها الفلسطينيون منذ مئة عام وأكثر، قلت ربما فاتني شيء: مناشدات ناعمة للعالم، وأُخرى يائسة لم يلتفت إليها أحد؛ تظاهرات جماهيرية ومواجهات عنيفة قُمعت بالحديد والنار؛ عمليات عسكرية وخطف طائرات وتفجيرات وُسمنا بعدها بأننا إرهابيون وقتلة ومجرمون؛ خطابات في الأمم المتحدة رُميت في سلة المهملات؛ انتفاضة شعبية انتهت بعملية سياسية أعادت تعريف المفاوضات بصفتها عملية لانهائية؛ انتفاضة مسلحة انتهت بتدمير البنى التحتية كلها، وتصفية الآلاف من خيرة أبنائنا، ثم إعلان دولة لم يغير على الأرض شيئاً؛ رفض لأي مقاومة عنيفة، وتنسيق أمني فاعل، انتهيا بأن تتحول مدننا إلى ساحة تجوال للجنود والاحتلال، وأن يتفجر البناء الاستيطاني وينتشر على ما تبقّى من شظايا البلد.

لست ممّن يعتقدون أن الاحتلال لم يتغذّ على فعلنا وعلى تفاعلنا، فأنا أبعد من أن أبرّىء ذواتنا من هذا الانحدار، ذلك بأن الاستعمار على جبروته لا يتشكل بفعل المستعمِر وحده، بل بتفاعل المستعمَر أيضاً معه، وباختياره أدوات مقاومته، ونحن أخطأنا كثيراً؛ أحياناً كنا دوغمائيين حين كان علينا أن نكون مرنين، وأحياناً كنا مرنين حين كان علينا أن نتصلب كالصخر.

لكن أن يقول لي الدبلوماسي الأوروبي مللنا من بكائكم! كان في الأمر أكثر من مهانة ما زلت غير قادرة على استيعابها، وإمعان في التنكيل إلى درجة تحويل المعاناة إلى مصدر خزي وعار، ومثار للامتعاض. هذا لا يعني أن

المعاناة مفخرة أو أن التشكي هو رأس مال، لكنه عرض حال لواقع موضوعي تعس دُفع فيه الفلسطيني دفعاً من طرف المحتل أولاً، والدول الحليفة له، إلى حافة اليأس، وكاد آخر ذرات الأمل يسقط من يده إلى الهاوية.

حدث هذا اللقاء قبل عدة أيام من موجة الاقتحامات المتلاحقة لرام الله، كل يوم حي، وكل يوم مواجهات، وكل اقتحام مصحوب برعب أمهات على أطفالهن في المدارس، وخوف من أن يمسهم سوء. اجتياحات إلى داخل الحارات التي ظن أهلها أن وجود الممثليات الأجنبية فيها إلى جانب المؤسسات الدولية والعالمية هو بمثابة سترة واقية أو تعويذة للحماية، لكن الممثليات الأجنبية والمؤسسات الدولية التي تملأ المدينة ملأت فمها بالماء، وأزاحت ظلها عن المدينة ومؤسساتها، ولم تصدر حتى بيان عتاب.

هكذا يمكن أن نلخص المشهد إذاً: غرباء مدججون بالسلاح يجوبون شوارع المدينة التي عرف أهلها تماماً أنها فقاعة في بحر الأبارتهايد، لكنها اختارت أن تعيش وهمها واعية كي تقتنص حياة طبيعية إلى أبعد حد؛ أن تغمض عينها ليلاً كي لا ترى الاقتحامات، وأن تفتحها نهاراً وقد فقدت ذاكرتها مختارة، لتنصرف إلى الضجيج والازدحام والانشغالات الكثيرة. لكن الجنود خرجوا من جدار الليل إلى قلب النهار ومن تخوم المدينة إلى قلبها؛ إلى قلب الفقاعة التي تحصن فيها سكان المدينة كي لا يروا بشاعة الاحتلال. دخل العسكر الفقاعة وتمترس فيها مطلقاً الوهم على جدارها الشفاف.

الهوامش:

[١] "تقرير شامل: ٣٢،٢٥٢ انتهاكاً نفذه جيش الاحتلال خلال عام ٢٠١٨" (القدس: مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني، ٢٠١٩). وقد نُشر إلكترونياً، في موقع المركز في الرابط التالي:
https://bit.ly/2RH7siA

[٢] " 'الإعلام': استهداف الاحتلال لـ 'وفا' عدوان يستوجب المحاسبة"، الموقع الإلكتروني لـ "وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)"، في الرابط التالي:
http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=VZoh30a843854665896aVZoh30

[٣] "الاحتلال في رام الله لليوم الثاني"، موقع "أُلترا فلسطين" الإلكتروني، في الرابط التالي:
https://goo.gl/ADcep1

[٤] "مخيم الأمعري: هدم منزل عائلة أبو حميد وعشرات الإصابات في مواجهات"، موقع "عرب ٤٨" الإلكتروني، في الرابط التالي: https://goo.gl/NQdP8i

[٥] "إصابة ١٣ فلسطينياً في مواجهات مع الاحتلال الإسرائيلي برام الله"، موقع "مصراوي" الإلكتروني، في الرابط التالي:
https://goo.gl/31yx84

ما مستقبل القضية الفلسطينية حال فوز كل مرشح من هؤلاء في انتخابات إسرائيل؟

داليا شيندلين ـ لوبي لوغ ـ ٢٠١٩/٣/١٩

من المقرر عقد انتخابات الكنيست الإسرائيلي الحادية والعشرين في ٩ أبريل (نيسان) المُقبل، قبل سبعة أشهرٍ من موعدها الأصلي. لذا أعدَّت داليا شيندلين، المُحلِّلة البارزة في الرأي العام الدولي والمستشارة الاستراتيجية المُقيمة بتل أبيب، تقريرًا عن آراء مُرشحي الانتخابات بشأن الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.

ترى داليا أنه من المُبرَّر المُسارعة بالتبنؤ بالأطراف التي ستفوز في الانتخابات الإسرائيلية، لكنها سلطت الضوء، في تقريرها الذي نشرته مجلة «+٩٧٢ ماجازين» الإلكترونية الإسرائيلية ونقله موقع «لوب لوج» الأمريكي، على أهمية التساؤلات التالية: هل ستُغيِّر الحكومة المقبلة شيئًا؟ أو هل ستُغيِّر التوجُّه الإسرائيلي بشأن الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي؟

وذكرت داليا أن اليسار يميل إلى نفي وجود اختلافٍ بين مُنافسي الوسط التابعين لتحالف أزرق أبيض من جهة، وبنيامين نتنياهو زعيم حزب الليكود الحاكم من جهةٍ أخرى. ويأتي شعار حملة نتنياهو الانتخابية تحت عنوان «بيبي أو طيبي»، إذ تُشير بيبي إلى اختصار الاسم الأول لنتنياهو في حين تُشير طيبي إلى عضو الكنيست العربي أحمد الطيبي، للتأكِّيد على أن أي خيارٍ بخلاف نتنياهو سيعني نهاية هوية إسرائيل اليهودية.

وتعتقد داليا أن الناخبين لم يُحاولوا تحديد الفوارق بين سياسات الأحزاب المُختلفة بشأن الصراع. إذ أظهر استقصاء آراءٍ أعدَّته داليا لمركز «بتسيلم» في ديسمبر (كانون الأول) أن خُمس المُشاركين في الاستقصاء فقط قالوا: إن «حل الصراع» هو واحدٌ من أهم أولوياتهم الوطنية، وجاء «حل الصراع» في المرتبة الرابعة وسط قائمةٍ من ست مشكلاتٍ ينبغي على إسرائيل حلها.

ويبدو أن الأحزاب تضع في اعتبارها حجم اللامبالاة الشعبية، بحسب تقرير داليا، إذ عقدت مبادرة جنيف مساء الاثنين الماضي، اجتماعًا حمل عنوان «النقاش الكبير» حول السياسة المتبعة في الصراع، وكان من المُقرَّر أن يحضر النقاش مُمثِّلو أحزاب «الليكود، والعمل، واليمين الجديد (حزب نفتالي بنت وأيليت شكد اليميني المُتشدِّد)، وحزب ميرتس اليساري، وتحالف أزرق أبيض».

لكن مُمثِّلي حزب الليكود وتحالف أزرق أبيض اعتذروا في اللحظة الأخيرة. ويبدو أن الأحزاب البارزة تُفضِّل عدم المُخاطرة بالافصاح عن مواقفها حيال القضية.

كيف تبدو فلسطين في البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية؟

تقول داليا إن أهم المتنافسين على رئاسة الوزراء لم يحضروا النقاش، لكن برامجهم الانتخابية تُظهر المبادئ التي تزعُم تلك الأحزاب اعتناقها. إذ اتُّهِمَ تحالف أزرق أبيض، صاحب القائمة الوسطية التي تُنافس الليكود، بأنه لا يملك أيديولوجيةً متماسكةً سوى استبدال نتنياهو.

لكن التحالف نجح في إصدار برنامجه الانتخابي الأسبوع الماضي (باللغة العبرية). وذكر فصل الصراع كلمة «الفلسطينيين» مرتين فقط: الأولى لاقتراح «تسريع التنمية الاقتصادية في المناطق التي تُسيطر عليها السلطة الفلسطينية»، والثانية لدعم الانفصال عن الفلسطينيين. ولم يظهر أثرٌ لكلمة «احتلال».

وترى الكاتبة أن المُؤشِّر الوحيد على وجود رؤيةٍ بعيدة المدى في برنامج التحالف هو الرغبة في «الحفاظ على أُفُقٍ يسمح بالتوافق مستقبلًا»، ولذا يقترح التحالف عقد مؤتمرٍ إقليمي.

وتتساءل داليا عن ما إذا كان ذلك البرنامج يُعَدُّ خروجًا عن سياسة إسرائيل الحالية، مشيرة إلى أن نتنياهو لطالما تحدَّث عن السلام الاقتصادي، ويبدو أنه يعني بذلك تحسين الحياة اليومية على حساب حق تقرير المصير الوطني الفلسطيني.

ولا يتحدَّث التحالف عن إقامة الدولة الفلسطينية أو حل الدولتين أيضًا. ويُمكن التخمين بأن شكل الكيان المفقود هنا يتلخَّص في مُقترح التحالف بـ«تعزيز الكتل الاستيطانية الكبيرة» وتحويل وادي الأردن إلى «حدودٍ أمنيةٍ شرقيةٍ» لإسرائيل (وربما تعمَّدوا تجنُّب استخدام مُصطلح «حدودٍ دولية»، من وجهة نظر داليا).

ويبدو أن المساحة المُخصَّصة للفلسطينيين هي الفقاعة المُحاصرة في المنتصف بين الكُتَل الاستيطانية المُعزَّزة على الحافة الغربية للضفة الغربية والشريط السميك الذي تُسيطر عليه إسرائيل شرقًا، بحسب ما ذكرته داليا في تقريرها.

ولم يُفصح التحالف عن الوضع السياسي النهائي الذي يسعى إليه، على غرار الليكود تحت قيادة نتنياهو. إذ تجنَّب ذكر الدولة الفلسطينية، بحسب التقرير، مع تحديد منطقةٍ جغرافيةٍ تُطوِّقها المستوطنات والجيش الإسرائيلي إلى الأبد. وفي حال وصول التحالف إلى السلطة، فسيعتمد على حجر الأساس الذي وضعه نتنياهو للسلام الاقتصادي والمبادرة الإقليمية.

ورأت الكاتبة أن النظر إلى الفروقات بين الأحزاب يُظهر عنصران: رغبة التحالف الصريحة في «الانفصال»، وغياب الدعم الصريح للتوسُّع الاستيطاني خارج الكتل المزعومة. ولا يدعم الليكود العنصر الثاني صراحةً أيضًا، لكنه يسمح بهذا النوع من التوسُّع على أرض الواقع.

لكن داليا استبعدت إيقاف التحالف لتلك المستوطنات أو إلغاء توسُّعاتها، ونقلت عن يوعاز هندل، المستشار الإعلامي الأسبق لنتنياهو والمُرشَّح التاسع على قائمة التحالف حاليًا، قوله: «إن زعيم التحالف بيني غانتس يرفض فكرة الانسحاب أُحادي الجانب».

لكن هندل قال أيضًا: «لا تُوجد احتماليةٌ لاتفاقية سلام»، وهذا يعني بالتالي أن الاستيطان سيمتد إلى خارج الكتل. وترى داليا أيضًا صعوبة مقارنة ذلك بقيادة نتنياهو والليكود الحالية؛ إذ رفض حزب الليكود التقدُّم ببرنامجٍ حول حل الصراع على مدار الدورات الانتخابية الثلاث التي أعقبت عام ٢٠٠٩.

مستقبل القضية الفلسطينية حائرٌ بين اليمين واليسار

حدَّدت داليا نوايا الليكود الدفينة مُعتمدةً على مقطع فيديو التُقِطَ بتاريخ ٥ فبراير (شباط)، يظهر فيه كبار أعضاء الليكود في موكبٍ للإعلان عن دعمهم لتمديد السيادة الإسرائيلية إلى الضفة الغربية. وأبدى كلٌ منهم سببًا مُختلفًا من وجهة نظره.

إذ دعا زئيف إلكين، وزير حماية البيئة وشؤون القدس، إلى سيادة إسرائيل على الضفة الغربية لمنع الفلسطينيين من تطبيق «تكتيك السلامي» قائلًا: «سيستمرون في أخذ كل شيءٍ منَّا دون أن نحصل على شيءٍ في المقابل».

وقال ياريف ليفين، وزير السياحة، إن السيادة على كافة الأراضي الإسرائيلية «ليست محل جدلٍ بل هي مسألة توقيت». ويُوافقه الرأي أوفير أكونيس، وزير العلوم والتكنولوجيا والفضاء، وجيلا جاملیل، وزيرة العدالة الاجتماعية.

إذ يُعَدُّ هذا النهج استكمالًا لقرار اللجنة المركزية بحزب الليكود عام ٢٠١٧، والذي نص على المضي قُدُمًا في عملية ضم الأرض بأكملها. وأُعِدَّ مقطع الفيديو بواسطة حركةٍ تُدعى «Sovereignty»، أي سيادة.

ولا ترى داليا تعارضًا بين رؤية حزب الليكود المستقبلية التي تنُصُّ على ضم الأرض بأكملها رسميًا من جهة، وبرنامج التحالف الانفصالي من جهةٍ أخرى. فضلًا عن أن نموذج الفصل لا يزال موضوعًا مُشتركًا بالنسبة للأحزاب التي تقع على يسار التحالف.

إذ أعربت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، وهي حزب يهودي عربي في إسرائيل يُعَدُّ يساريًا مُتشدِّدًا، عن تأييدها «لتفكيك كافة المستوطنات وإقامة دولةٍ فلسطينيةٍ مستقلة بجوار إسرائيل تكون عاصمتها القدس الشرقية، مع توفير حلٍ عادلٍ لأزمة اللاجئين (الفلسطينيين) بحسب قرارت الأمم المتحدة». ويُقصد بمصطلح «كافة المستوطنات» الإشارة إلى هدم الكتل الكبرى والمستوطنات النائية على السواء.

وأثار ذلك الأمر اتهاماتٍ من جهة اليمينيين وبعض اليساريين؛ لأن هذا النهج يعترف بوجود خليطٍ سُكَّاني من العرب واليهود داخل إسرائيل، بحسب التقرير، ويُطالب كذلك بإقامة دولةٍ فلسطينيةٍ خاليةٍ من اليهود.

وفي الواقع، تقترح مُخطَّطات حل الدولتين المبنية على ٢٠ عامًا من المفاوضات أن يجري إخلاء كافة المستوطنات الواقعة على الأراضي التي يُفترض بها أن تُشكِّل الدولة الفلسطينية المستقبلية. ويُمكِن توجيه الاتهامات نفسها إلى أي حزبٍ يدعم حل الدولتين، لكن لا تُوجد أحزابٌ تُؤيِّد تلك الفكرة حاليًا.

ويتشابه برنامج حزب العمل مثلًا مع خطاب نتنياهو في جامعة بار إيلان عام ٢٠٠٩، إذ قدَّم نسخةً حاقدةً ومشروطةً ومُطوَّقةً للدولة الفلسطينية من أجل تطبيق حل الدولتين: «تنُصُّ رؤيتنا الدبلوماسية على توقيع اتفاقٍ إقليميٍ مع الفلسطينيين والدول العربية المُعتدلة، ويُمكن من خلال هذا الإطار إنشاء دولةٍ فلسطينيةٍ منزوعة السلاح على مقربةٍ منا».

ويُروِّج حزب العمل أيضًا للانفصال لأنه يُنهي مسألة «المستوطنات والمعاقل المعزولة»، ولكن دون تحديد أبعاد ذلك على الكتل الاستيطانية الضخمة. ولا يُوجد ما يدعو للاعتقاد بأن حزب العمل سيُؤيِّد هدمها من وجهة نظر داليا.

وأورد التقرير أن حزب ميرتس اختار أن يسلك طريقًا مُناقضًا بكل وضوحٍ وحذر. إذ يدعم الحزب فكرة إقامة دولةٍ فلسطينيةٍ دون شروط. ويدعم برنامجه فكرة مبادرة السلام العربية وتقسيم الأرض وفقًا لحدود عام ١٩٦٧. لكن ميرتس لم يتطرق لقضية تقسيم السكان، سواءً عبر تصميم الحدود أو غيره.

ويدعو الحزب أيضًا لوقف إنشاء المستوطنات فورًا، من أجل تجنُّب خطٍ ثالثٍ من عمليات الإخلاء، وفي ذلك إشارةٌ مُفترضةٌ لكافة المستوطنات دون الاقتصار على المستوطنات النائية. وتعتقد داليا أن هذا يُعَدُّ اعترافًا بأن كافة أعمال البناء الجديدة هي بمثابة إعلانٍ للفلسطينيين عن رفض إسرائيل للسلام، وفقًا للغة الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني.

وترى داليا أن مواقف اليسار الإسرائيلي تلك مهمة رغم ضعف فرصه في الانتخابات. فعندما تنضم الأحزاب الإسرائيلية إلى ائتلاف يكون ذلك بعد التفاوض على المبادئ التي يرغبون أن تعتنقها الحكومة. ويُمكن أن تُؤثِّر مواقف شركاء ائتلاف الأزرق والأبيض المُفترضين على الحد الأدنى لسياساته، وخاصةً لأن التحالف ليس جامدًا في رؤيته.

ماذا لو فاز الليكود بالانتخابات مرةً أخرى؟

ظهرت رؤى ضم الأراضي الفلسطينية على مرأى ومسمع من الجميع طوال السنوات الماضية، بحسب تقرير المحللة الاستراتيجية داليا شندلين، لذا لا يُمثِّل مقطع فيديو الليكود حدثًا فريدًا من نوعه.

إذ نشر نفتالي بنت تفاصيل خطته لضم المنطقة ج من الضفة الغربية قُبيل ترشُّحه الأول للانتخابات عام ٢٠١٣، ولا يزال مُتمسكًا بالفكرة الرئيسة لتلك الخطة. إذ صرَّح حزب اليمين الجديد، الحزب الذي يتشارك زعامته مع وزيرة العدل أيليت شكد، بوضوحٍ أن الحزب يُعارض التنازل عن الأراضي وإقامة الدولة الفلسطينية.

ويُروِّج حزب اليمين الجديد لفكرة الاستيطان في كل مكان، كما يدعو أيضًا لضم المنطقة ج حيث يزعم أن نصف مليون إسرائيلي يعيشون بجوار ٨٠ ألف «عربيٍ» فقط. والأرقام هنا بالغة الأهمية من وجهة نظر داليا؛ لأن اليهود الإسرائيليين قلقون دائمًا بشأن «التهديد الديموغرافي» لأغلبية البلاد اليهودية.

وأورد التقرير أن المصادر المستقلة على أرض الواقع تُقدِّر أن أعداد الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة ج من الضفة الغربية، التي يرغب حزب اليمين الجديد في ضمها، تتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ ألف فلسطيني.

وروَّجت كارولين جليك، مُرشَّحة حزب اليمين الجديد، لنظرية المؤامرة المُستهلكة نفسها حول الإحصاءات المزيفة المُضخَّمة والتي تزعم كارولين أنه جرى الكشف عنها قبل سنوات في اجتماع جنيف الذي عُقِد الأسبوع الجاري، دون أن تُقدِّم دليلًا واحدًا يُؤكِّد مزاعمها.

وردَّت عليها ستاف شافير، نائبة حزب العمل، قائلةً إن الجيش الإسرائيلي يُقدِّر أن أعداد الفلسطينيين الذين يعيشون في تلك المنطقة تتراوح بين ٢٣٠ و٣٠٠ ألف نسمة. وأثار ذلك الرد غضب كارولين بشدة ودفعها لاتِّهام ستاف بالعجز عن التفكير المُستقل. ووصفت كارولين تمثيل ميخال روزين، نائبة ميرتس، بأنه تمثيلٌ تافهٌ أيضًا.

وفي حال فاز الليكود بالانتخابات ونجح في تشكيل الحكومة المُقبلة، ترى داليا أن حزب اليمين الجديد سيكون عضوًا أساسيًا في ائتلافه، أما الأحزاب اليمينية الأصغر حجمًا فيمكن تلخيص برامجها باختصار.

إذ بدا حزب «إسرائيل بيتنا» تحت قيادة أفيجادور ليبرمان وكأنه حزبٌ يمينيٌ مُعتدل، ولكن برنامجه أثبت عكس ذلك. لأن برنامج ليبرمان يُعَدُّ برنامجًا حربيًا لا يعرف الرحمة، ويُروِّج لعقوبة الإعدام بحق الإرهابيين وترحيل «المُحرِّضين» وهدم المنازل عقابًا للإرهابيين ومن يدعمونهم ماديًا، ويدعو البرنامج أيضًا لإعادة إحياء عمليات الاغتيال التي تستهدف قادة الإرهاب.

ويُواصل ليبرمان الترويج لخط تجريد الإسرائيليين الفلسطينيين والعرب من جنسيتهم بالقوة عن طريق استبدال الأراضي التي يعيش عليها المواطنون العرب، في ظل وجود كيانٍ فلسطينيٍ افتراضي.

ويُؤمن أيضًا أنه الوحيد الذي يدعم نهجًا إقليميًا يشمل الدول العربية الأخرى، رغم أن هذه المسألة تحوَّلت إلى نقطةٍ مُشتركةٍ شائعةٍ بين الأحزاب. وسيُصبح بمقدور ليبرمان الانضمام إلى أي ائتلافٍ في حال تخطِّيه العتبة الانتخابية، بحسب داليا.

مواقف اليمين الإسرائيلي

سلَّطت داليا في تقريرها الضوء على مواقف اليمين المُتشدِّد الذي قالت إنها لا تهتم به عادةً، لأنها ترى أن اثنين من أحزابه قادران على دخول الكنيست والتمتُّع بنفوذٍ سياسيٍ كبيرٍ داخله. إذ تضُمُّ قائمة اليمين المتحد حزب القوة اليهودية، الذي أسَّسه أتباع الحاخام مائير كاهانا، والذي وعده نتنياهو بحقيبةٍ وزاريةٍ في الحكومة المُقبلة.

وينُصُّ برنامجهم الانتخابي، الذي وصفته داليا بأنه أسوأ من أحداث روايات جورج أورويل، على التالي: «سيعمل حزب القوة اليهودية على استئصال أعداء إسرائيل من أراضينا، وهذا جزءٌ من مساعينا لتحقيق سلامٍ حقيقي. سنُؤسِّس جهازًا قوميًا للتشجيع على الهجرة. يجب أن يعود شعب إسرائيل إلى جبل صهيون، ويعود أعداء إسرائيل إلى وطنهم الأم».

والحزب الآخر هو حزب زيهوت (هوية) الذي أسَّسه موشيه فيجلين، وتُشير الإحصاءات إلى اقتراب هذا الحزب من اجتياز العتبة الانتخابية بجسب التقرير.

وأعاد فيجلين اكتشاف نفسه بعد أن كان شخصيةً بارزةً في حزب الليكود ومُستوطنًا مُتشدِّدًا مُعاديًا لاتفاقيات أوسلو في التسعينات، إذ تحوَّل إلى تحرُّريٍ يمينيٍ مُعاصرٍ يُؤيِّد تقنين الماريجوانا. وربما أصابته السعادة لأن المنافذ الإخبارية تجاهلت نقاش جنيف هذا الأسبوع، إذ سيطرت على عناوين الأخبار أنباء الإمساك بشحنة مخدرات تابعةٍ لشبكة توصيل «حشيش» إسرائيلية شهيرة.

وبدا فيجلين مُستاءً حين سُئِل عن أسباب تأييده لنقل مكاتب الحكومة الإسرائيلية إلى الحرم القدسي، موقع المسجد الأقصى وقبة الصخرة، في مقابلةٍ أُجرِيَت مُؤخرًا عبر أثير الراديو بحسب التقرير. وحين سَأل فيجلين المُذيع عن مصدر معلوماته، أجاب الأخير بأنه حصل عليها من صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية. فقهقه فيجلين قائلًا: إن «هآرتس» ليست صحيفةً جديرةً بالثقة.

وتعتقد داليا أن المُذيع كان بإمكانه أن يقرأ على فيجلين السطور التالية من برنامجه الانتخابي: «سنُطبِّق خُطة الإخلاء مقابل التعويض على المدى البعيد لسُكان الأراضي القريبة من الحرم القدسي، لنتمكَّن من نقل المُجمع الحكومي ورموز سيادة الدولة تدريجيًا إلى منطقة البلدة القديمة والحرم القدسي».

تزعم إسرائيل منذ وقتٍ بعيدٍ أنها تدعم حل الدولتين، وأن زعماءها يُؤيِّدون فكرة سعي إسرائيل لتحقيق السلام بهذه الطريقة، رغم تصرفاتهم المُناقضة لذلك على أرض الواقع، ولكن داليا ترى أن التنافر بين الصورة الذاتية والحقيقة الواقعية سيقل تدريجيًا في الدورة الانتخابية الحالية بناءً على برامج الأحزاب الكُبرى.

أسعد غانم . مجلة الدراسات الفلسطينية . العدد (١١٨) . ربيع/ ٢٠١٩

عدة أسباب قادت إلى تقديم الانتخابات العامة في إسرائيل، وتنوعت بين ما هو سياسي عام، وصراع على القيادة . وخصوصاً لدى أحزاب اليمين، وما هو شخصي؛ لكن لا يبدو أن هناك مراهنات حقيقية على تغيّر في خريطة الحكم، إذ لا يزال اليمين هو المرشح بقوة لتولّي الحكومة المقبلة، ونتنياهو هو الشخص الأكثر ترجيحاً للبقاء على رأس تلك الحكومة، ما لم يحدث تغيّر في مزاج الناخب الإسرائيلي.

في الأسبوع الأخير من السنة الماضية أعلن بنيامين نتنياهو قراره تقديم موعد الانتخابات البرلمانية للكنيست الـ ٢١، والتي من المفروض إجراؤها في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٩، إلى ٩ نيسان / أبريل بسبب تعقيدات التصويت على قانون تسوية خدمة المتدينين في الجيش الإسرائيلي، بعد أن كان حزب "يسرائيل بيتينو" برئاسة أفيغدور ليبرمان قد انسحب من الحكومة بسبب عدم سيرها بالحسم ضد "حماس" خلال المواجهات في غزة، وشعور ليبرمان بأن "مواقفه المتزنة" في وزارة الأمن، أفقدته جمهوره الذي تعوّد على أسلوبه اليميني الفظ.

كما أن إعلان تقديم موعد الانتخابات أتى بعد تعاظم التسريبات بشأن إمكان تقديم نتنياهو إلى المحكمة بسبب تورطه في شبهات فساد شخصي أو لبعض مقربيه، الأمر الذي فتح شهية وراثة نتنياهو في "الليكود". ومثلما هي الحال في جميع الانتخابات الإسرائيلية منذ تراجع الحزبين الكبيرين (الليكود والعمل) بعد تعديل قانون الانتخابات في سنة ١٩٩٦، فإن أحزاباً جديدة لا بد من أن تنشأ قبل أي انتخابات، وتغدو مهدِّدة للبنى السياسية التقليدية، على غرار نشوء حزب شينوي برئاسة طومي لبيد في انتخابات ١٩٩٩، ثم تأسيس حزبَي يش عتيد وحزب كولانو لاحقاً، والآن حزب حوسن ليسرائيل. فإلى أي مدى يهدد هذا التطور استمرار حكومة اليمين؟

وفي سياق هذه المعالجة، لا بد من التطرق إلى المشكلات في القائمة المشتركة، والتي أدت إلى تفكيكها وإجهاض تجربتها القصيرة، وإعادة التنظيم بحسب قوائم منفردة تتنافس على أصوات الناخبين العرب.

نتنياهو "الملك"

ممّا لا شك فيه، أن نتنياهو هو الشخصية الأقوى في اليمين خلال العقد الأخير، وربما يكون الأهم تاريخياً في إسرائيل بعد بن . غوريون، فهو يُمسك بزمام السلطة من خلال زعامته لليكود ولمجمل كتلة اليمين، وقد تكون الصفة الأكثر تعبيراً، هي "ملك إسرائيل" التي أطلقهاعليه أعضاء حزبه "الليكود"؛ لكن في مقابل هذا التبجيل، فإن تهم بالفساد تلاحق نتنياهو وتهدد مستقبله السياسي، فضلاً عن معاركه الداخلية لتصفية منافسيه داخل كتلة اليمين والليكود نفسه، والتي تجلت في قوائم تصفية وزعها مقرّبوه قبل الانتخابات الداخلية الأخيرة في الليكود في ٥ شباط / فبراير ٢٠١٩، وتُعمّده على رأس القيادة، لكن تزيد في الوقت نفسه، إمكان توحّد منافسيه خارج حزبه، وإن كان هؤلاء سيبقون بأغلبيتهم ضمن تحالف اليمين الأكثر تطرفاً.

لقد تمكّن اليمين الإسرائيلي من الهيمنة على الساحة السياسية الإسرائيلية بعد عقدين ونصف عقد من التأرجح بين اليمين واليسار (١٩٨٤ . ٢٠٠٩)، وقاده نتنياهو إلى سلطة مطلقة، في إطار "منظومة الكتلة المهيمنة"،* لليمين الإسرائيلي الذي فاز تباعاً بالانتخابات منذ سنة ٢٠٠٩، بزعامة حزب الليكود.

وتتمثل هيمنة اليمين المتطرف في إسرائيل، في الابتعاد عن خط التسوية السياسية مع الشعب الفلسطيني، والسير في اتجاه تقويض الأسس الديمقراطية للنظام السياسي الإسرائيلي، عبر محاولة فرض خطابه على جميع مؤسسات الدولة، بينما المعسكر المنافس يعيش أزمة عميقة.

يشكل الليكود العمود الفقري لليمين الإسرائيلي وائتلافه، وهو يعمّق مركزيته تباعاً منذ سنة ٢٠٠٩. ففي انتخابات ٢٠١٣ حصل الليكود على ١٩ مقعداً (٣١ مقعداً بتحالف مع ليبرمان) وكان طرفاً ضعيفاً في الحكومة على الرغم من أنه كان يقودها، وفي انتخابات ٢٠١٥ حصل على ٣٠ مقعداً متجاوزاً محاولات شخصيات أمنية معتبَرة ضرب شخصية نتنياهو كرجل أمن، وضرب حكومته وشخصه من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية على خلفية تقارير نشرها مراقب الدولة آنذاك. لكن الليكود استطاع أن يحقق نجاحاً باهراً خلافاً للاستطلاعات التي أُجريت خلال الحملة الانتخابية وتوقعت حصوله على ما يتراوح بين ٢٢ و٢٤ مقعداً.

حسم نتنياهو المعركة عند إدلائه إلى الإعلام بموقفَين: الأول تصريحه بشأن معارضته إقامة دولة فلسطينية، والذي ساهم في أن يحصل الليكود على أربعة مقاعد من حلفائه على يمين حزبه، والثاني نشره تسجيلاً له يوم الانتخابات يدعو فيه قواعد اليمين النائمة إلى الخروج للتصويت، لأن المواطنين العرب "يتوافدون" إلى صناديق الاقتراع. استفز نتنياهو بهذا التسجيل قواعد الليكود التي خرجت آنذاك للتصويت بكثافة، ويُقدَّر بأنه أضاف بهذا ثلاثة مقاعد أُخرى إلى حزبه.

نتائج الانتخابات بين سنتَي ٢٠٠٩ و٢٠١٥ تبيّن أن الحزب الوحيد الموجود بقوة في جميع طبقات الشعب في إسرائيل . عدا المواطنين العرب والمتدينين اليهود . هو حزب الليكود. فبينما يتفاوت التأييد للأحزاب الأُخرى في قطاعات متنوعة من الشارع اليهودي في إسرائيل، فإن الليكود هو الحزب الوحيد المتغلغل في القطاعات كافة.

خلاصة الأمر أن المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي خلال العقد الأخير يفيد بأن نتنياهو يقف على رأس كتلة سياسية حزبية مهيمنة في الليكود، ويساعده في تبوّؤ هذا المشهد، كما أن تشكيل الحكومة بات يتبلور قبل موعد الانتخابات، وخصوصاً في معسكر اليمين المكون من: الليكود؛ كولانو؛ يسرائيل بيتينو؛ يهدوت هتوراه؛ شاس؛ البيت اليهودي. فهذه الأحزاب متوافقة أيديولوجياً وسياسياً وحتى طبقياً، وكل حزب داخل المعسكر يحاول أن يستقطب قواعد هذا المعسكر إلى صفوفه، من خلال تكتيكات انتخابية وسياسية متعددة.

بدأ نتنياهو بترتيب عودته إلى الحكم، ومع تقديم القوائم للانتخابات المقبلة، قام بالضغط على أحزاب اليمين كي تتوحد، وخصوصاً من أجل تشكيل قائمة "اتحاد أحزاب اليمين" التي تتكون من بقايا حزب "البيت اليهودي" (الذي انشق عنه نفتالي بينت وأييلت شاكيد، وأسسا حزب "اليمين الجديد")، وحزب "الاتحاد القومي" برئاسة سموتريتش، وحزب "عوتسماه يهوديت" (قوة / سطوة يهودية) الذي يضم ثلة من تلاميذ الحاخام العنصري مئير كهانا بقيادة المحامي بن غبير ويتشكل داعموه من بقايا حركة كاخ العنصرية، وبعض المنظمين الجدد من غلاة التطرف والعداء للفلسطينيين. هذه القائمة تشكلت بضغط كبير من نتنياهو، وبعد تقديمه إغراءات أُخرى لأعضائها، مثل إعطاء كرسي مضمون في قائمة الليكود لأحد أعضاء المجموعات المتطرفة، ووعوده لهم بوزارات مركزية في حال نجاحه في الانتخابات وتأليفه بعدها.

وفي مقابل احتساب إيجابية قوة نتنياهو وسيطرته على حزبه ومعسكر اليمين، فإنه يواجه عقبات سلبية، إذ إنه يقع ضمن دائرة شك المنظومة القضائية في إسرائيل في شبهة تورطه في ملفات، فضلاً عن وجود عداوات له تسبّب هو بها من خلال التكتيكات "التصفوية" التي قام بها ضد مناوئيه في الليكود.

وتفيد التقارير الصحافية بشأن شبهات الفساد بأن هنالك تحقيقات جدية ضد نتنياهو فيما يُعرف بملفات ١٠٠٠ و٢٠٠٠ و٤٠٠٠، والتي تدور حول تلقّيه نتنياهو رشاوى من رجال أعمال يهود في مقابل مساعدتهم في الحصول على إعفاءات أو تخفيضات ضريبية، فضلاً عن قضايا رشاوى واحتيال لمقربين منه في قضية شراء غواصات ألمانية، وتورط قريب له في الحصول على أموال في مقابل تسهيلات. كما أن نتنياهو مشتبه به في تقديم تسهيلات لصحيفة "يديعوت أحرونوت" وصاحبها موزس في مقابل نشرها تقارير إيجابية عن عمله ونشاطاته. وفي تلك القضايا كلها، هنالك شهادات مشفوعة بالقسم قد تربك نتنياهو في المحكمة، وربما تؤدي إلى إجراءات عقابية تصل إلى الحبس أو الغرامات المالية على الأقل.

تكمن مخاوف نتنياهو في أن يتم تقديم ملفات شبهات بفساد إدارته إلى المحكمة قبل الانتخابات، ويسعى جاهداً لتبرئة نفسه، بما في ذلك اتهام المستشار القضائي للحكومة مندلبليت الذي عيّنه نتنياهو نفسه، بأنه ينفّذ أجندة اليسار الذي يضغط عليه لتقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو، من خلال الملاحقة السياسية، أو من خلال التظاهر في مقابل منزل مندلبليت بشكل متواصل ولأيام طويلة، من أجل تقديم نتنياهو إلى المحكمة. وطبعاً، يرفض مندلبليت هذه التهم، ويدّعي دوماً . مباشرة أو من خلال موظفين مركزيين في مكتبه . أن القضية تتبع لإجراءات قضائية بحته، وأن قرار مقاضاة نتنياهو سيكون مبنياً على قرائن ملموسة.

لا يوجد في إسرائيل ما يُلزم رئيس الحكومة بالتنحي عن منصبه في حال تقديمه إلى المحكمة . مثلما هي الحال بالنسبة إلى الوزراء . غير أن التجربة السابقة تفيد بإمكان حدوث ذلك، مثلما جرى مع رابين في سنة ١٩٧٦، ومع أولمرت في سنة ٢٠٠٩. ومع أن هذا الأمر يضع نتنياهو في مأزق قانوني جدي، إلاّ إنه من الناحية الشعبية يبدو أنه لن يؤثر في شعبيته أو نفوذ حزبه، بل ربما سيؤدي إلى تمسّك قاعدته الشعبية به، كون الناخب الإسرائيلي لا يتوقف كثيراً أمام نظافة الإدارة العامة، بقدر اهتمامه بالهوية والموقف من حل القضية الفلسطينية والعداء للنخب الأشكنازية التي مثلت قيادة أحزاب الوسط واليسار، ولا تزال في أذهان كثيرين، مرتبطة بدعم ما يسمى "معسكر السلام" في إسرائيل.

وفي مواجهة منافسيه في الليكود، فإن نتنياهو استخدم طرقاً غير سوية لضمان إحكام سيطرته على الحزب، فقد قام مع مقربين منه، قبل الانتخابات الداخلية في الليكود التي جرت في ٥ شباط / فبراير ٢٠١٩، بتحضير "قوائم تصفية" لبعض المرشحين، وعلى رأسهم وزير التعليم السابق جدعون ساعر الذي يُعتقد أنه كان سينافس نتنياهو على قياد الحزب. وذهب نتنياهو بعيداً عندما نشر قبل يومين من الانتخابات التمهيدية، مشهداً مصوراً يُظهر أن ساعر يعمل على إزاحته من الحلبة السياسية ليتمكن من رئاسة الليكود ورئاسة الحكومة في إسرائيل. ومع أن نتائج الانتخابات الداخلية أتت مخيبة لآمال نتنياهو، إلاّ إن ممارسته هذه كشفت عن عدم نزاهة تثير الشك في الرجل وفي استعداده للخوض في أعمال "مافيوية" من أجل تحقيق مصالحة الخاصة وتحصين مكانته.

غني بين فقراء

في نهاية كانون الثاني / يناير ٢٠١٩، وبعد تردد طويل، أعلن رئيس أركان الجيش السابق بيني غانس إقامة حزبه "حوسن ليسرائيل" (مناعة لإسرائيل)، مشكّلاً قائمة مشتركة مع حزب "الحركة القومية . الرسمية" (تيلم) الذي أسسه القائد السابق الآخر للجيش، موشيه يعلون. ووفقاً لاستطلاعات الرأي، فإن القائمة . وعلى الرغم من أنها لم تكن قد عرضت جميع أسماء مرشحيها بعد . ستحصل على أكثر من عشرين مقعداً، الأمر الذي يضع ائتلاف نتنياهو في خطر، أولاً إذا ما تُرجمت الاستطلاعات إلى مقاعد في يوم الانتخابات، ثم في حالة تشكيل تحالف بين الوسط واليسار (أي الحزب الجديد مع حزب يش عتيد برئاسة لبيد، وحزب العمل، وحزب ميرتس، وبدعم القائمة المشتركة أو الأحزاب العربية)، فضلاً عمّا قد يتأسس على إمكان تقديم ملف نتنياهو في قضية الفساد إلى المحكمة، مثلاً احتمال امتناع مكونات في الحكومة الحالية، وخصوصاً حزب كولانو برئاسة موشيه كحلون، من دعم ترشيح نتنياهو لرئاسة الحكومة، ودعم ترشيح غانس بدلاً منه.

السؤال المطروح الآن هو، من أين يأتي هذا الدعم لحزب غانس الجديد؟ وهل يمثّل بديلاً سياسياً حقيقياً من اليمين وائتلافه المسيطر (المدعوم من أغلبية ثابته في الشارع الإسرائيلي) على الحكم منذ سنة ٢٠٠٩؟

إن بقاء اليسار والوسط في المعارضة وإخفاقاتهما التاريخية، أديا إلى تراجع الدعم لهما، وإلى تخبّط في برامجهما السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن غياب الشخصية القيادية التي يمكنها أن تعزز واقع هذا التحالف وموقعه الشعبي.

ربما يمتلك بيني غانس القدرة على احتلال موقع القائد الكريزماتي المفقود، فهو رئيس أركان سابق، وبالتالي يمتلك قدرة على التعامل مع التحديات الأمنية، وهو يقود المساعي لخلق اصطفاف جديد بمواجهة نتنياهو ومعسكره، الأمر الذي يؤهله لاستقطاب ناخبي اليسار والوسط الذين يبحثون عن ائتلاف جديد يعيد إليهم الاعتبار ويعيدهم إلى السلطة.

إن الدعم لحزب غانس الجديد يأتي من قواعد أحزاب اليسار والوسط الأُخرى، لكنه لا يؤثر تقريباً في قواعد الليكود أو أحزاب الائتلاف الحكومي اليميني في إسرائيل. غير أنه إذا تمكن من إنشاء ائتلاف من الوسط واليسار، فإنه قد يحصل على ما يتراوح بين ٢٤ و٢٥ مقعداً، تأتيه من قواعد يش عتيد وحزب العمل.

إلاّ إنه على الرغم من إمكان حصول غانس وائتلافه من الوسط واليسار على ٤٠ مقعداً، فإن ذلك لا يكفي لإقصاء نتنياهو ومعسكر اليمين، وتأليف الحكومة المقبلة.

هذه التقديرات والتحليلات كلها هي قبل قيام الائتلاف الحزبي الجديد بعرض برنامج تفصيلي، وقبل الدخول في معمعة الانتخابات والدعاية الانتخابية، لكن استناداً إلى تجارب الماضي، فإن نجوم الجيش الملتحقين بالعمل السياسي لم تأتِ نجوميتهم بالنتائج المرجوة، وقد حدث هذا مع موشيه ديان وعيزر وايزمن وأمنون ليبكين . شاحك وإيهود باراك، وغيرهم، إذ إن كثيرين من الناخبين يعودون إلى قواعدهم مع اقتراب الانتخابات، الأمر الذي يدعو إلى التريث قليلاً قبل الوصول إلى استنتاجات حاسمة.

القائمة المشتركة: تجربة أُجهضت

بينما باتت الانتخابات قاب قوسين أو أدنى، فإن الأحزاب العربية وناشطين كثيرين لا يزالون منهمكين في ترتيبات تتعلق بالقوائم وتركيبها، وخصوصاً في جهود إنقاذ القائمة المشتركة، وإرجاعها كقائمة واحدة، بعدما أعلن أحمد

الطيبي انسحاب حزبه من القائمة لخلافات شخصية مع مركبات في القائمة، ولاعتقاده أن حزبه غُبن حقه في سنة ٢٠١٥ عند تأسيس القائمة.

كانت القائمة المشتركة قد تكونت بعد إعلان تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية في أوائل كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤، وسط توجه الأحزاب البرلمانية المُمثِّلة للفلسطينيين في إسرائيل إلى توحيد الجهود لخوض الانتخابات التي أُجريت في ١٧ آذار / مارس ٢٠١٥، في أعقاب رفع نسبة الحسم. وتكللت المساعي بتشكيل قائمة مشتركة من أربعة أحزاب هي: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي حصلت في انتخابات ٢٠١٣ على أربعة مقاعد؛ "الحركة الإسلامية الجنوبية" التي تخوض الانتخابات منذ سنة ١٩٩٦ في إثر انشقاق "الحركة الإسلامية" إلى حركتَين: جنوبية وشمالية؛ حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي أُنشىء في أواسط تسعينيات القرن الماضي وسط نقاش المساواة والمواطنة في إسرائيل، وفي إثر توقيع اتفاق اوسلو، وحصل في انتخابات ٢٠١٣ على ثلاثة مقاعد؛ الحركة العربية للتغيير بقيادة النائب أحمد الطيبي الذي خاض الانتخابات بتحالف مع "الحركة الإسلامية الجنوبية"، وحصلا معاً في انتخابات ٢٠١٣ على أربعة مقاعد.

خاضت القائمة المشتركة الانتخابات في سنة ٢٠١٥، وحصلت على ١٣ مقعداً في الكنيست، وهو عدد مقاعد غير مسبوق من حيث تمثيل الأحزاب العربية في الكنيست، ويفوق عدد الممثلين العرب عن الأحزاب التي شكلت القائمة في الكنيست السابقة بعضوين. وسبق إنشاء القائمة المشتركة وما بعده، نقاش عميق بشأن معنى وجدوى تشكيل قائمة مشتركة للأحزاب التي تمثل الفلسطينيين في إسرائيل في البرلمان الإسرائيلي.

إن القائمة المشتركة لم تكن إنجازاً انتخابياً في الأساس، وذلك على الرغم من حصولها على ١٣ مقعداً في البرلمان الإسرائيلي (ثالث أكبر قائمة في الكنيست)، وإنما تركّز إنجازها في تشكيلها بحد ذاته في ظل الانقسام والتشرذم الذي ساد المشهد السياسي العربي خلال العقدين الاخيرين.

ومع ذلك، فإن تشكيلها فرض عليها تحدياً داخلياً أمام الجمهور الفلسطيني في إسرائيل، أكبر من تحديها أمام النظام الإسرائيلي وحكومته، وخصوصاً فيما يتعلق بتحدي تنظيم المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، وبناء مؤسساته الوطنية وقيادة العمل الجماهيري والنضال الشعبي، وعدم الاكتفاء بالعمل البرلماني التقليدي، كما أنها شكلت نموذجاً للوحدة لدى النخب بين الفلسطينيين في الضفة الغربية والشتات كنموذج يمكن الاحتذاء به لإنهاء الانقسام في الساحة الفلسطينية بين حركتَي "حماس" و"فتح".

هذه التوقعات التي تجاوزت حدود المواطنة الإسرائيلية فرضت على القائمة المشتركة نهجاً وسلوكاً سياسيين يطمحان إلى الاستجابة لهذه التوقعات، منها استمرار وحدة القائمة في البرلمان وعدم تفككها، وتحسين الأداء البرلماني مقارنة بالأداء السابق لمركباتها، وقدرتها على قيادة النضال الشعبي وبناء المؤسسات الوطنية القطرية، وزيادة ثقة الناس بالعمل السياسي.

ومع إعلان بعض مركبات القائمة المشتركة مغادرتها لتشكيل قوائم حزبية، فإن إجهاض تجربة تلك القائمة يبدو أمراً واقعاً، وخصوصاً أن القوائم الانتخابية كان يجب أن تقدم إلى لجنة الانتخابات المركزية قبل ٢٢ شباط / فبراير، الأمر الذي قوّض إمكان إنقاذ القائمة المشتركة التي كان يجب أن يُنظر إليها على أنها جزء من مشروع سياسي أوسع لتنظيم الفلسطينيين في إسرائيل.

لقد مثّلت مسألة إنشاء القائمة المشتركة ذروة مهمة ونقطة ضوء مشعة كان من الواجب استغلالها، من أجل الانطلاق بعد الإنجاز الانتخابي في سنة ٢٠١٥، إلى بناء مشروع عمل سياسي جماعي فلسطيني في إسرائيل يتعدى الشعارات الانتخابية، وكان من المفروض تجنيد طاقات شعبنا لأجل رفد هذا المشروع بدعم مهني مدروس يتكىء على تجربة طويلة لأعداد كبيرة من أبناء شعبنا. وطبعاً كان يمكن عمل الكثير، لولا الانشغال الذي استحوذ على اهتمام مركباتها لترتيب مقاعد الأحزاب في القائمة، والاستنزاف الذي أصاب القائمة ومكانتها بعد أزمة التناوب، وربما قضايا أُخرى ليس لها علاقة بمصالح شعبنا ومجتمعنا.

لم تستطع قيادات القائمة المشتركة تحويل الإنجاز الانتخابي إلى تأسيس عمل جماعي وطني، وبناء برنامج سياسي للفلسطينيين في إسرائيل، وصولاً إلى تحقيق ولو جزء ممّا يجب تحقيقه. ولم يتم عملياً، سوى إنشاء القائمة المشتركة والإنجاز الانتخابي، والإنجاز الرمزي والسياسي الذي شد انتباه العالم بأسره، لكن تجربة تلك القائمة لم تُعطَ حقها مثلما يجب، ولم يتم تجاوز إنجاز التأسيس (أي تشكيل القائمة) إلى فعل التغيير.

هنالك عدة تفسيرات لانهيار القائمة المشتركة، منها ما ذكرناه من فشل في أدائها، ومنها: تمسّك بعض القيادات بالشكليات عبر إبراز أهميتها ووزنها ونجوميتها؛ تعمّد بعض قيادات الأحزاب العربية البحث عن طريق لإرضاء توقعات الشارع اليهودي، أو على الأقل أجزاء منه وجزء من مؤسساته، بمطالبتها القيادات "المتزنة" بالفصل بين "القائمة العربية للتغيير"، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي تُعتبر متزنة وقابلة للتعاون في هذا السياق، وكذلك الفصل بين "التجمع الوطني"، و"الحركة الإسلامية" التي تُتهم بالتطرف وعدم القبول بالتعاون المرن مع اليسار الاسرائيلي. الخلاصة أنه تم إجهاض القائمة المشتركة التي كان من المتوقع حصولها متحدةً على دعم أقوى من دعم تناله القوائم المنفصلة، وربما سيحدث تردٍّ كبير في تمثيل الفلسطينيين في إسرائيل في الكنيست، إذا فشلت إحدى القوائم في اجتياز نسبة الحسم... وبالتالي سيشكل هذا الانفصال نقطة جدية في مساعي اليمين الليكودي المعزز بقوى أكثر عنصرية وفاشية منه، للعودة إلى الحكم وفي حالة متقدمة من الراحة النسبية.

خاتمة

بحسب سجل لجنة الانتخابات المركزية، فإنه تم تقديم قوائم لـ ٤٧ حزباً أو تكتلات حزبية، يبدو الآن أن ما يتراوح بين ١٣ و١٤ منهم، سيكون لها حظوظ في اجتياز نسبة الحسم التي تصل إلى ٣،٢٥% من الأصوات الصحيحة (تقريباً ١٥٠،٠٠٠ صوت). وحتى الآن لا تظهر بوادر تغيير جدي في التركيبة السياسية الحزبية في إسرائيل على الرغم من كل ما يقال عن قوة غانس، واحتمالات فتح ملفات فساد في وجه نتيناهو. التغيير ممكن إذا تضافرت عدة عوامل أهمها: تنظيم الوسط واليسار الإسرائيلي لصفوفهما؛ تقديم نتنياهو إلى القضاء، وربما اندلاع خلافات داخل الصف الثاني من قيادات الليكود؛ نجاح القوائم العربية في الوصول إلى ما يتراوح بين ١٤ و١٥ مقعداً... هذا كله ممكن أن يحدث، وربما يقود إلى تشكيل ائتلاف حكومي مختلف، ولو قليلا، بعد انتخابات نيسان / أبريل ٢٠١٩.

طبعاً، وعلى الأغلب، فإن ذلك لن يؤدي إلى تغيير جذري في السياسات تجاه القضية الفلسطينية، لكنه قد يؤدي إلى اختلال في سيطرة اليمين وائتلافه، وربما يفتح المجال أمام تغييرات مستقبلية لواقع إسرائيلي أقل سوءاً.

---

*As'ad Ghanem, Mohanad Mostafa & Salim Brake (2019), Israel in the Post Oslo Era: Prospects for Conflict and Reconciliation with the Palestinians (London: Routledge)

عن صهيونيّة السوسيولوجيا الإسرائيليّة

أحمد سلامة . باب الواد . ٢٠١٩/١/١٢

يُفترض بالدراسات الأكاديمية حول العالم قدرتُها على إنتاج خطابٍ يتجاوز القناعات الأسطورية الشائعة خارج الفضاء الجامعي، غير أنّ العلوم الإنسانية في الجامعات "الإسرائيلية" تتبنَّى خطاباً يتوافق، في معظمه، مع نظرة دولة العدوّ لنفسها، ومع الهُوية المُتَخيلة للتجمُّع اليهودي الطارئ في فلسطين.

يُمكن إظهار هذا التوافق في علم الاجتماع "الإسرائيلي"، عبر فحص النتائج العمليّة لمُختلَف التوجهات السوسيولوجية التي ظهرت في الأقسام الجامعية ومراكز الأبحاث الاجتماعية، بدءاً من التوجُّهات التقليدية الصلبة، مروراً بالتوجُّهات النقدية المحافِظة، وصولاً إلى التوجُّهات النقدية الراديكالية.

يُضيء هذا المقال على التيارات الثلاثة هذه، وينتهي لنتيجةٍ مفادُها أن علم الاجتماع "الإسرائيلي" ظلَّ صهيونياً بامتيازٍ، حتى في اللحظات التي اندفع فيها إلى آخر حدوده المُمكنة، وهي لحظاتٌ قصيرةٌ، استطاع خلالها نقد الرواية الاجتماعية الصهيونية. لكنّه ظلّ عاجزاً عن إبداع دعوةٍ اجتماعيّةٍ – سياسيّةٍ، لا تندرج نتائجها العمليّة ضمن إطار تطوُّر المشروع الصهيوني نفسه، وترتبط ارتباطاً صريحاً بدعوات التحرر الوطني التي أطلقها المجتمع الفلسطيني، يوم قام الكيان الصهيونيّ على حساب جغرافيَّته الاجتماعية.

التوجُّهات التقليدية

مَطلع خمسينيات القرن الماضي، كانت الصيهونية تُوطّد أركان "الدولة" الجديدة، وتسعى لصناعة مجتمعٍ يتبنّى "الهوّية الإسرائيلية". قادت حركة العمل هذه المرحلة بما يحقّق استراتيجية "بوتقة الانصهار"، التي هدفت إلى صهر جميع الثقافات اليهودية في بوتقةٍ "إسرائيليةٍ" واحدةٍ، لغاية إرساء قاعدةٍ ثقافيةٍ يرتكز إليها مجتمعٌ يُحاكي الأنساق الاجتماعية الأوروبية.

خلال تلك المرحلة، ارتسمت الملامح الأولى لعلم الاجتماع "الإسرائيلي"، في الجامعة العبرية في القدس، حين استخدم عالم الاجتماع "شموئيل نوح آيزنشتات"، المولود في بولندا، "النظرية الوظيفية – البنيوية" للدعوة إلى بلورة المجتمع اليهودي في فلسطين، بما يتناسب مع برامج بوتقة الانصهار، المُشتغلة باستيعاب المهاجرين الجدد من يهود البلدان الآسيوية والأفريقية. وبنفي الهُوية الفلسطينية عن "المواطنين العرب"[١]، وتوظيفهم لصالح إقامة المبنى الاجتماعي "الإسرائيلي". وبناءً عليه، تمّ فهم المجتمع "الإسرائيلي" باعتباره مجموعةً من الفئات الاجتماعية التي يجب أن تعمل سويّةً؛ كلٌ وِفقَ وظيفته، لحفظ توازن الأمّة "الإسرائيلية" الناشئة.

تأسيساً على هذا الفهم، نشر "آيزنشتات"، منتصف الستينيات، كتابه المعروف المجتمع "الإسرائيلي"، وهو الكتاب الذي ظلّ، لفترةٍ طويلةٍ، مرجعاً لدراسة المجتمع الصهيوني في الجامعات الأوروبية والأمريكية. ينطلق هذا الكتاب من فصلٍ تامٍّ بين المبنى الاجتماعي "الإسرائيلي" ونظيره الفلسطيني؛ وهو ما ينفي الصفة الاستعمارية عن دولة العدوّ، وما يتأسَّس عليه علمُ اجتماعٍ مرتبطٌ بالمنظومة الصيهونية الحاكمة.

وضع "آيزنشتات" وتلامذته أُسُسَ النموذج الوظيفي، ثم أعادوا بلورته بما يستوعب التغيُّرات الاجتماعية والسياسية المتلاحقة. اليوم، تُعتبر التوجهات المرتبطة بهذا النموذج المكوِّنَ الرئيسَ للتيار العام في علم الاجتماع "الإسرائيلي"؛ وهو التيار الذي يتماهى خطابه مع الرواية الاجتماعية الصهيونية، حيث يتمّ النظر إلى الصيهونية باعتبارها حركةَ تحرُّرٍ

«المقتطف».. ٢٠١٩/٣/٢٥م

وطنيٍّ أسَّست الدولة القومية للشعب اليهودي. كما يُنظر إلى النظام السياسي "الإسرائيلي" باعتباره نظاماً ديمقراطياً ليبرالياً يساوي بين مواطنيه.[٢]

هكذا، تدعم التوجُّهات التقليدية لعلم الاجتماع "الإسرائيلي"، بأجندةٍ مفضوحةٍ، أوهامَ الخطاب الاجتماعي الذي تقف عليه حقولُ المعرفة "الإسرائيلية".

التوجُّهات النقدية المحافِظة

دَخل المجتمع الصهيوني نفقَ تداعيات حرب عام ١٩٦٧، ثم توالى مروره بمنعطفاتٍ تاريخيةٍ حادّةٍ، فتبدَّلت ملامحه السياسية والاقتصادية، لتبرُزَ عدّةُ فجواتٍ بين آماله القومية وإنجازاته المُتحقِّقة، ما استوجب ظهور جيلٍ جديدٍ من علماء الاجتماع الذين خالفوا مسارات النموذج الوظيفي، لصالح نماذج تستدعي العوامل الإثنية والمادية والجندرية في فضاء الخُصومة بين فئاتٍ اجتماعيةٍ مختلفةٍ.

يهدف النقد النظري، الذي تقدّمه هذه النماذج، لإعادة تشييد الواقع الاجتماعي، دون محاكمة المشروع السياسي الذي خلق مجتمع "الدولة الإسرائيلية"، أو كشْف المكوِّنات الاستعمارية التي تدخل في صياغة الوعي الاجتماعي. إنّه نقدٌ جزئيٌّ لقضايا حقوقيةٍ عادلةٍ، أو نقدٌ للبُنية السياسية من داخل فضاء الفكرة الصهيونية نفسها. يستحوذ هذا النقد، اليوم، على مساحةٍ واسعةٍ في علم الاجتماع "الإسرائيلي"، نتيجةً لتفاعلٍ مستمرٍ بين عّدةِ توجُّهاتٍ نقديةٍ محافِظةٍ.

قدّم عالم الاجتماع الصهيوني "يوناتان شابيرا"، أوائل السبعينيات، نموذجاً جديداً لقراءة المجتمع الصهيوني، حين تحدّث عن سيطرة الأقلِّية المرتبطة بحركة العمل على مفاصل "الدولة الإسرائيليّة"، واستئثارها بقيادة المجتمع الصهيوني ومؤسساته السياديّة. باعتبارها نخبةً سياسيةً – اقتصاديةً تتحرّك وفق العلاقات المتبادلة بين أطرافها.

وقد هاجم "شابيرا"، خلال سنوات عمله في "جامعة تل أبيب"، الطريقة التي تُدار بها اللعبة الديمقراطية "الإسرائيلية"، والبيروقراطية التي استقرت في قواعد الجيش والحكومة والاقتصاد.[٣]

لقد تبلور هذا النموذج، في مواجهة النموذج الوظيفي، على قاعدةٍ صهيونيةٍ ترفض هيمنة طرفٍ "إسرائيليٍ" على آخر، وتُدافع عن ضرورة التشارك في قيادة "الدولة"، ورسم ملامحها المستقبلية.

استناداً لهذه القاعدة، رأى "شابيرا" عمله الأكاديمي مدفوعاً بحبه وإخلاصه للصهيونية[٤]، رغم أنّ حمولته النقدية تتيح إمكانية التشكيك بشيءٍ من الرواية الاجتماعية الصيهونية. وقد ساهم هذا النقد، حين تبنّته نخبةٌ من الأكاديميين والمثقفين، في تحقيق الانقلاب الحكومي الذي أنجزته الانتخابات البرلمانية في السابع عشر من أيّار عام ١٩٧٧، وقت ألّف حزب "الليكود" اليميني حكومةً "إسرائيليةً" جديدةً، لتنقضي ثلاثةُ عقودٍ من هيمنة حركة العمل على المشهد السياسي "الإسرائيلي".

لم يكن هذا الانقلاب السياسي فصلاً انتخابياً انتقلت بموجبه التيارات المُعارِضة إلى مركز القرار الحكومي فحسب، بل مثّل حدثاً استثنائياً غيَّر وجه "الدولة الإسرائيلية" كُليّاً، كوْنَه خلق عالماً سياسياً – اقتصادياً جديداً في مواجهة العالم القديم لحركة العمل، مُعيداً خلال سنواتٍ قليلةٍ تشكيلَ الفضاء "الإسرائيلي" العام، وتوزيع الأدوار الرئيسة لفئات المجتمع اليهودي على أساس قِسمةٍ اجتماعيةٍ جديدةٍ. جاء ذلك نتيجةً للتمزُّق الاجتماعي الحادّ بين قطبين ثقافيين مُتناقضين أظهرتهما الصورة السياسية الجديدة، بعدما كانت تُظهِر مجتمعاً منسجماً متناسقاً.

أدّى صعود اليمين السياسي المتطرّف، ضمن مفارقةٍ خاصةٍ، ومن غير قصدٍ منه، إلى خلق مساهمةٍ تاريخيةٍ في تشجيع تعددية الحوار الأكاديمي "الإسرائيلي"، إذ تهشَّمت القاعدة المشتركة بين المؤسستين السياسية والأكاديمية، ونجحت فئاتٌ

اجتماعيةٌ مختلفةٌ في بلورة هوياتٍ فرعيّةٍ ضيقةٍ، لبدء نضالها الخاص في الميدان السياسي الجديد، بعد سنواتٍ طويلةٍ من هيمنة المؤسسات المرتبطة بحركة العمل؛ الأمر الذي أتاح مساحةً لصوتها داخل علم الاجتماع "الإسرائيلي".

مثّل اليهود الشرقيون الهوية الفرعية الأهمّ في هذا السياق. وقد انتقل معظمهم، في الخمسينيات، من المدن الكبيرة في البلدان العربية والإسلامية، إلى مخيماتٍ ومساكنَ مؤقتةٍ أُعِدَّت لهم في فلسطين، إلى أن تمّ استيعابهم في الأحياء الفقيرة القديمة، والبلدات الجديدة في المناطق الحدودية والمهمَّشة.

في مواجهة هذا التمييز وسياسات الاضطهاد، اندلع تمرُّدٌ شعبيٌّ عنيفٌ في حي وادي الصليب بمدينة حيفا صيف عام ١٩٥٩، حين هاجم مئات اليهود المغاربة منشآتٍ تابعةً لحكومة العدوّ، بعدما قتلت الشرطة واحداً منهم.

وفي ربيع عام ١٩٧١، بدأت موجةٌ واسعةٌ من تظاهرات اليهود الشرقيين في مدينة القدس، بتنظيمٍ من حركة "الفهود السود"، التي استلهمت نضال الأمريكيين من ذوي الأصول الأفريقية في الدعوة لمساواة اليهود الشرقيين بالغربيين. قابلت حكومة العدوّ آلاف المحتجّين بالقمع والاعتقالات، وما لبث نشاط الحركة أن خَفَت وتضاءل، بعد ملاحقة الأجهزة الأمنية لقيادتها، والانشقاقات التي فكّكتها من الداخل.

منتصف السبعينيات، ظهر النموذج التعدديّ، في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة حيفا، مُنطلِقاً من نقد الهيمنة الأشكنازية[٥] على الحياة العامة "الإسرائيلية"، وغياب تأثير اليهود الشرقيين والمجموعات الفرعية الأخرى؛ إذ تمّ بحث الفوارق الطبقية بين "المواطنين الإسرائيليين"، في قِسمة الموارد الاقتصادية والثقل السياسي والتأثير الثقافي، لكشف التمييز المُمنهج الذي يمارسه النظام "الإسرائيلي" على أساس الأصل والخلفية الثقافية.

يعَدُّ "سامي سموحه"، المولود في العراق، الأبَ المؤسِّسَ لهذا النموذج، الذي اتسع تأثيره الأكاديمي في الثمانينيات. دفع سموحه معاناة اليهود الشرقيين إلى ساحة النقاش الأكاديمي، وأضاء على بنية الطبقات الإثنية في المجتمع، ثم انتقد تبنّي التوجهات التقليدية في علم الاجتماع "الإسرائيلي" لنموذج المبنى الوظيفي، داعياً لتفسير المجتمع الصهيوني بمفاهيم السلطة والنزاع بين مجموعاتٍ مختلفةٍ ومتناقضةٍ.

انتبه نموذج "سموحه" التعدديّ لمظلومية المواطنين العرب، لكنّه رفض الإقرار بالطابع الاستعماري لدولة العدوّ، وانتهى باقتراح تركيبةٍ ديمقراطيةٍ خاصّةٍ، تمنح حقوقاً مدنيةً لجميع المواطنين، وحقوقاً قوميةً حصريةً لليهود. وهو بهذا، يُبقي العرب خارج إطار الدولة الجامع، ويلتزم بصهيونيةٍ تُساوي بين يهودها فقط.[٦]

أواخر السبعينيات، ظهر نموذجٌ جديدٌ في علم الاجتماع "الإسرائيلي"، حين بحثت مجموعةٌ من الاجتماعيين الماركسيين نشوءَ منظومةٍ طبقيّةٍ جديدةٍ في المجتمع؛ عنصُراها طبقةٌ وسطى أشكنازيّةٌ، وطبقةُ عمالٍ شرقيةٌ. يمثّل اليهود الشرقيون في هذه المنظومة، وإلى جانبهم المواطنون العرب، بروليتاريا البنية الاقتصادية التي يعود نفعها للطبقات اليهودية العليا.[٧]

إنّ أحد أهم الأسماء المرتبطة بهذا النموذج هو "شلومو سڤيرسكي"، عالم الاجتماع الذي عمل محاضراً في جامعتي حيفا وتل أبيب، والذي يرأس الآن مركزاً لدراسة المساواة في المجتمع الصهيوني. يدعو "سڤيرسكي" لردم الفجوة في الأجور، بين المجموعات اليهودية المختلفة، والعرب واليهود، والنساء والرجال. وينادي بأهمّية تنمية المناطق السَكنية المهمّشة، ومواجهة الأزمات الاقتصادية المرتبطة بمشكلاتٍ اجتماعيةٍ محدّدةٍ. [٨]

تغيب عن هذا النموذج الماركسي آلياتُ التحليل السياسي، والعوامل الثقافية الفاعلة في بناء الواقع الاجتماعي، ليصوِّر الحلول الاقتصادية، التي يشتقُّها من صراعات البنية الطبقية القائمة، صالحةً لتسوية بقية الصراعات السياسية والقومية.

لا يُقيم هذا النموذج اعتباراً للمسألة الاستعمارية وتشعُّباتها الإثنية، ولا يتعامل مع الحقوق الجماعية التي اخترقتها لوازمُ الوجود الصيهوني في فلسطين. ويمضي، بدلاً من ذلك، لمحاولة كسب ولاء الفرد للدولة، بتنمية أوضاع جماعته اقتصادياً. يحدث هذا باسم العدالة الاجتماعية لصالح تطبيع دولة العدوّ كأنّها دولةٌ عاديةٌ .

التوجُّهات النقدية الراديكالية

يُقصد بالنقد الاجتماعي الراديكالي ذلك النقدُ الذي يشير إلى مصدر التناقضات الرئيس في المجتمع "الإسرائيلي"؛ أي القاعدة الاستعمارية – الاستيطانية التي يقف عليها المهاجرون اليهود وأبناؤهم، وإلى جانبهم مجموعةُ السكان الأصليين؛ الفلسطينيون الذين مُنحوا "الجنسية الإسرائيلية". كما يشير إلى ما ترتبط به هذه القاعدة من ديناميّاتٍ اجتماعيةٍ تتحرّك وفق رغبة السُلطة في تطبيع هذه الحالة الطارئة، والمحافظة على علاقات القهر والسطوة والسيطرة بين المستعمِر والمستعمَر في الوقت ذاته.

إذاً، التوجهات النقدية الراديكالية هي توجُّهاتٌ ترتبط بنموذجٍ يرى المجتمع "الإسرائيلي" نتاجَ عمليةٍ استعماريةٍ. وبهذا، تكون هذه التوجهات، التي ظهرت في الثمانينيات والتسعينيات، قد شدَّت علم الاجتماع "الإسرائيلي" إلى حوافه، واستطاعت رؤية دولة العدوّ بمنظارٍ يختلف عن منظارها. غير أنّ هذا النقد، الذي تبنّته أصواتٌ قليلةٌ، والذي تواجهه المؤسسة الأكاديمية بالتجاهل والتهميش، يكتفي، في معظم حالاته، بطرحٍ توصيفيٍّ يحاول الإحاطة بمُجريات التاريخ الاجتماعي لنشوء المجتمع "الإسرائيلي"، وفهم التناقض الوجودي مع المحيط العربي، دون أن يقدّم دعوةً لتفكيك الحالة الاستعمارية القائمة، مُحتفِظاً بمخرج مقارنة الدولة "الإسرائيلية" بدول العالم الجديد؛ أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها أيضاً نتاجَ عمليةٍ استعماريةٍ.

لعلَّ عالم الاجتماع، "باروخ كيمرلينغ"، أهمُّ الأسماء المرتبطة بهذا النموذج؛ إذ هو أول من درس المجتمع "الإسرائيلي" بالاستناد إلى الأرضية المشتركة مع المجتمع الفلسطيني، وعَقَد مقارنةً مباشرةً بين الاستعمار الأمريكي وعواقبه على السكان الأصليين هناك، والاستعمار الصهيوني وعواقبه على الفلسطينين. وحذا حذوَه "غيرشون شافير"، الذي استخدم أدواتٍ ماركسيّةً لكشف الأسباب الحقيقية وراء التطور التاريخي لمؤسسات الاستيطان اليهودي في فلسطين، وهي أسبابٌ اقتصاديّةٌ تتعلّق بتنافس العمالة الزراعية الوافدة مع العمَّال الفلسطينيين، وقلة الأراضي المُتاحة لاستخدام اليهود. [٩]

كما استند" أفيشاي إيرليخ"، من كلية يافا الأكاديمية، إلى حالة الصراع المزمن مع المجتمع الفلسطيني ومحيطه العربي، لفهم المجتمع "الإسرائيلي" الذي سمّاه "مجتمع الحرب الدائمة"، باعتباره مجتمعاً يواصل انتقاله من مواجهةٍ لأخرى، لاحتواء مأزق شرعيته، وتطبيع وجوده الطارئ في المنطقة.

يُجادل "إيرليخ" أنّ هذا الصراع هو العاملُ الأهمُّ في تكوين واقع المجتمع وآفاق مستقبله؛[١٠] ما يعني حضور المجتمع الفلسطيني في الحياة الاجتماعية "الإسرائيلية"، وضرورة فحص الإيمان بقوميةٍ يهوديةٍ منفصلةٍ عن الوجود الفلسطيني.

وفي العودة لليهود الشرقيين، وتَتَبُّع مسارات النضال الشرقي، نجد لدى "يهودا شنهاف" ما يمكن اعتباره نقداً راديكالياً. "شنهاف"، أستاذ علم الاجتماع في جامعة تل أبيب، قدّم في التسعينيات قراءةً "ما بعد كولونياليةٍ" لليهود الشرقيين في المجتمع "الإسرائيلي" [١١]، حين انتقد ما يكرّسه الخطاب "الإسرائيلي" من تضادٍّ بين الهويتين العربية واليهودية، مُعتبراً الحركة الصهيونية مشروعاً غربيّاً طمسَ الملامح الشرقية ليهود البلدان العربية والإسلامية، ضمن سياقٍ استعماريٍّ يحتفظ بالنظرة الاستشراقية التقليدية.

وقد أسَّس "شنهاف"، وهو يهوديٌّ شرقيٌّ، مع مجموعةٍ من الأكاديميين والمثقفين، حركةَ "القوس الديمقراطي الشرقي"؛ وهي حركةٌ اجتماعيةٌ – سياسيةٌ تُعنى بالدفاع عن الهوية الشرقية "الإسرائيلية"، وتسعى لنشر القيم الديمقراطية في المجتمع "الإسرائيلي".

وقد اقتربت توجهاتٌ أخرى من مركز النقد الراديكالي، حين وقفت على الأسباب التاريخية لأوضاعٍ اجتماعيةٍ راهنةٍ. لكنّ تأثيرها ظل محدوداً في البيئة الجامعية "الإسرائيلية"، التي تُدين الأصوات المُعاكسة لتيارها العام، وتُلاحق أصحابها، وإنْ كانت الحقائق الاجتماعية – التاريخية التي تقدِّمها هذه الأصوات، تُستخدم في الدعوة لتعديل الواقع الاستعماري بدلاً من تفكيكه، كوْنَ كلِّ تشكيكٍ بالرواية الاجتماعية الصهيونية يعني، نظرياً، ضرورةَ التشكيك بشرعيّة "الدولة الإسرائيلية"، والاعتراف بشيءٍ من الرواية العربية الفلسطينية.

خاتمة

يوافق مهند مصطفى، أستاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا، على اعتبار "المؤرخين الجدد"[١٢] إفرازاً لعمليةٍ طويلةٍ بدأت في علم الاجتماع "الإسرائيلي"،[١٣] حيث ظهر الخطاب النقدي في أقسام علم الاجتماع قبل أن ينتقل للدراسات الثقافية والتاريخية.

وبهذا، يكون النقد الاجتماعيّ الأكاديميّ أساسَ الحالة الثقافية "الإسرائيلية" التي تُحاول تجاوز الأيديولوجيا الصهيونية على قاعدةٍ مدنيّةٍ ليبراليةٍ وعالميةٍ، المعروفة بـ"ما بعد الصهيونية"، وهي الحالة التي صَعدَ نجمُها في تسعينيات القرن الفائت، قبل أفوله مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وتبنّي المؤسسة الأكاديمية نسخةً صهيونيةً أكثرَ تشدُّداً، خصوصاً في ظلّ انزياح المجتمع "الإسرائيلي" إلى أقصى اليمين السياسي، وما يرافقه من نزوعٍ نحو تأصيل العداء والكراهية تجاه الهوية الفلسطينية ومحيطها العربي.

اليوم، وفي سياق الحديث عن النتائج العمليّة، يُمكن حثُّ الأوساط المعرفية والأكاديمية حول العالم على الاقتراب من حقيقة الوجود الصهيوني في فلسطين، عبر إظهار وجهات نظرٍ نقديةٍ من داخل علم الاجتماع "الإسرائيلي"، مع ضرورة الإشارة إلى أنّ كلَّ نقدٍ لا يتضمّن اعتباراً أساسياً لمسألة الاستعمار الاستيطاني التي تحقَّق بها مشروع" الدولة الإسرائيلية"، هو نقدٌ يساهم في تطوُّر المشروع بدلاً من مواجهته، حيث يتمّ الحديث عن جوانبَ اقتصاديةٍ وحقوقيةٍ وإثنيةٍ وجندريةٍ داخل الفضاء القانوني – الإداري القائم، دون نقد القاعدة السياسية الصهيونية التي تأسَّست فوق الجغرافيا الاجتماعية الفلسطينية.

الهوامش:

[١] "المواطنون العرب" هم الفلسطينيون الذين بقوا في أرضهم بعد النكبة، وقد مُنحوا الجنسية الإسرائيلية. وهم يشكلون الآن ١٢% من مجموع الشعب الفلسطيني.

[٢] Sammy Smooha, (2009). “Israeli Sociology's Position in International Sociology and the challenges It Faces.

[٣] [Book, in Hebrew] Yonatan Shapiro, (“Democracy in Israel” (1977)، “הדמוקרטיה בישראל”)

[٤] Alek D. Epstein (2004). Azure Journal, Winter 2004, no 16, “The Decline of Israeli Sociology"

[٥] اليهود الأشكناز هم المواطنون الإسرائيليون ذوو الأصول الغربية؛ نسبتهم الأعلى من دول أوروبا الشرقية، وبقيتهم من غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

[٦] من تقديم د.عزمي بشارة لكتاب باروخ كيمرلنغ "المجتمع الإسرائيلي مهاجرون مستعمرون مواليد البلد"، المنظمة العربية للترجمة. (٢٠١١)، صـ ٣٠

[٧] "اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل"، مجموعة مؤلفين – دراسة أودي أديب، مركز دراسات الوحدة العربية. (٢٠٠٣) صـ ٣٦"

[٨] بالإمكان مراجعة التقارير التي يُصدرها مركز "أدفا بشكلٍ دروي، بالعربية والعبرية والإنجليزية"Adva--אדוה

[٩] Uri Ram,(1995) ,"The Changing Agenda of Israeli Sociology: Theory, Ideology, and Identity", 9th Chapter.

[10 Ilan Pappé (1999), "The Israel/Palestine Question", 4th Chapter By: Uri Ram.]

[11 Yehouda Shenhav, (2006) "The Arab Jews: A Postcolonial Reading of Nationalism, Religion and Ethnicity]

[١٢] المؤرخون الجدد: مصطلحٌ يُطلق على مجموعةٍ من المؤرخين الإسرائيليين الذين قدّموا حقائقَ تاريخيةً مخالفةً للرواية الصهيونية التقليدية حول قيام الدولة الإسرائيلية.

[١٣] مهند مصطفى، (٢٠١٣)، "المؤرخون الجدد: خارج المنظومة أم جزء منها "، ملحق فلسطين – جريدة السفير اللبنانية/نوفمبر .